اليونيسف
مركز "إينوشينتي" للبحوث

تقرير مركز "إينوشينتي"

ديناميات التغيير الاجتماعي
نحو التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في خمس دول افريقية

يونيسف

الاتحاد الأوروبي

ديناميات التغيير الاجتماعي
نحو التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في خمس دول افريقية

اليونيسف
مركز "إينوشينتي" للبحوث

مركز "*إينوشينتي*" للبحوث التابع لليونيسف

تأسس مركز "*إينوشينتي*" للبحوث التابع لليونيسف ومقره فلورنسا، إيطاليا، في العام 1988 بهدف تعزيز قدرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على إجراء البحوث ودعم مناصرتها لقضايا الطفل في جميع أنحاء العالم. ويساعد هذا المركز (المعروف رسمياً باسم "المركز الدولي لنماء الطفل") على تحديد ودراسة المجالات الحالية والمستقبلية لعمل اليونيسف. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تحسين الفهم الدولي للقضايا المتصلة بحقوق الطفل والمساعدة على تسهيل التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء.

تساهم المنشورات الصادرة عن المركز في النقاش العالمي حول قضايا حقوق الطفل، وهي تضمّ مجموعة واسعة من الآراء. ولهذا السبب، قد يصدر المركز منشورات لا تعكس بالضرورة سياسات اليونيسف أو نهجها بشأن مواضيع معيّنة. تخص الآراء المعبر عنها المؤلفين أما المركز فيقوم بنشرها من أجل حفز المزيد من الحوار بشأن حقوق الطفل.

يتعاون المركز مع مؤسسته المضيفة في فلورنسا، أي مركز "*إينوشينتي*" لرعاية الطفولة في مجالات مختارة ؛ وتقدّم الحكومة الإيطالية التمويل الأساسي للمركز في حين أن الدعم المالي المخصص لمشاريع محددة يصدر عن حكومات أخرى ومؤسسات دولية ومصادر خاصة، بما في ذلك اللجان الوطنية لليونيسف.

يتعاون المركز مع مؤسسته المضيفة في فلورنسا، أي مركز "*إينوشينتي*" لرعاية الطفولة في مجالات مختارة ؛ وتقدّم الحكومة الإيطالية التمويل الأساسي للمركز في حين أن الدعم المالي المخصص لمشاريع محددة يصدر عن حكومات أخرى ومؤسسات دولية ومصادر خاصة، بما في ذلك اللجان الوطنية لليونيسف.

تقدّم طلبات الحصول على الإذن باستنساخ أو ترجمة منشورات اليونيسف-معهد "*إينوشينتي*" إلى:
Communications Unit, UNICEF Innocenti Research Centre, florence@unicef.org

من أجل الاطلاع على أحدث المنشورات، يرجى زيارة الصفحات الخاصة بالمنشورات على موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:
<www.unicef-irc.org/publications/>.

صورة الغلاف: ©UNICEF/NYHQ2009-1492/كايت هولت

التصميم والتخطيط: Auxiliary Creatives، هورنبيك، الدنمارك

ترجمة: مارسيل ناصيف

الطباعة: Nuova Grafica Fiorentina srl، فلورنسا، إيطاليا

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
مايو/أيار 2011

ردمك : 978-88-65220-00-9

يرجى توجيه المراسلات إلى العنوان التالي:

UNICEF Innocenti Research Centre
Piazza SS. Annunziata, 12
50122, Florence, Italy
Tel: (39) 055 20 330
Fax: (39) 055 2033 220
florence@unicef.org
www.unicef-irc.org

شكر وتقدير

إستهلت *فرنتشيسكا مونيتي* البحوث التي يقوم عليها هذا المنشور والتي أعدت تحت إدارة دافيد باركر الذي كان يشغل في ذلك الحين منصب نائب مدير مركز "*إينوشينتي*" للبحوث التابع لليونيسف. قامت كلّ من سيمونا غالبياتي و فرنتشيسكا مونيتي بتحرير الأقسام الرئيسية للتقرير أما النبذات الإحصائية القطرية فمن صياغة كلاوديا كابّا. قدّم دافيد باركر التوجيهات العامة والمساهمات القيّمة على امتداد المراحل المختلفة للبحث، كما قدّمت كاثرين هايسلر مساهمات عدة خلال المراحل الختامية منه.واهتمت أراتي راو بالتدقيق في الحقائق الواردة في النسخة الخطية للتقرير. وقدمت وحدة الشؤون الإعلامية البيانات التحريرية كما تولّت إدارة إنتاج المنشور، وقدمت كلير إيكهرست الدعم الإداري.

تمّ تصوّر فكرة هذا البحث خلال عملية تشاورية و استفاد من خبرة المتمرسين في قضايا التنمية والأكاديميين والباحثين الذين اجتمعوا لاستعراض البحث والتدخلات المبرمجة في مجال تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات الضارة الأخرى على مدى اجتماعين عقدا في نيويورك (من تنظيم اليونيسف في نيويورك) في سبتمبر/أيلول 2006، وفي مارس/آذار 2007 في أثيوبيا (من تنظيم مركز "*إينوشينتي*" للبحوث التابع لليونيسف).ونود الإعراب عن امتناننا العميق للمكاتب القطرية التالية لليونيسف، ولا سيما الأفراد فيها: مصر (سحر مشهور، نادرة زكي) وأثيوبيا (تباين غيدلو) وكينيا (زينب أحمد) والسنغال (ماري صبارة) والسودان (سميرة أحمد) وذلك على الجهود المبذولة من أجل استهلال البحوث في تلك البلدان وعلى تقديم مساهمات قيمة في تحليل التجارب القطرية.

ونعرب عن تقديرنا الخاص إلى المسؤولين وممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث المحلية ووكالات الأمم المتحدة والخبراء في قضايا تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث الذين شاركوا خلال مراحل مختلفة في صياغة الأقسام المتعلقة بالبلدان. ويشمل هؤلاء: المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر ؛ مكتب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومراقبته و شركة KMG في أثيوبيا (المعروفة أصلاً بـ Kembatti Mentti Gezzimma-Tope) ومنظمة "روهي-ويدو" لنماء النساء الرعويات وجامعة أديس أبابا ومكتب شؤون المرأة في منطقة وولايتا في أثيوبيا ؛ ومركز العلوم النسائية العملية المنحى في جامعة فولدا للعلوم التطبيقية، وVividCom في كينيا؛ و"توستان" في السنغال ؛ "انتشار" والرعاية العملانية السريعة والخدمات العلمية في السودان.

نشكر جيري ماكي على الدعم والمشورة الوافيين اللذين قدمهما خلال عملية صياغة النص. كما نشكر المدققين اللغويين الزملاء التالية أسماؤهم على تعليقاتهم الوافية واقتراحاتهم التي أدرجت في الصيغة النهائية للتقرير: كريستينا بيكياري، غابريلا دي فيتا، إيلين غرونباوم، جون لوجون، ريان مولدون، بيتينا شل-دنكان وياسمين وهبة. ونتقدم أيضاً بالشكر الخاص إلى أعضاء الفريق العامل المعني بالجهات المانحة حول تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على الآراء التي أدلوا بها حول النتائج الأولية للبحث.

تم تمويل هذا المنشور بفضل مساهمة سخية قدمها الاتحاد الأوروبي.

فهرس المحتويات

مسرد المصطلحات vi

تمهيد viii

الموجز التنفيذي 1

1 مقدّمة 2

2 نطاق البحث ومنهجيته 4
النطاق 4
المنهجية 5
البيانات والنتائج المستخلصة من الاستقصاءات الأسرية 5

3 الديناميات الاجتماعية لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث 6
المعرفة المستخلصة من نظرية الميثاق الاجتماعي 6
دور القواعد الاجتماعية 6
المعتقدات المرتبطة بالظاهرة 7
ختان الإناث والمساواة بين الجنسين 8
المداولة المتمحورة على حقوق الإنسان والباعثة على التحوّل 8
عملية التخلي عن ختان الإناث 9

4 التدخلات الرامية إلى التخلي عن ختان الإناث في 5 بلدان 10
السنغال 10
مصر 17
أثيوبيا 24
كينيا 34
السُودان 40

5 السير في سبيل التخلي عن ختان الإناث، وتبعات الممارسات الضارّة الأخرى 46
العناصر المشتركة بين الديناميات الاجتماعية للتخلي عن ختان الإناث 46
الآثار المترتبة على الممارسات الضارة الأخرى 48
الخلاصة 48

الملاحظات النهائية 49

مسرد المصطلحات

التخلي عن تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث	إنها المرحلة التي تتوصل فيها المجتمعات المحلية إلى قرار جماعي ومنسق بوقف ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.
زواج الأطفال أو الزواج المبكر	زواج الفتيات والفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 سنةً.[1]
الكتلة الحرجة	عدد من الأشخاص كبير بما فيه الكفاية لإطلاق العنان لعملية متواصلة من التغيير الجماعي.بالنسبة إلى عملية التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، الكتلة الحرجة تحفز لإقناع الأفراد الآخرين في المجموعة وتبيّن لهم الفوائد المقارنة لعدم ممارسة ختان الإناث وتستقطب آخرين للانضمام إلى قضية التخلي عن تلك الممارسة في نهاية المطاف.[2]
تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث أو ختان الإناث	كلّ الإجراءات التي تنطوي على الاستئصال الجزئي أو الكامل للأعضاء التناسلية للإناث أو إلحاق إصابات أخرى بالأجهزة التناسلية للإناث لأسباب غير طبية.وقد تم تقسيم هذه الممارسة إلى أربعة أنواع: *النوع الأول* - الاستئصال الجزئي أو الكلي للبظر و/أو القلفة (استئصال البظر). *النوع الثاني* - الاستئصال الجزئي أو الكلي للبظر وللشفرين الصغيرين مع أوبدون استئصال الشفرين الكبيرين (الختان). *النوع الثالث* - تضييق الفتحة المهبلية بهدف تشكيل سداد حاجب وذلك عن طريق قطع وضم الشفرين الصغيرين و/أو الشفرين الكبيرين، مع أو بدون استئصال البظر (الختان الشامل). *النوع الرابع* - جميع الإجراءات الأخرى التي تضر بالجهاز التناسلي للأنثى لأغراض غير طبية، مثل الوخز والخرق والشق والكشط والمعالجة بالكي.[3]
الزواج القسري أو الزواج بالإكراه	هو الزواج التي تنقصه الموافقة الحرة والقانونية لواحد على الأقل من الطرفين المشاركين فيه. في الحالات الأخطر، قد ينطوي الزواج القسري على التهديد والاختطاف والسجن والعنف الجسدي والاغتصاب وأحياناً، القتل.[4] وقد يكون الطرفان المشاركان في الزواج القسري إما راشدين وإما قاصرين.
نظرية اللعبة	دراسة صنع القرارات بوصفه عملية متكافلة: يعتمد الخيار الذي يتخذه الطرف في اللعبة على الخيار الذي يتخذه الطرف الثاني الذي يكون خياره متوقفاً بدوره على الخيار الذي اتخذه الطرف الأول. في المجموعات الأكبر يعتمد خيار الفرد على خيار الكلّ.[5]
الممارسات الضارة (التقليدية)	وضع هذا المصطلح بالأصل من أجل وصف تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهو يرتبط ببعض الممارسات التي لديها بعض المشروعية الثقافية ولكنها تضر بالفتيات والنساء.[6]
المجموعة التي تتم فيها الزيجات/ المجموعة المتوافقة على معايير الزواج	مجموعة كبيرة أو محدودة من الأشخاص الذين يتحدد انتماؤهم إليها من خلال قبولهم بشروط ومعايير معينة تجعل الأفراد صالحين للزواج. قد تشمل هذه المجموعة طبقات اجتماعية واقتصادية مختلفة كما قد تتجاوز الحدود الجغرافية والوطنية.
الزواج عن طريق الاختطاف	شكل من أشكال الزواج يقوم على خطف الفتاة بالقوة أو عن طريق الخداع على يد مجموعة من الرجال، بمن فيهم العريس العتيد نفسه. وفي الكثير من الأحيان تتعرض الفتاة إلى الضرب والاغتصاب وترغم على الاقتران بخاطفها.[7]

المعيار الأخلاقي	قاعدة سلوكية تحركها القيم الشخصية المتصلة بالصواب والخطأ، وهو ما يولّد الشعور بالاستقامة لدى الامتثال لها والشعور بالذنب لدى مخالفتها. أمّا محفزاتها فجوهرية أكثر منها خارجية بفعل المكافآت والعقوبات الاجتماعية.[8]
النشر المنظم	عملية منظمة تنتشر من خلالها معارف أأسرة معينة أو مجموعة معينة وأعمالها إلى أسر أو مجموعات أخرى من خلال الشبكات الاجتماعية.[9]
الإعلان/التصريح العلني	إقرار صريح وتعبير معلن عن الإرادة والالتزام الجماعيين بالتخلي عن الممارسة.[10] ولا يعني الإعلان أو التصريح العلني أن القرية أصبحت تخلو من ممارسات ختان الإناث بل هو يشكل مرحلة مفصلية على طريق التخلي عن الممارسة لأنه مؤشر إلى التغيير في التوقعات الاجتماعية. وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، فقد يكون مثلاً بياناً خطياً رسمياً أو تصريحاً علنياً في تجمع علني كبير. كما قد يشمل قرية أو جماعات ضغط مثل الأطباء والزعماء الدينيين والشباب؛ أو أفراداً وعائلات.
الميثاق الاجتماعي	قاعدة اجتماعية للسلوك يتبعها أفراد المجتمع المعين متوقعين أن يحذو الآخرون حذوهم. ويصب الامتثال للميثاق الاجتماعي في المصلحة الفضلى للفرد.[11]
نظرية الميثاق الاجتماعي	نظرية تستخدم نماذج نظرية اللعبة لتشرح آلية عمل المواثيق والقواعد الاجتماعية. وقد استخدمت نظرية الميثاق الاجتماعي في هذه الدراسة لاستكشاف الديناميات الاجتماعية لختان الإناث. تقول النظرية إن ختان الإناث يرتكز على توقعات متبادلة ضمن مجموعة مرجعية.[12]
القاعدة الاجتماعية	قاعدة اجتماعية للسلوك يتبعها أفراد المجتمع المحلي لاعتقادهم أن الآخرين يتوقعون منهم أن يحذوا حذوهم. يقوم الامتثال للقاعدة الاجتماعية على التوقع بنيل مكافآت اجتماعية لقاء الالتزام بالقاعدة و بنيل عقوبات اجتماعية لقاء عدم الالتزام بها.[13]
نقطة التحول	خلال تطور وضع معيّن، إنها النقطة التي تؤدي إلى حدث جديد لا يمكن الرجوع عنه. ولأغراض هذه الدراسة نعني بـ "نقطة التحول" النقطة التي يكون فيها السواد الأعظم من المجتمع مقتنعاً بمسألة التخلي عن ختان الإناث. عند هذه النقطة يصبح تخلي المجتمع عن هذه الممارسة أمراً ثابتاً لأنه كفيل بتغيير التوقعات الاجتماعية بصورة دائمة. فيتوقع ألا يختن أفراد المجموعة بناتهم فيحظون بالمكافأة أو العقاب الاجتماعيين المناسبين.[14] وينتشر استخدام هذا المفهوم في نظريات الإدارة وفي علم الاجتماع.

تمهيد

خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لا تتعدى 10 سنوات، اكتسبت القضية مزيداً من الزخم وأحرز تقدّمٌ ملحوظ باتجاه التخلي عن ختان الإناث. ولكن في كل سنة هناك الملايين من الفتيات والنساء المعرضات لهذه الممارسة الضارة التي تنتهك حقوقهن كبشر. ويؤكد هذا الواقع الأليم على الحاجة إلى تكثيف وتوسيع الجهود الرامية إلى التخلي عن هذه الممارسة على نطاق واسع وبصورة دائمة.

ويمكن عزو النجاحات التي تحققت مؤخراً إلى التزام ومبادرات العديد من الجهات الفاعلة التي نشأت قبل عقود والتي أدت إلى تراجع بطيء في انتشار الممارسة في بعض البلدان. كانت للمحاولات الأولى لوضع حد لختان الإناث تبعات محدودة وقد كانت بعض المجتمعات المحلية تنظر إليها كمساس بتقاليدها. ولكن حين بدأت الجهات الساعية إلى وضع حد لختان الإناث بالعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية وحين بدأت هذه الأخيرة تشعر بحس التمكن والسيطرة على المسألة، تم إحراز بعض التقدم.

واليوم، نتيجة الدراسة المعمقة والشاملة لمنظومات المعتقدات والقيم التي يرتكز عليها ختان الإناث وبناء على المعلومات الواردة في البحوث الأخيرة وتقييمات البرامج في الميدان، أصبحنا نعلم أنه من أجل تحقيق التغيير على نطاق واسع ينبغي بالمبادرات أن تأخذ في عين الاعتبار الديناميات الاجتماعية المعقدة المحيطة بختان الإناث. ويؤكد تقرير *"إينوشينتي"* هذا بأن العوامل نفسها التي تحفز قرار الأب أو الأم بختان طفلتهما تحثهما أيضاً على اتخاذ القرار بوقف هذه الممارسة، وذلك عندما تتطور القواعد الاجتماعية وتتبدل التوقعات الاجتماعية. وتعتبر هذه خطوة كبرى إلى الأمام في فهمنا الجماعي لكيفية تحقيق التغيير الواسع والمستدام في المجتمعات المحلية. وهناك أمل بأن ينجح هذا المنشور بدفع النقاش حول التخلي عن ختان الإناث ضمن السياق الأوسع المتمثل بتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الطفل والتشجيع على التعمق في دراسة كيفية تأثير القواعد الاجتماعية في رفاه الفتيات والفتيان وفي حقهم بتطوير قدراتهم الكاملة.

غير أن تناول قضية معقدة ومشتركة بين الأجيال ومتجذرة اجتماعياً مثل ختان الإناث لا يخلو من الصعوبات. تحسنت جهود جمع البيانات منذ منتصف التسعينيات؛ وبدأت عمليات الاستقصاءات الأسرية ذات التمثيل الوطني بتقديم تقديرات بشأن القضايا الهامة في مجال الحماية، بما في ذلك ختان الإناث، فأصبحت تتيح معلومات أفضل للتدخلات في مختلف البلدان والمجتمعات المحلية. ولكن بعض البلدان التي يمارس فيها ختان الإناث لم تخضع لعمليات الاستقصاء التي توفر المعلومات الأكثر موثوقية وشمولية بشأن هذه الممارسة.

بالإضافة إلى ذلك، بقي تحديد الاتجاهات الواضحة وضمان استدامة جهود التخلي عن ختان الإناث على المستويين دون الوطني والمحلي متعذرين. فهما يتطلبان الرصد المنتظم للتدخلات على المدى الطويل. ومن الأمور الأخرى التي تستدعي التدخل، الزيادة الملحوظة "لإسباغ الطابع الطبي على الممارسة" الذي قد يستخدم من أجل جعل ختان الإناث أمراً مشروعا . وفي حين لا يوفر هذا *التقرير* دراسة بالعمق في الموضوع إلا أنه يتناول ممارسة ختان الإناث في عداد الجاليات المهاجرة في البلدان الصناعية.

والقصد من هذا البحث القائم على الأدلة هو توفير المعلومات الوافية إلى عملية صياغة السياسات والتشريعات الشاملة لمنع ممارسة ختان الإناث، وحماية الفتيات والنساء المعرضات له ولتوفير الخدمات الملائمة والدعم لضحايا تلك الممارسة. وهناك إجماع متزايد بين الحكومات المحلية والجهات الفاعلة الدولية والجهات التنموية حول الاستراتيجيات الأكثر فعالية والنهج البرامجية التي يمكن أن تحقق تغييراً واسع النطاق.

وما زال عدد الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل التخلي عن ختان الإناث في ازدياد متواصل وهي مستمرة في تعبئة المزيد من الجهات. ولكن هناك حاجة ملحة جداً إلى التزام أكبر بكثير من جانب الأطراف الفاعلة على مستويات المجتمع كلها من أجل وضع حد لختان الإناث. إن الدول والشركاء في التنمية مدعوون لدعم وتعزيز جهود المجتمعات المحلية في التصدي لهذه الممارسة كجزء من برامج أوسع نطاقاً للعدالة الاجتماعية. وعندما يحدث هذا الأمر، سوف تتمكن الفتيات والنساء من احتلال مكانتهن الاجتماعية الملائمة والعادلة وسيتمكنّ من عيش حياتهن ونشاطهن الجنسي بمنأى عن أي انتهاك جسدي أو ضرر نفسي. وهذا أقل ما تستحقه ملايين الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم اللواتي يتعرضن لتشويه وبتر أعضائهن التناسلية.

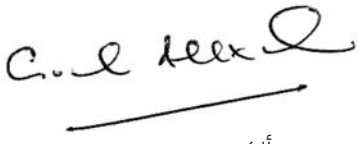

غوردون ألكسندر
المدير المؤقت
مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف

الموجز التنفيذي

يدرس تقرير "*إينوشينتي*" هذا الديناميات الاجتماعية لعملية التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) في خمس دول هي: مصر وأثيوبيا وكينيا والسنغال والسودان، وهو يسعى إلى تقديم معلومات ترشد السياسات والبرامج الرامية الى إنهاء هذه الممارسة، سواء في البلدان التي يعتبر فيها ختان الإناث جزءاً من التقاليد الاجتماعية أم بين الجماعات المغتربة في دول الهجرة.

يشكل ختان الإناث انتهاكاً لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات. وحتى إذا لم يكن العنف هو القصد منه فهو يشكل حتما ممارسة عنيفة، ناهيك عن كونه مظهراً من مظاهر التفاوت المتجذر في المساواة بين الجنسين وكونه تمييزياً بطبيعته. إن جذور هذه الممارسة ضاربة في الفهم الثقافي لنوع الجنس والحياة الجنسية والزواج والأسرة ويؤثر ذلك الفهم في كيفية النظر إلى الختان وتقبله في السياقات المختلفة. وعلى الرغم من التفاوت عبر البلدان الخمسة الخاضعة للتحليل وداخل حدود البلد الواحد، تؤكد التجارب أن ختان الإناث في المجتمعات التي تمارسه يعتبر خطوة ضرورية لتعزيز منزلة الفتاة وحمايتها، وفي أحيان كثيرة لجعلها أكثر أهلية للزواج. يؤدي ختان الإناث دور الميثاق الاجتماعي والقاعدة الاجتماعية وهو يرتكز على توقعات متبادلة داخل تلك المجتمعات.

أما المكافآت والعقوبات الاجتماعية المرتبطة بختان الإناث فهي من العوامل القوية التي تقرر ما بين الاستمرار بتلك الممارسة وبين التخلي عنها. إن عدم الامتثال لختان الإناث لا يمكن أن يؤثر فقط في أهلية الفتاة للزواج بل يمكنه أن يؤدي أيضاً إلى الاستبعاد الاجتماعي أو العزلة أو حتى إلى التعرض للعنف. وقد يؤثر عدم الامتثال أيضاً على منزلة أسرة الفتاة في المجتمع. أما الامتثال، من جهة أخرى، فيلقى الموافقة الاجتماعية ويجذب الاحترام والإعجاب ويحافظ على المكانة في المجتمع.

تقدم التجارب في البلدان الخمسة التي يوثقها هذا *التقرير* الدليل على أن التخلي عن ختان الإناث يعتبر ممكناً عندما تقوم البرامج والسياسات بمعالجة الديناميات الاجتماعية المعقدة المرتبطة بالممارسة وبتحدي العلاقات المتجذرة بين الجنسين والافتراضات القائمة والقوالب النمطية. ويسهم فهم هذه الديناميات الاجتماعية وتقديرها في تحويل أساليب التعامل مع التخلي عن ختان الإناث. فبدلاً من "محاربة" الثقافة المحلية وتصوير السلوكيات التقليدية على أنها سلبية، تقترح البرامج الفعالة آليات بديلة تبيّن التمسك بالقيم المشتركة للمجتمع وتضع المناقشة حول ختان الإناث في إطار غير تهديدي.

وعندما تكون البرامج شاملة ومجتمعية وتندرج فيها المداولة بشأن حقوق الإنسان وتخلق بيئة تتيح التغيير وتدعمه، يمكن لتحول القواعد والمواثيق الاجتماعية أن يتم. ولا يتناول هذا النهج البرنامجي ممارسة ختان الإناث وحدها، فالأدلة الواردة في هذا *التقرير* تشير أيضاً إلى أنه يعزز التخلي عن الممارسات الضارة الأخرى ويساهم فيه، داعماً بشكل مباشر تقدّم الأهداف الأوسع المتمثلة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين ومن العنف ضد الفتيات والنساء.

وتبرهن الوثائق التي خضعت للتحليل وتقييمات البرامج عن إحراز تقدم باتجاه التخلي الفعلي عن هذه الممارسة في مناطق العمليات، وفي حالات معينة في المناطق الأخرى. كما أنها توفر أدلة هامة على التغيرات الملفتة في المواقف تجاه ختان الإناث خلال فترة وجيزة نسبياً لا تتعدى العشرة أعوام. وقد كانت التغييرات خلال ذلك الإطار الزمني في كثير من الحالات، كبيرةً. وهي تشير إلى أن الأفراد والمجتمعات يطرحون على نحو متزايد علامات استفهام حول فوائد هذه الممارسات وأنهم يفضلون، حين تسمح الظروف بذلك، الإحجام عن ختان بناتهم. ويختتم هذا المنشور بأفكار حول التحديات الباقية المتعلقة بالتخلي عن ختان الإناث ويقدم توصيات حول البحوث والتدخلات المبرمجة المستقبلية.

1 مقدمة

لماذا لا تزال الممارسات الضارة واسعة الانتشار على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل التشجيع على التخلي عنها؟ لماذا تستمر حتى في المناطق التي تغيرت المواقف فيها تجاهها؟ طرحت هذه الأسئلة مراراً وتكراراً بشأن ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهي عملية خطرة تنطوي على تهديد للحياة تتعرض لها النساء والفتيات في كثير من البلدان. ومع أنه يصعب تقدير حجم الظاهرة، تشير التقديرات المتاحة إلى ما بين 70 مليون و140 مليون فتاة وامرأة قد خضعن إلى شكل معيّن من أشكال الختان.[15] تمارس هذه الظاهرة في الكثير من البلدان في أفريقيا وفي بعض البلدان في آسيا والشرق الأوسط وإلى حد أقل لدى بعض الجاليات المهاجرة في أوروبا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المجتمعات المحلية التي يمارس فيها ختان الإناث، لا ينظر إلى هذا الأخير على أنه عمل خطير وانتهاك للحقوق بل يعتبر كخطوة ضرورية لتربية الفتاة "بشكل صحيح" من أجل حمايتها، وفي حالات كثيرة، لجعلها مؤهلة للزواج. إذاً، يسعى الأهالي إلى ختان بناتهم من أجل تأمين أفضل مستقبل ممكن لهنّ. يؤدي شرف الأسرة والتوقعات الاجتماعية دوراً قوياً في استمرار عادة ختان الإناث ما يرتّب صعوبة قصوى على العائلات وعلى كل امرأة وفتاة لجهة الكف عن هذه الممارسة من تلقاء أنفسهم. وحتى حين يدرك الأهالي أن ختان الإناث يمكن أن يسبب ضرراً جسيماً، تستمر الممارسة لأنهم يخشون الأحكام الأخلاقية والعقوبات الاجتماعية إذا قرروا تحدي توقعات المجتمع. وكثيراً ما يعتقد الأهالي أن استمرار ختان

الإناث هو أقلّ الشرّين مقارنة بمواجهة هذه الانعكاسات السلبية. وكثيراً ما تكون القوة الدافعة الرئيسية وراء هذه الممارسة هي الرغبة في حماية الفتيات ومنحهنّ أفضل فرصة ممكنة للحصول على مستقبل يضمن لهنّ القبول الاجتماعي والأمان المادي.

بيد أن ختان الإناث هو انتهاك لحقوق الإنسان بالنسبة إلى النساء والفتيات. فهو ينتهك حقهن بالصحة والأمن والسلامة الجسدية والحق في العيش بمنأى عن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والحق في الحياة، عندما تؤدي هذه العملية إلى الوفاة. [16] إذن حتى وإن لم يكن القصد من ختان الإناث ممارسة العنف فهو يعتبر حكماً عملاً عنيفاً،

© UNICEF/NYHQ2009-2258/Kate Holt

وهو تمييزي بطبيعته إذ يضع الفتيات والنساء في مرتبة دنيا على صعيد العائلة والمجتمع، [17] وهو يتسبب بالأذى الجسدي والنفسي الذي قد يكون وخيماً للغاية وغير قابل للشفاء في الكثير من الأحيان، وتترتب عنه عواقب قد تؤثر في الفتيات والنساء لمدى الحياة. [18]

وعلى الرغم من الاعتراف بهذه الاستنتاجات منذ فترة من الزمن، فإن التجارب التي يتناولها هذا التقرير تعزز فهم الديناميات الاجتماعية لختان الإناث والاستراتيجيات المستخدمة للتشجيع على التخلي عنه.

ومن خلال تقديم الأدلة وتحليل الديناميات الاجتماعية للتخلي عن هذه العادة عبر خمس دول، يسعى هذا التقرير إلى توفير المعلومات إلى السياسات والبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسات سواء في البلدان التي يعتبر فيها ختان الإناث جزءاً من التقاليد المحلية أم لدى الجماعات المغتربة في بلدان الهجرة.

ويعرض هذا التقرير نطاق البحث والمنهجية المستخدمة ويعقبهما بمقدمة وشرح للإطار النظري المستخدم في تحليل هذه الديناميات والاستراتيجيات. ويقوم الفصل التالي بتوثيق وتحليل عملية التخلي عن هذه الظاهرة المعقدة في مصر وأثيوبيا وكينيا والسنغال والسودان. وعلى الرغم من الاختلافات التي وجدت ما بين الدول الخمس وضمن حدود كلّ دولة منها، يظهر الفصل الذي يليه وجود عدد من العناصر المشتركة بين التجارب المختلفة التي تعتبر ضرورية لتهيئة الظروف المناسبة من أجل الحد من هذه الممارسة والتوصل إلى إنهائها في نهاية المطاف. ويسهم فهم هذه الديناميات الاجتماعية وتقديرها في تغيير نهج التعاطي مع التخلي عن الختان علماً أن ذلك ينسحب على التعاطي مع الممارسات الضارة الأخرى مثل الزواج القسري وزواج الأطفال التي تدعمها القواعد الاجتماعية والتي تشكل مظهراً من مظاهر عدم المساواة المتجذرة بين الجنسين. ويختتم التقرير بأفكار حول التحديات الباقية المتعلقة بالتخلي عن ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى وتوصيات للأعمال الأخرى والمتابعة.

2 نطاق البحث ومنهجيته

في سبتمبر/أيلول 2006 ، جمعت اليونيسف خلال إحدى الجلسات التشاورية في نيويورك مجموعة من العاملين في مجال التنمية وكبار الأكاديميين والباحثين من مختلف اختصاصات العلوم الاجتماعية لاستعراض البحوث والتدخلات المبرمجة في مجال ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة. وخلص الاجتماع إلى أنه على الرغم من أن العدد المتزايد من الدراسات ووثائق السياسات قد عمق فهم هذه الممارسات، تبقى هناك حاجة إلى المزيد من البحث لتقصي كيفية بدء عملية التخلي وتطورها واستدامتها في مختلف الدول التي يمارس فيها ختان الإناث. وبهدف متابعة جدول الأعمال هذا، عقد اجتماع في أثيوبيا في مارس/آذار 2007 شمل أكاديميين وعاملين في مجال التنمية. وقد سافر المشاركون من العاصمة أديس أبابا إلى منطقة عفر في شمال شرق البلاد للقاء المجتمعات المحلية التي تخلت عن ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى. وعقب المشاورات قدم اقتراح من أجل الشروع في المرحلة التالية من البحوث التي ستدرس مجموعة أوسع من البلدان والسياقات.

النطاق

يحلل هذا *التقرير* التجارب في خمس دول أفريقية (هي مصر وأثيوبيا وكينيا والسنغال والسودان). أما الهدف من البحث فهو تحديد ودراسة العوامل التي تساعد أو تعيق عملية التخلي عن ختان الإناث وغيرها من الممارسات الضارة المتجذرة بعمق في أعراف وتقاليد كلّ من تلك المجتمعات.

© Simona Galbiati/2006

في أثيوبيا ومصر وشمال السودان يمارس معظم السكان ختان الإناث ويبلغ انتشار هذه الممارسة معدلات مرتفعة على الصعيد الوطني. أما في كينيا والسنغال، فلا تزال معدلات انتشار الممارسة مرتفعةً فقط في عداد مجموعات معينة من السكان. وخلال العقد الماضي في هذه البلدان الخمسة، تم بذل جهود متضافرة بغرض وضع حد لهذه الممارسة، فتغيّر الموقف العام منها وحدثت عملية تخل جماعية منظمة عن ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة في بعض المجتمعات المحلية.

لا تقدم هذه الدراسة استعراضاً شاملاً ووافياً لجميع المبادرات التي تنفذ في البلدان الخمسة، بل تتناول تلك التدخلات المبرمجة التي قد تم تقييمها خارجياً أو توثيقها خلال السنوات الأخيرة والمرتبطة بفهم الديناميات الاجتماعية للتخلي عن ختان الإناث. وبما أن أكثر التحاليل المعمقة قد تناولت موضوع ختان الإناث بحد ذاته، سيركز هذا المنشور أساساً على الديناميات الاجتماعية ذات الصلة بهذه الممارسة. وتعرض دراستا حالتي أثيوبيا والسنغال بإيجاز أمثلة عن التخلي عن الزواج القسري وزواج الأطفال لأن خلفهما ديناميات مماثلة لديناميات ختان الإناث ويمكنهما توفير دروس مفيدة للجهود الأوسع للتخلي عن تلك الممارسات.

المنهجية

إستهلت المكاتب القطرية لليونيسف البحث في بلدانها المضيفة وذلك بالتعاون مع الشركاء الوطنيين. وقام مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف (المركز) في فلورنسا بتقديم الدعم الفني لها. وقد تم تنفيذ البحث بناءً على عملية تشاورية اشترك فيها عدد من ممثلين عن معاهد البحوث المحلية والمنظمات غير الحكومية والإدارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والخبراء في مجال ختان الإناث في مراحل مختلفة.

وقد أنجزت الدراسات القطرية بين يونيو/حزيران 2007 وأغسطس/آب 2008 و جمعت مقالات نقدية شاملة مع بحوث نوعية وكمية. خلال الفترة نفسها أجريت عملية تقص معمقة حول تطبيق نظرية الميثاق الاجتماعي على الديناميات الاجتماعية التي تحرك ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة من جهة والتي تستطيع بالمقابل أن تشجّع على التخلّي عنها.[19] وقد استفاد هذا المنشور من عملية مراجعة واسعة النطاق من قبل النظراء شارك فيها أكاديميون وعاملون في مجال التنمية ومسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء مجموعة الدول المانحة العاملة على ختان الإناث وغيرهم من الخبراء.[20]

وقد واجهت الدراسة بعض التحديات المنهجية. فقد تمثل العائق الرئيسي بكون البيانات التي يستند إليها تحليل التقارير القطرية متفاوتة المحتوى والموثوقية. في مصر استند التحليل بالدرجة الأولى إلى وثائق وإلى تقييم البرامج الجارية. وفي أثيوبيا تم الدمج بين الدراسات الجارية وتحقيقات جديدة شملت جمع البيانات من خلال الدراسات الاستقصائية ومجموعات النقاش؛ في كينيا والسنغال والسودان أجريت بحوث جديدة لدعم تقييمات البرامج الجارية. ويمكن إيجاد معلومات أكثر تفصيلاً بشأن منهجية البحث في الفصل الذي يسلط الضوء على التجارب القطرية. وننصح القراء بأن يضعوا هذه القيود في الحسبان لدى استخدامهم لهذا *التقرير*.

البيانات والنتائج المستخلصة من الاستقصاءات الأسرية

إستخلصت البيانات المعروضة في النبذات الإحصائية القطرية من الاستقصاءات الديموغرافية والصحية وهي عبارة عن استقصاءات أسرية تمثيلية على الصعيد الوطني تضم مجموعة واسعة من المعلومات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالصحة والتعليم والتغذية. وفي العديد من البلدان حيث يعتبر ختان الإناث ممارسة سائدةً أدرج قسم مخصص لهذه الممارسة في الاستقصاءات. وتتسم الاستقصاءات الديموغرافية والصحية بالأحجام الكبيرة لعيناتها إذ تضم ما بين 5000 و30000 أسرة وهي تجرى عادة كل خمس سنوات. وتنفذ أيضاً الاستقصاءات المرحلية بين كل استقصاء ديموغرافي صحي وآخر وهي تركز على جمع المعلومات بشأن المؤشرات الرئيسية لرصد الأداء. في حالة السودان، بالإضافة إلى الاستقصاء الديموغرافي الصحي، إستخدمت كذلك بيانات مستخلصة من استقصاء أسري آخر حمل عنوان الاستقصاء الصحي الأسري في السودان.

إستكمالاً للاستقصاءات المذكورة أعلاه، تم استخدام 3 مؤشرات رئيسية في هذا التقرير:

- **شيوع ممارسة ختان الإناث بين الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة** وهو يمثل نسبة الفتيات والنساء ضمن هذه الفئة العمرية اللواتي خضعن إلى تلك الممارسة.

- **شيوع ممارسة ختان الإناث بين البنات** وهو يشير إلى النسبة المئوية من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة واللواتي لديهن على الأقل إبنة واحد بترت أعضاؤها التناسلية. وهو يستخدم كمؤشر إلى تكرار الحالة بين الفئات الأصغر سناً. وحين لا تأتي الأمهات على ذكر خضوع بناتهن إلى شكل من أشكال الختان يطرح عليهن سؤال حول ما إذا كنّ يزمعن إخضاع بناتهن للختان في المستقبل.

- **الموقف من ختان الإناث واستمراره** يمثل النسبة المئوية من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة واللواتي يعتبرن أنه ينبغي الاستمرار في تلك الممارسة. وقد حصلت بعض الاستقصاءات الديموغرافية الصحية على هذه المعلومات من رجال ونساء على حد سواء.

3 الديناميات الاجتماعية لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث

بوسع الديناميات الاجتماعية المسؤولة عن استدامة ظاهرة ختان الإناث أن تساعد أيضاً على حفز التخلي عنها. ويبحث هذا الفصل في أمر هذه الديناميات ويقدّم تحليلاً للأسباب التي جعلت الممارسات الاجتماعية الضارة تدوم لأجيال وكيف يمكن إقناع الأسر والمجتمعات المحلية بالتخلي عنها.

يرتكز الإطار التحليلي المستخدم في هذا المنشور على نظرية الميثاق الاجتماعي بحسب ما يطبقها جيري ماكي لدى دراسة ظاهرة عصب القدمين في الصين وختان الإناث في أفريقيا.[21] فقد أظهر تحليل ماكي أهمية تخطي التركيز على السلوكيات الفردية والنظر في التكافل القائم بين عمليات صنع القرار. في العام 2009 قدّم ماكي وجون لوجون النظرية ونقحاها [22] وأشارا إلى أنه على الرغم من أن تطبيق النظرية مفيد من الناحية العملية، بسبب تعقيد ظاهرة ختان البنات كان من الأهمية بمكان تعزيز فهم الديناميات الاجتماعية للتخلي عنه عبر درس دور العقوبات الاجتماعية والأحكام الأخلاقية. وقد تناولا وحللا أهمية النقاشات والمداولات القائمة على مبادئ حقوق الإنسان في تحقيق العمليات التحويلية، بما فيها التخلي عن ختان الإناث. ويوفر هذا الفهم الموسع لنظرية الميثاق الاجتماعي الإطار التحليلي المستخدم في هذا *التقرير*.

المعرفة المستخلصة من نظرية الميثاق الاجتماعي

تستعين نظرية الميثاق الاجتماعي بالنماذج الخاصة بـ"نظرية اللعبة" من أجل تفسير السلوك بوجود المواثيق الاجتماعية [23] والقواعد الاجتماعية. وهي تبين أنه لدى وجود ميثاق اجتماعي أو قاعدة اجتماعية يكون صنع القرار عبارة عن عملية تكافلية يتأثر فيها الخيار الذي تقوم به عائلة واحدة بخيارات العائلات الأخرى ويؤثر بدوره في هذه الأخيرة؛ إذاً إنه نتيجة للتوقعات المتبادلة. تشرح النظرية سبب استمرار البنات وأسرهن في اختيار الختان ولماذا يصعب جداً على البنات أو أسرهنّ التخلي عن الختان من تلقاء أنفسهم.

يجب القيام بافتراض أولي في ما يتعلق بعملية صنع القرار: وهو أن الأهالي يحبون أولادهم ويريدون في نهاية المطاف أن يفعلوا الأفضل من أجلهم. في المجتمع الذي تكون فيه كل الفتيات تقريباً مختونات كشرط مسبق للزواج، تعتقد الأسر بأنّ ختان الفتيات واجب باعتباره شرطاً للزواج. وسوف يعمدون بالتالي إلى اختيار الختان لبناتهم كي يضمنوا إعدادهن لمرحلة البلوغ والحصول على زواج "لائق" الذي كثيراً ما يعتبر ضرورياً من أجل توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي للفتاة. من ناحية أخرى إذا قررت العائلات مخالفة التوقعات الاجتماعية فسيصبح زواج بناتهم أصعب إذا لم نقل مستحيلاً وقد يتعرضن للنبذ الاجتماعي. في ظل هذه الظروف يصبح ختان الإناث بمثابة الخيار الأفضل لضمان مستقبل "جيد" لبناتهم. حين يكون ختان الإناث ممارسة شاملة ضمن الجماعة المتوافقة على معايير الزواج قد ترغب الفتيات شخصياً بالخضوع إلى الختان لأن ذلك كفيل بتأهيلهنّ للزواج. وهكذا يصبح الختان ميثاقاً اجتماعياً - أي قاعدة اجتماعية يتبعها أعضاء المجتمع المعين بناءً على التوقع بأن الآخرين قد فعلوا بالمثل وأنّ آخرين غيرهم سيحذون حذوهم، ويكون الامتثال لهذه القاعدة في مصلحة الجميع.[24]

حين تطبق نظرية الميثاق الاجتماعي على ظاهرة ختان الإناث فهي تُبيّن أنه في المجتمعات التي تنتشر فيها هذه الظاهرة لا يمكن لأية عائلة أن تختار التخلي عن الممارسة من تلقاء نفسها لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على أهلية بناتها للزواج. ويوصف ذلك بحالة التوازن لأن لا عائلة تملك أي حافز يدفعها إلى أن تحيد عن التوقعات الاجتماعية للختان.

وتوضح النظرية أيضاً أنه لو اختارت كل العائلات في المجتمع المعين عدم إخضاع بناتها إلى الختان فإن هذا الأخير لن يعود شرطاً من الشروط المسبقة للزواج. وهذا لن يؤدي فقط إلى منع الضرر عن صحة الفتيات وانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهنّ بل سيسمح لهن أيضاً بالحفاظ على أهليتهن للزواج. وهذه أيضاً حالة من التوازن بما أن العائلات كلها تتصرف بالطريقة نفسها ولا توجد أية عائلة تملك حافزاً لختن ابنتها.

ويتمثل التحدي بأن تنتقل العائلات معاً من حالة توازن تخضع فيها الفتيات كافة إلى الختان، إلى حالة لا تخضع فيها أية فتاة إلى الختان. ولا يكون التخلي أمراً ممكناً إلا من خلال تنسيق عملية تخل جماعية ضمن الجماعة المتوافقة على معايير الزواج وبالتالي ستتخلى العائلات عن ختان البنات فقط عندما ترى أن معظم الأفراد الآخرين أو جميعهم سيتخذون الخيار نفسه وفي الوقت عينه.

دور القواعد الاجتماعية

قد تكون الرغبة في تزويج الفتيات كافيةً بحد ذاتها لاستمرار ختان الإناث داخل مجتمع معين. ولكن في معظم المجتمعات التي تمارس الختان، فإن الموافقة أو عدم الموافقة الاجتماعية التي تتجلى من خلال تصرفات المجتمع وضغط الأقران يلعبان أدواراً مهمة كذلك في تكريس الممارسة. يؤدي عدم الامتثال لختان الإناث إلى الإقصاء الاجتماعي والنبذ والرفض والتوبيخ أو حتى العنف - بالإضافة إلى تأثيره في أهلية الفتاة للزواج. أما الامتثال له من جهة أخرى فيلقى الموافقة الاجتماعية ويستقطب الاحترام والإعجاب ويحافظ على المكانة الاجتماعية للفتاة ولعائلتها في المجتمع.

إذاً، ختان الإناث ليس ميثاقاً اجتماعياً وحسب إنما هو أيضاً قاعدة اجتماعية - أي قاعدة سلوكية من المتوقع أن يتبعها [25] أعضاء المجتمع وتشجعهم مجموعة من المكافآت والعقوبات على اتباعها. تحفز الامتثال توقعات الحصول على مكافآت لقاء احترام القاعدة والخوف من العقوبات لعدم الالتزام بها.

قد تكون المكافآت الاجتماعية والعقوبات لوحدها كافيةً لتكريس استمرار ختان الإناث.[26] توضيحاً للفكرة، تتبع الفتاة قاعدة اجتماعية معينة لأنه من المتوقّع منها أن تقوم بذلك بناءً على التوقع بأن أخريات في المجتمع سيقتدين بها. تحت تأثير توقع المكافآت والعقوبات المرتبطة بالامتثال أو بعدم الامتثال بالقاعدة المقبولة اجتماعياً قد تتصرف الفتاة ضد مصلحتها الشخصية. وقد تؤثر المخالفة التي يرتكبها فرد من العائلة، في صفة العائلة بأسرها ومكانتها. إذاً يعتبر الامتثال للقواعد الاجتماعية للمجتمع المعين أمراً مهماً ليس فقط للحفاظ على قبول الفرد ومكانته في مجتمعه بل أيضاً للحفاظ على منزلة عائلة هذا الفرد.

المعتقدات المرتبطة بالظاهرة

في حين أن استمرار ختان الإناث يقوم على التوقعات الاجتماعية المتبادلة، تدعمه كذلك طائفة من المعتقدات الأخرى المترابطة في ما بينها والتي يجب إعادة النظر فيها بصورة فردية وكلية. إذا كانت الفتيات والنساء كافةً في المجتمع يخضعن للختان فقد يظن الناس أن ختان الإناثهو أمر "طبيعي" وأنه يمارَس في كل مكان. وقد لا تنظر المجتمعات التي تمارس ختان الإناث إلى عدم الختان كبديل عنه. وهكذا، حيثما يعتبر ختان الإناث السبيل الوحيد للتصرف، تقضي أولى الخطوات باتجاه التخلي عنه بتعزيز التوعية حول الخيار البديل، ألا وهو عدم الختان.

© UNICEF/NYHQ2009-2297/Kate Holt

في الكثير من المجتمعات، تكون التقاليد والديانة والثقافة مترابطة في ما بينها وتعزز إحداها الأخرى. ولهذا السبب يسود اعتقاد خاطئ أحياناً بأن التقاليد والمعتقدات الثقافية هي بمثابة أمر شرعي تنص عليه العقيدة الدينية. وعلى الرغم من عدم وجود أي نص ديني يفرض ختان الإناث، هناك بعض المجتمعات التي تعتبر الممارسة كشرط ديني من شأنه أن يجعل الفتاة "نقية" روحياً. وكثيراً ما يستشهد بالدين لا سيما من قبل المسيحيين والمسلمين كمبرر لممارسة ختان الإناث، على الرغم من أن هذه الممارسة تعود إلى عصور سابقة لظهور المسيحية والإسلام [27] علماً بأن معظم المسيحيين والمسلمين حول العالم لا يمارسون الختان على بناتهم وأخواتهم وزوجاتهم.

في بعض المجتمعات قد يشكّل ختان الإناث جزءاً هاماً من انتقال الفتاة إلى مرحلة البلوغ والتأهل للزواج وقد يكون مصحوباً بطقوس أو بمراسم للاحتفال بالبلوغ. غير أن الأدلة المتوفرة تدل على أن ذلك لا يصح دائماً. ففي مجتمعات عدّة، تختن الفتيات في سن مبكرة جداً وتجري هذه العملية سراً وبدون ضجة. وفي بعض المجتمعات الأخرى التي كان فيها ختان الإناث يوماً جزءاً من طقوس العبور إلى سنّ البلوغ، هناك اتجاه نحو ختن الفتيات في سنّ أصغر بدون طقوس مصاحبة له.[28] أما اضمحلال طقوس العبور وبقاء ممارسة الختان فيشيران إلى أن الطقوس نفسها ليست هي المحفز على الممارسة. وفي بعض الأحيان ترتبط هذه الممارسة [29] بالنظافة الجسدية وبالجمال بحيث تُعتبر الفتيات اللواتي خضعن للختان "نظيفات" جسدياً.

وإذا كان على المجتمعات المحلية أن تتخذ قرارها بالتخلي عن هذه الممارسة، فيتوجب أن تقدّم لها معلومات جديدة قابلة للتصديق من مصادر موثوق بها. في البداية، قد تنظر المجتمعات المحلية إلى الأفكار الجديدة التي تتعارض مع معتقداتها السائدة بعين الشك أو قد تعتبرها حتى سخيفةً. ولكن، عندما تكون المعلومات - من المصادر الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية – صادرة عن أشخاص ومؤسسات موثوقة، تصبح المجتمعات مستعدة للاستماع وإعادة النظر في آرائها. وقد ثبت أن البرامج الشمولية التي تعالج طائفة واسعة من المواضيع وتقدم الخدمات المجتمعية هي الأكثر فعالية في إطلاق سلسلة من التغييرات الإيجابية وفي الاستجابة لمجموعة متنوعة من احتياجات المجتمع.

ختان الإناث والمساواة بين الجنسين

يعتبر ختان الإناث شكلاً من أشكال عدم المساواة بين الجنسين التي لا تزال راسخة في عمق الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدول والمجتمعات التي يمارس فيها، وهو يمثل سيطرة المجتمع على المرأة. وفي المجتمعات التي تتواجد فيها أشكال قصوى من عدم المساواة تكون الفتيات والنساء متكلات على الرجال وعلى الزواج من أجل تأمين رفاههن المادّي. ولا يكون لهن رأي يذكر في الشؤون التي تؤثر في حياتهنّ ما يجعلهنّ عاجزات عن تحدي الممارسات الضارة. وفي الأماكن التي يتوقع فيها من الفتيات والنساء اتباع الأدوار الجنسانية المفروضة عليهن داخل الأسرة والمجتمع، قد يذهبن حتى إلى تأييد القواعد التمييزية التي تهدف إلى السيطرة عليهن. أمّا المجتمعات التي تعترف بأن للفتيات والنساء الحق بالسلامة البدنية والعقلية والتحرر من التعذيب والتمييز والحق بأعلى مستوى من الصحة والحق بالحياة، فتملك القدرة على المراجعة الجماعية للممارسات التمييزية القائمة والتداول بشأنها وتغييرها.

المداولة المتمحورة على حقوق الإنسان والباعثة على التحوّل

لسنوات عدة، تركّزت جهود إنهاء ختان الإناث في المقام الأول على المخاطر الصحية المرتبطة بهذه الممارسة. وربما نتيجة لهذه التحذيرات، راح بعض الآباء والأمهات يتوجهون إلى الأطباء من أجل ختان بناتهم أو يختارون أشكالاً من الختان تعدّ أقلّ قسوةً. أما استخدام إسباغ الطابع الطبي على الممارسة فغالباً ما كان يعتبر على أنه يراعي الشواغل المتعلقة بالصحة وبالأهلية للزواج: فهو قد قلل من نسبة المضاعفات الصحية المباشرة ولكنه لم يمس بإمكانيات زواج الفتاة. غير أن إسباغ الطابع الطبي على الممارسة لم يوفر للأفراد فرصة تعديل الممارسات التي يفرضونها على ذاتهم ولم يغيّر توقع المكافآت والعقوبات المرتبطة بالامتثال أو بعدم الامتثال للقاعدة المقبولة اجتماعياً، ومال إلى شرعنة الممارسة في حين قام بالتعتيم على حقيقة أنها انتهاك لحقوق النساء والفتيات.

ويظهر تحليل معمق للتجارب التي أدت إلى التخلي الواسع عن الممارسات الضارة بأن معالجة ختان الإناث ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان تسمح للمجتمعات باستعراض المعايير الاجتماعية والمواثيق التي دامت طويلاً في التقاليد والثقافة المحليتين. ويكون تعريف الناس بحقوق الإنسان كفيلاً بتحويل النقاش حول ختان الإناث عن طريق توفير مساحة للتفكير الفردي والمجتمعي، ما يساعد على تعديل المواثيق والأعراف الاجتماعية.[30]

من أجل فهم دور المداولات المتمحورة على حقوق الإنسان، من المفيد بدايةً التعريف بمفهوم المعيار الأخلاقي وشرح الدور الذي يضطلع به في استدامة الممارسة والتخلي عنها.[31] يعتبر المعيار الأخلاقي قاعدةً سلوكية تحرّكها قيم الحق والباطل لدى الشخص: فبالنسبة إلى الفرد، يستحث المعيار الأخلاقي مشاعر البر لديه حين يمتثل للقاعدة ومشاعر الذنب حين لا يمتثل لها. ودوافعه داخلية جوهرية أكثر منها خارجية جرّاء المكافآت والعقوبات الاجتماعية. تنتشر المعايير الأخلاقية عبر المجموعات المختلفة وتميل إلى الاستمرار على مر الوقت. وكثيراً ما تتجلى بطرق مختلفة وفقاً للظروف الخاصة. فعلى سبيل المثال، أن يكون المرء والداً صالحاً هو أمر مهم في جميع الثقافات والبيئات، بيد أن الشروط المطلوبة ليكون المرء والداً صالحاً تختلف باختلاف السياق والثقافة والظروف الاجتماعية الأخرى.

وهكذا فإن المعيار الأخلاقي الذي يقضي "بأن يفعل المرء الأفضل لطفله" يدفع بالأسر في بعض السياقات الاجتماعية إلى ختان بناتها. ولكن، بمجرد أن يصبح البديل مقبولاً اجتماعياً داخل مجتمع ما، وحين يدرك الناس أن المجتمع قد يكون أفضل حالاً إذا ما تخلى بشكل جماعي عن الممارسة، تكون القيمة الأساسية نفسها - أي أن يفعل المرء الأفضل لطفله - هي التي تحفز أيضاً المجتمعات على التخلي عن ختان الإناث. وحين تُقدم معلومات جديدة ذات مصداقية وفرصة التفكير الجماعي إلى العائلات غالباً ما تختار هذه الأخيرة تغيير ممارساتها لكي تطبق قيمها الأساسية بدون الإضرار ببناتها.

ويبدو أن المداولة التشاركية المتمحورة على مبادئ حقوق الإنسان تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق هذا التغيير الجماعي. وبحسب ما وصفتها كل من ديان غيلسباي ومولي ملتشينغ[32] فهي تشجع الأفراد على وصف وتوضيح القيم الخاصة بهم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهدافهم المجتمعية

والتفكير في ماهية العقبات التي تعترض تحقيق أهدافهم المشتركة. ويؤدي هذا إلى عملية تفكير وفعل يمكنها أن تؤدي إلى تحول اجتماعي على نطاق واسع. يعرض أفراد المجتمع ويناقشون مسائل ملموسة تعتبر "تحصيلاً حاصلاً" في حياتهم، مثل القبول الضمني بالاعتداءات من جانب النساء اللواتي يتعرضن إلى العنف المنزلي. وحين يربطون بين هذه الحالات الحقيقية وبين مجال حقوق الإنسان الأكثر تجرداً فإن مناقشة مواضيع مثل حق الجميع في التحرر من جميع أشكال العنف، [33] تشجع المجتمعات المحلية على أن تتبنى موقفاً استباقياً وعلى أن تجد الحلول. وقد يكون ذلك على شكل إنشاء آلية من شأنها أن تحمي الفتيات والنساء المعرضات للخطر والتدخل لمنع ممارسة العنف.

وحين تفكّر المجتمعات ملياً في تجاربها وقيمها المحلية تبدأ بالربط بين المثل العليا ومبادئ حقوق الإنسان وبين احتياجاتها العملية وتطلعاتها المشتركة. فتكتشف أن المثل العليا لحقوق الإنسان لا تختلف عن قيمها الخاصة. أما جعل تلك القيم واضحة وصريحة وتقاسمها مع الآخرين فيحفز المجتمع على التحليل والنقاش بشأن الممارسات الاجتماعية المحددة التي تساعده على تحقيق رؤية محددة جماعياً والممارسات الأخرى التي يجب التخلي عنها. فيبدأون بإجراء تغييرات ويختبرون واقع أنهم عن طريق العمل بالتعاون والتضافر يمكنهم أن يحققوا التغيير.[34]

إذاً تؤدي المداولات حول حقوق الإنسان إلى توسيع قدرة المجتمع على ممارسة قيمه الأساسية وطموحاته الخاصة. ولكن لا يفترض بهذه العملية أن تقوّض القيم التقليدية بل عليها أن تضيف أبعاداً جديدة إلى النقاش. وبدلاً من التركيز على "استئصال" التقاليد "السيئة"، تتركز المحادثة على بناء رؤية إيجابية للمستقبل. وحين تلقي تلك المناقشات الضوء على المعاملة التمييزية بين الفتيات والفتيان والنساء والرجال فهي تولد حواراً بشأن الممارسات التمييزية التي تنتهك حقوق الفتيات والنساء، مثل ختان الإناث والزواج القسري وزواج الأطفال. وبحسب ما كتبت عالمة الأنثروبولوجيا سالي إنغل ميري: "يسهل تبني أفكار حقوق الإنسان إذا ما وضعت في قالب من العبارات المألوفة وإذا لم تخل بالتسلسلات الهرمية القائمة، ولكنها تكون أكثر قدرة على تحويل الأمور إذا ما تحدت الافتراضات القائمة حول علاقات القوة".[35]

كما أن المداولة بشأن حقوق الإنسان تطلق العنان لعملية مهمة تعزز تقدير هذه الحقوق: فعندما يدرك الناس أن لديهم حقوقاً - حينما توضع الحقوق على خريطتهم الذهنية - يبادرون إلى إيلاء قيمة عالية لتأمين تلك الحقوق وحمايتها.[36]

عملية التخلي عن ختان الإناث

يتطلب التخلي الفعلي عن ختان الإناث عقد نقاشات وتبني قرارات والتعهد بالتزامات علنية من جانب المجتمع. وبحسب ما تقترحه نظرية الميثاق الاجتماعي، وكما يتضح من خلال الأدلة الأولى ومن خلال دراسات الحالات المقدمة في هذا *التقرير*، لا يمكن للتخلي عن ختان الإناث أن يتم على نطاق واسع إلا حين يكون التخلي عن الممارسة عملاً منسقاً تنفذه نسبة كبيرة بما فيه الكفاية من الجماعة المتوافقة على معايير الزواج بما يضمن فعالية الانتقال وثباته. لا تتخلى العائلات عن ختان الإناث من تلقاء نفسها وهي لن تتخلى عن هذه الممارسة طالما أنها تعتقد بأن الآخرين ما زالوا يتوقعون منها أن تختن بناتها. و لن تتحرك إلى أن تعتبر بأن التوقعات الاجتماعية قد تغيرت وأن معظم أفراد مجتمعهم أو كلهم سيتبنون الخيار نفسه في الوقت نفسه تقريباً.

يبدأ التخلي عن ختان الإناث عادةً مع مجموعة أساسية أولية من الأشخاص ممن يطلقون العنان لدينامية التغيير.[37] وحين تصبح هذه المجموعة مستعدةً للتخلي عن هذه الممارسة، تسعى من ثم إلى إقناع الآخرين بالتخلي عنها. ويقوم أعضاء هذه الكتلة الحرجة بنشر المعرفة بشأن عزمهم التخلي عن الممارسة إلى الآخرين من خلال شبكاتهم الاجتماعية - وهي عملية تعرف باسم "النشر المنظم" - إلى أن تصبح نسبة كبيرة بما فيه الكفاية من الجماعة المتوافقة على معايير الزواج مستعدة للتخلي عن ختان الإناث، ويشير النص إلى هذه الظاهرة بتسمية "نقطة التحول". بعد هذه النقطة، يصبح التخلي مستقراً لأنه يغير التوقعات الاجتماعية بصورة دائمة. وسيتوقع من أفراد المجتمع المحلي ألا يختنوا بناتهم وسوف يلقون المكافأة أو العقوبة الاجتماعية الموافقة لتصرفهم.

ولكن لكي يحدث التخلي، من المهم أن يدرك الناس نية الآخرين بالتخلي وأن يثقوا بها. وسوف تتغير التوقعات الاجتماعية إذا امتلك الناس ضمانةً بالتزام الآخرين بالتخلي. إذاً، يتطلب الأمر تأكيداً معلناً بالالتزام بالتخلي عن هذه الممارسة كي يتأكد كل فرد بأن أفراد المجتمع الآخرين على استعداد لإنهاء تلك الممارسة. ولكي يصبح الخيار البديل المتمثل بعدم الختان واقعاً، على المواقف الجديدة والاستعداد للتغيير أن تُعلن بشكل صريح وعلني. فهذا يفتح الطريق أمام تغيير السلوك والتخلي الفعلي والمستقر عن الممارسة، وستتمكن العائلات من الحفاظ على مكانتها الاجتماعية وتجنيب بناتها أي ضرر، وفي الوقت نفسه ستحافظ الفتيات على أهليتهن للزواج.[38]

وقد تكون لحظة التصريح عن الالتزام العلني بمثابة حدث احتفالي وشرفي. فى بعض المناطق، اعتبرت المجتمعات التي تخلت عن ختان الإناث عملية التخلي كفرصة لتعزيز سمعة القرية. وغالباً ما يشعر أفراد المجتمع بالفخر لإعلانهم على الملأ قرارهم بالتخلي عن ختان الإناث أكثر مما يشعرون بالعار لعدم تمسكهم بهذه الممارسة أو لتأييدهم لها في الماضي.

ويكون الالتزام العلني بمثابة آلية لتنسيق العائلات ضمن الجماعات المتوافقة على معايير الزواج في ما يختص بتخليها عن الممارسة. وهو في الوقت نفسه يفعّل العزيمة الفردية والجماعية للالتزام بقرار التخلي. ولا يساعد الالتزام العلني فقط على تحول الميثاق مع المحافظة على مصلحة التأهل للزواج ومع تعزيز المصلحة الصحية فالمهم أيضاً أنّه يحوّل أيضاً القاعدة الاجتماعية بحيث تحظى الأسر التي تمتنع عن الختان بالاحترام الاجتماعي وبحيث تلقى تلك التي تستمر في أداء الممارسة العقاب الاجتماعي.

4 التدخلات الرامية إلى التخلي عن ختان الإناث في 5 بلدان

قام القسم السابق بتوضيح الإطار الذي يمكنه أن يرشد فهم الديناميات الاجتماعية للتخلي عن ختان الإناث من أجل توفير معلومات أفضل إلى الجهود المبذولة بغرض التخلي عنه. وأيضاً باستخدام الإطار نفسه، سيحلل هذا القسم التجارب الأخيرة في مصر وأثيوبيا وكينيا والسنغال والسودان. ففي هذه البلدان، يعود ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى مثل الزواج القسري و زواج الأطفال إلى العصور الغابرة. ولم تؤد الجهود السابقة المبذولة من أجل وضع حد لها إلى تأثير يذكر. ولكن خلال السنوات الأخيرة، أسفر عدد من التدخلات المبرمجة في البلدان الخمسة عن إحراز تقدم كبير نحو التخلي عن تلك الممارسات. ويؤكد تحليل لهذه التجارب أنه على الرغم من الاختلافات الواضحة في معدلات الانتشار والسياقات وأنواع التدخلات، سواء أكان ذلك بين بلد وآخر أم داخل البلد الواحد، فإن العملية التي تؤدي إلى التخلي عن الممارسات الضارة تملك أنماطاً وعناصر تحويلية مشتركة.

وترد في ما يلي دراسة للتدخلات التي سجلت تخلياً واسع النطاق في عدد من المناطق، في مختلف البلدان والسياقات الثقافية. وتسلط التجارب القطرية الخمس الضوء على التدخلات المحلية والبرامج الوطنية في مراحل مختلفة من التنفيذ التي تتفاوت آثارها ونتائجها ولكنها قد ساهمت كلها ولو على درجات مختلفة في تحقيق عملية مستمرة من التغيير الاجتماعي وقد وفرت أدلة جديدة تعزز وتوسع فهم الخطوات المختلفة لعملية التخلي.

السنغال

السياق

يعدّ ختان الإناث ممارسةً متجذّرةً بالعمق في شرائح معينة من المجتمع السنغالي، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض المجموعات العرقية المحددة. وكما هي الحال في عدة بلدان أخرى يمارس فيها الختان، يسود اعتقاد بأن هذا الأخير كفيل بالمحافظة على أخلاق الفتاة وعفتها وإخلاصها، ما يجعلها مؤهلةً للزواج. وقد اكتشف الاستقصاء الديموغرافي والصحي لسنة 2005 أن غالبية النساء (بنسبة 60 في المائة) لا يتذكرن السنّ المحددة التي خضعن فيها إلى الختان ولكنّهن يذكرن بأن ذلك قد حصل خلال مرحلة الطفولة المبكرة، وبالتأكيد قبل بلوغهن عامهن العاشر، لكن بعض الفتيات يخضعن إلى الختان في سنّ تتراوح بين 10 و14 عاماً؛ [39] كما أن الممارسات الضارة الأخرى بما فيها الزواج القسري والزواج المبكر تجري في جميع أنحاء البلاد.[40]

نطاق ختان الإناث

في العام 2005، خضع 28 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة في السنغال إلى شكل ما من أشكال ختان الإناث. غير أن معدلات انتشار الممارسة تختلف بشكل واسع بين الجماعات العرقية وبين الأقاليم المختلفة (أنظر الرسم البياني في الصفحة 11). تنتشر ممارسة ختان الإناث لدى مجموعتي السونينكي (78 في المائة) والماندينغ (74 في المائة) ولكنها أقل انتشاراً بنسبة كبيرة بين المجموعات الأخرى مثل السيرر والولوف (حيث تسجل نسبة 2 في المائة لدى كل منهما).[41]

أما الاختلافات الإقليمية في معدلات انتشار هذه الممارسة فتفسر من خلال الاختلافات في الممارسة بين المجموعات العرقية (أنظر الخريطة في الصفحة 11). ففي إقليمي كولدا (94 في المائة) وماتام (93 في المائة) تنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع في حين أن أقل من امرأة واحدة من أصل 10 نساء قد ختنت في أقاليم ديوربيل (2 في المائة) ولوغا (4 في المائة) وفاتيك (6 في المائة) وتييس (7 في المائة).كما توجد فوارق واضحة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (22 في المائة مقابل 34 في المائة).[42]

وتبيّن المقارنة بين معدلات انتشار الممارسة عبر الفئات العمرية في العام 2005 بأن انتشار هذه الممارسة قد انخفض بمعدّل طفيف على مر السنين: فإن 25 في المائة من الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15و19 سنة قد أفدن عن خضوعهن إلى الختان، مقارنةً بـ31 في المائة لدى النساء في الفئة العمرية 45-49 سنة.

وتشير البيانات إلى أن جميع النساء تقريباً (94 في المائة) يعلمن بأمر الممارسة مع وجود اختلافات طفيفة بحسب مكان الإقامة والمنطقة والتعليم والانتماء العرقي.[43] وتعتقد بعض النساء (18 في المائة) [44] أن ختان الإناث ينبغي أن يستمر في السنغال وترتفع هذه النسبة بشكل ملفت لدى النساء المختونات (53 في المائة) مقارنة بغير المختونات (2 في المائة). وينعكس هذا التأييد للختان في معدلات انتشاره بين البنات: فقد أفادت 20 المائة من النساء في السنغال أن ابنةً واحدة على الأقل من بناتهن قد خضعت للختان. وتبين الفوارق الكبيرة بين الأقاليم والمجموعات العرقية الأنماط المختلفة في مستوى الممارسة بين الأمهات.[45]

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 49-15 سنةً في السنغال موزعة بحسب المجموعات العرقية، 2005

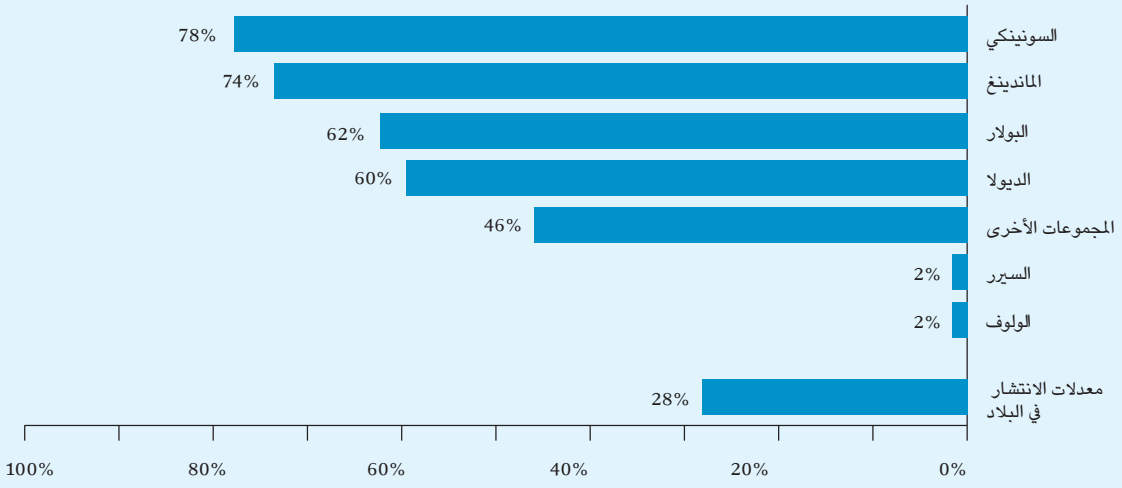

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من البيانات المستقاة من الاستقصاء الديموغرافي والصحي للسنغال، 2005.

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 49-15 سنة في السنغال موزعة بحسب الأقاليم، 2005

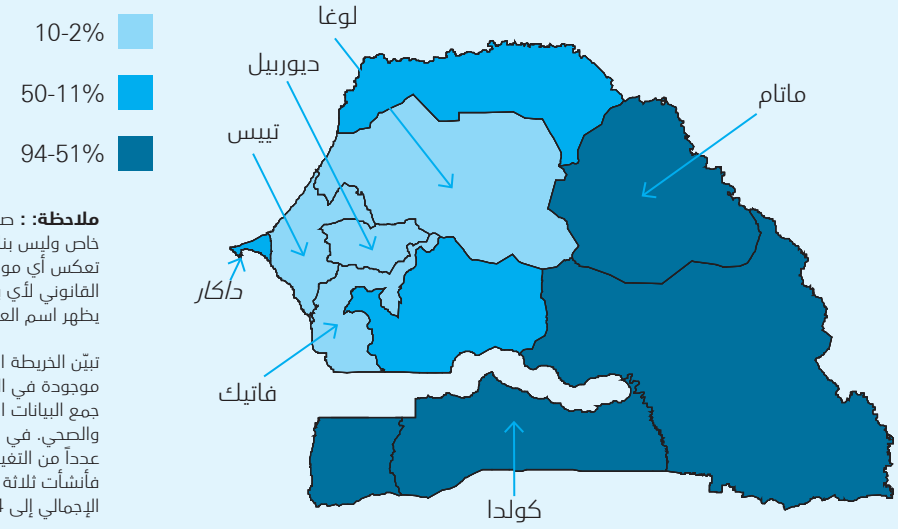

ملاحظة: : صمّمت هذه الخريطة وفقاً لأسلوب خاص وليس بناءً على مقياس محدد. وهي لا تعكس أي موقف تتبناه اليونيسف بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو ترسيم أي حدود. يظهر اسم العاصمة بالخط المائل.

تبيّن الخريطة الحدود الإدارية للأقاليم التي كانت موجودة في السنغال في العام 2005 عندما تم جمع البيانات الخاصة بالاستقصاء الديموغرافي والصحي. في العام 2008، أقرّت حكومة السنغال عدداً من التغييرات في الحدود الإدارية للأقاليم فأنشأت ثلاثة أقاليم إضافية ليصل عددها الإجمالي إلى 14 إقليماً.

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من بيانات مستقاة من الاستقصاء الديموغرافي والصحي للسنغال، 2005.

السياسات الوطنية والإطار القانوني

بدأت البرامج الحكومية بالترويج للتخلي عن ختان الإناث خلال السبعينيات. وفي تلك الآونة، قامت المنظمات غير الحكومية المحلية والجمعيات النسائية بلفت أنظار الناس إلى مسألة ختان الإناث، وذلك كجزء من حركة هادفة إلى تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة في السنغال. في العام 1984 أنشئت اللجنة الوطنية للتخلي عن الممارسات الضارة التي تؤثر على النساء والأطفال (اللجنة السنغالية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة الوالدة والطفل). فراح الالتزام السياسي ينمو مع مرور الوقت، وفي العام 1997 خلال مؤتمر دولي حول حقوق الإنسان أطلق رئيس السنغال إدانةً علنية لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.[46]

وما لبث أن أقر تشريع في يناير/كانون الثاني 1999 اعتبر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث عملاً غير مشروع. صادق البرلمان على القانون رقم 99-50 متأثراً بالضغط الذي مارسته الأعضاء الإناث في البرلمان والجمعيات النسائية والمجموعات المعنية بشؤون المرأة. قام ذلك القانون بتعديل قانون العقوبات مضيفاً إليه المادة 299 مكرر التي جعلت من ختان الإناث عملاً إجرامياً يعاقب عليه بالسجن لفترات تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات، وكذلك بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة بحال وفاة الفتاة. وفي حين أن القانون يعتبر ختان الإناث عملاً إجرامياً، فهو يضع أيضاً الممارسات الضارة ضمن إطار أوسع يركز على الوقاية وعلى حماية النساء من العنف.
وبغية تعزيز قبول الجمهور بالقانون، قامت الحكومة بتعليق تطبيقه لمدة سنتين، وخلال تلك الفترة دعمت عمليات التوعية والتثقيف، بما في ذلك نشر معلومات عن وجود هذا التشريع الجديد وعن مضمونه.

وأدرجت الحكومة أحكاماً لوضع حد لختان الإناث، في إطار سياسة وطنية أوسع نطاقاً تشمل البرنامج الوطني للصحة الإنجابية (1997-2001) والبرنامج الوطني للصحة والتنمية الاجتماعية (1998-2007) وخطة العمل من أجل المرأة (1997-2001) والورقة الاستراتيجية للحد من الفقر (2006-2010).[+++]

في العام 2000، قامت وزارة شؤون الأسرة والتضامن الوطني بوضع خطة العمل الوطنية من أجل التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (2000-2005) وذلك لإرساء التنسيق بين الجهات الفاعلة التي تعمل على إنهاء الممارسة في السنغال. وقد صممت الخطة لتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها ودعم التخلي الجماعي عن كافة أشكال ختان الإناث. وبعد 8 سنوات، وبناءً على استنتاجات التقييم النهائي لخطة العمل الوطنية الأولى، تبنت الحكومة وشركاؤها نهجاً مجتمعياً مبنياً على حقوق الإنسان بوصفه المحور المركزي لخطة العمل الوطنية الجديدة للفترة 2010-2015.[48] وتركز هذه الخطة التي أطلقت في فبراير/شباط 2010 على 3 مكونات أساسية: تنفيذ برامج تثقيفية باللغات الوطنية، وإشراك الشبكات الاجتماعية الموسعة من خلال النشر المنظم للمعلومات، ودعم التصريحات العلنية عن هجر تلك الممارسة.[49] وقد تبنت منظمات غير حكومية في عملها هذه العناصر المستمدة من خطة العمل الوطنية وهي بصدد تنسيق نُهُجها المختلفة بشكل متزايد.[50] كما قامت الأمم المتحدة والجهات المانحة أيضاً بدعم جهود التخلي عن ختان الإناث على الصعيدين الوطني والمحلي في سياق دعم الترويج لحقوق الإنسان.[51]

وكانت المنظمة غير الحكومية المعروفة بـ "توستان" أول منظمة تدرج بشكل منظم نهج حقوق الإنسان في البرامج على المستوى المجتمعي في السنغال.[52] بدأت "توستان" بالعمل مع المجتمعات المحلية السنغالية في العام 1991 وقد وضعت منذ ذلك الحين برنامجها للتمكين المجتمعي ونقحته بالتعاون مع اليونيسف وعدد وافر من الشركاء التنمويين والأكاديميين. وقد نشرت غيلسباي وملتشينغ مقالةً في العام 2010 توثق كيف قامت "توستان" بإدراج حقوق الإنسان في برنامجها التثقيفي الشمولي وغير الرسمي. وتصف المقالة كيف ساهم ذلك في إحداث التغيير الاجتماعي التحولي وكيف أدى إلى الإدلاء بتصريحات علنية عبر القرى بالتخلي عن ختان الإناث في الآلاف من المجتمعات المحلية التي تطبّق هذه الممارسة.[53]

ويركّز التحليل أدناه على العناصر الرئيسية لهذا النهج التي تم إدراجها في الجهود الوطنية الهادفة إلى تحقيق التخلي الكامل عن ختان الإناث في السنغال. وهو يعتمد على مجموعة من المنشورات والدراسات، ولا سيما المقالة التي نشرتها غيلسباي وملتشينغ.

المصداقية والثقة

يمتدّ برنامج "توستان" لتمكين المجتمع على فترة 30 شهراً في المجتمع المحلي وهو يتألف من فصلين ، واحد للراشدين وآخر للمراهقين و يتضمن كل منهما بين 25 و30 مشاركاً. تلقى الدروس باللغات المحلية وهي تدمج التقاليد الثقافية بما في ذلك الأغاني والرقصات والأمثال والمسرح. ويرتكز التعلم على مواقف الحياة اليومية وهو يوفر معلومات عملية ويشجع النقاش في المجتمع حول مواضيع تهم المجتمعات المحلية المشاركة. يستعين الوسطاء بمنهج تعليمي متمحور على الدارسين، وتشمل الأنشطة التربوية تمارين تفاعلية تؤدي إلى مشاركة واسعة بغض النظر عن الوضع الاجتماعي للدارسين خارج قاعة الدروس.[54]

وتعتبر المشاركة الواسعة أمراً بالغ الأهمية من أجل دعم القرارات المتخذة أثناء الحصص وبعدها، لا سيما تلك التي تؤثر على التوقعات والممارسات السائدة في المجتمع كله. لذلك يسعى البرنامج إلى أن يُشرك بصورة فاعلة جميع أفراد المجتمع المعني في مناقشات تتناول سبل تحسين رفاهتهم، وهو يستقطب الوجهاء والزعماء الدينيين والجمعيات النسائية والمجموعات الشبابية والجماعات المهمّشة تقليدياً. وعلى الرغم من أنّ الممارسات الضارة كثيراً ما تعتبر من "القضايا النسائية"، يؤكد البرنامج على المشاركة الكاملة للرجال لأنهم يؤدون دوراً أساسياً في العملية التحويلية. وهو أيضاً يشجّع على مشاركة الشباب، الأمر الذي أتاح لهؤلاء بأن يصبحوا عناصر فاعلة هامة في عملية التغيير.

يبدأ المنهج الدراسي للبرنامج بتمارين التصوّر التي تسمح للمشاركين بالتعبير الخلاق عن آمالهم المتعلقة بمستقبلهم

الشخصي وبمستقبل مجتمعاتهم.[55] وقد عبّر المشاركون مراراً عن رغبتهم في مجتمع يعمه السلام والمساواة وفرص العمل والصحة والتعليم والخدمات والأمن للجميع. ومن خلال الاستكشاف التخيلي للفرص الممكنة، تبدأ الخيارات ووجهات النظر الجديدة بالنشوء محررة المشاركين من النظرة الثابتة أو الجامدة إلى الواقع. وإذ يشاركون تطلعاتهم للمستقبل، يحظون بالإرشاد والدعم في المناقشة والتحدي والاستفسار، وفي النهاية يتوصلون إلى توافق في الآراء بشأن أهدافهم للمستقبل. وتحدد هذه المناقشات منحى البرنامج التعليمي بكامله.

التحول الاجتماعي من خلال المناقشة حول حقوق الإنسان

في العام 1995، بدأ نهج "توستان" بالتركيز على حقوق النساء والأطفال. وفي حين كانت النساء مهتمات بمعرفة حقوقهن، بدا الرجال مستائين ومعارضين، لا سيما على المستوى العلني حين أصبحت النقاشات تنصب على مواضيع أدوار الجنسين. في العام 2000، وسّعت "توستان" محور منهجها الدراسي ليشمل حقوق الإنسان بصفة عامة فأدرجت الرجال بصورة أكبر في المناقشات. وعلى غرار ما اكتشفته الجهات الأخرى التي طبقت نهج حقوق الإنسان انطلاقاً من القاعدة فإنه يتوجب وضع حقوق الإنسان في إطار من الصور والرموز والسرد واللغة الدينية أو العلمانية التي تلقى تجاوباً من المجتمع المحلي.[56] وهكذا تم تكييف المفردات التقليدية لحقوق الإنسان من أجل محاكاة اللغة العادية التي يستخدمها المشاركون في سياقهم الاجتماعي والثقافي.

وقد ساعد إدراج حقوق الإنسان في المنهج التعليمي بالإضافة إلى جلسات التصوّر، على تعزيز التحول الاجتماعي من خلال عملية فاعلة من التفكير والعمل على القضايا الملموسة التي يعتبرها الناس "تحصيلاً حاصلاً" في حياتهم. فينتقل المشاركون من تحديد الحالات الحقيقية (على سبيل المثال "بعض أصدقائنا ضحايا العنف المنزلي") إلى تبني مواقف استباقية (مثلاً: "نحن بحاجة إلى لجنة قادرة على حماية الضحايا والتدخل عند الضرورة لمنع الفتيات من التعرض إلى الختان") فإلى المجال المجرد لحقوق الإنسان (مثلاً: "يحق للجميع أن يكونوا بمنأى عن أشكال العنف كافة"). من خلال هذه العملية، يشجع البرنامج المشاركين على تحديد أهدافهم ودراسة العقبات التي تعترض تحقيق هذه الأهداف، وعلى تطوير استراتيجيات جديدة من أجل بلوغها.[57]

وفقاً للتقييم، فإن النواحي الخلاقة والتخيّلية للتعلم والتي تشكل جزءاً من جلسات التصور وحقوق الإنسان (إلقاء الشعر والغناء والرقص وتمثيل الأدوار) تسمح للمشاركين بالرجوع إلى الخبرات المحلية وإعادة صياغتها بناءً على فهمهم الجديد، وبرؤية كيف أن حقوق الإنسان التي يتعرفون إليها، تخلق معان جديدة بخاصة في تفاعلهم مع الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، يصبح المشاركون مدركين لحقوقهم ويفكرون فيها ويختبرونها فيكتشفون الشرعية الكونية لحقوق الإنسان. وتصبح المجموعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بمثابة موارد ومصدر إلهام للتغيير الخاص بهم والمهم أيضاً هو أنهم يرون أنهم قادرون على التأثير بشكل إيجابي على الأشخاص الآخرين الذين يعملون على قضايا حقوق الإنسان.[58]

تشير التجربة داخل المجتمعات المحلية إلى أن التعرف إلى حقوق الإنسان يعزز الثقة، لا سيما بين الفتيات والنساء اللواتي يكتسبن الثقة الكافية للتعبير عن آرائهن والإفصاح عن شواغلهن الصحية في اجتماعات القرى وحتى أمام الجمهور العريض عبر وسائل الإعلام. خلال أول تصريح لقرية في السنغال، في يوليو/تموز 1997 - وأول تصريح علني من نوعه في أفريقيا - أعلنت النساء بشكل واضح أمام جميع الحاضرين، ومن ضمنهم الصحافيين الذين تمت دعوتهم إلى هذا الحدث، بأنهن يتمتعن بحق التعبير عن آرائهن.[59]

النشر المنظم للأفكار من خلال تفعيل الشبكات الاجتماعية

في السنغال، لا تنحصر قرارات القرية بشأن المسائل الهامة في يد قلة مختارة بتاتاً. فحتى عمليات اتخاذ القرارات الأكثر محلية تتأثر بشبكة واسعة ومتشعبة من الأحياء والقرى المترابطة من خلال علاقات الزواج وصلات القربى والتجارة والموارد المحلية والتأثيرات الأخرى. وهكذا، تنظم أنشطة البرنامج من خلال تلك الشبكات الاجتماعية التي تمتد إلى ما وراء الحدود الإدارية. في كل إقليم، تحدد "توستان" المحافظة التي تسجل أعلى نسبة انتشار لختان الإناث وتنفذ الأنشطة في أكثر القرى نفوذاً وتجاوباً ضمن كل محافظة.[60]

ونظراً إلى ترابط القرى في ما بينها من خلال صلات القربى واستخدامها للبئر أو للسوق نفسها أو الانتماء إلى زعيم ديني معين في منطقة معينة، يدعى المشاركون في كل قرية إلى تقاسم الأمور التي تعلموها مع أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء، فيستفيدون من شبكاتهم الاجتماعية. ولا يعزز ذلك العلاقات الاجتماعية القائمة وحسب بل يشجع أيضاً الأفراد على الاضطلاع بأدوار جديدة فيبنون كفاءتهم وثقتهم. ويؤدي المراهقون دوراً رئيسياً في تسهيل الحوار بين الأجيال.

أما كل قرية تشارك بصورة مباشرة في برنامج تمكين المجتمع فيفترض بها أن تشرك بدورها من 3 إلى 5 قرى أخرى، من أجل تحقيق تغيير واسع النطاق. ويقوم الزعماء الدينيون والوجهاء وغيرهم من الأعضاء المؤثرين في القرية بتسهيل مشاركة القرى المتوافقة على معايير الزواج فيناقشون القضايا ذات الصلة ويشاركون في المداولات. ويجتمع 200 شخص من قرى مختلفة بقدر ما تدعو الحاجة من مرّات لأجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا التي تخص الأسر والشبكة الاجتماعية الواسعة بما في ذلك قرار التخلي الجماعي عن ختان الإناث. يعطي هذا النشر المنظم زخماً لعملية التغيير بين الجماعات المتوافقة على معايير الزواج وغالباً ما يتوّج بتصريح علني عن هجر هذه الممارسة. وتسهم برامج الإذاعة المحلية التي تبث باللغات الوطنية في تسريع انتشار المعلومات عبر القرى.

كما أن التعاون بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية وقادة المجتمع المحلي ووسائل الإعلام يعزز التوصل إلى إجماع عريض بين المجتمعات المتوافقة على معايير الزواج على مستوى المقاطعات بشأن التخلي عن ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى. ولم تقم وسائل الإعلام فقط بالتوعية حول موضوع ختان الإناث، بل كانت أيضاً بمثابة آلية للرصد. وقد استقطب كلّ من الإذاعة والتلفزيون اللذان يصلان إلى شرائح واسعة من السكان اهتماماً واسعاً بالإجراءات غير المشروعة لختان الإناث التي تمارس سراً وبالمحاولات الفاشلة لختان الفتيات والتداعيات الجسدية

© UNICEF/NYHQ2009-1096/Mariella Furrer

والنفسية لهذه الممارسة. وقد ساعدا كذلك على نشر الأخبار المتعلقة بموجات التخلي العلني. وقد صوّر فيلم "مولادي" الحائز على جائزة في العام 2004 والذي أخرجه السنغالي عثمان سمبين عملية التغيير في تقليد ختان البنات، فأثار النقاشات في جميع أنحاء البلد. وتشير التجربة إلى أن توسيع عملية التعلم والنقاش هو أمر أساسي من أجل توسيع التوافق الاجتماعي واستمراره.

وهناك المزيد من الروابط التي تنشأ وتتعزز مع البلدان المجاورة ويعدّ هذا التعاون مهمّاً لدنّ سكّان القرى الحدودية كثيراً ما يتزوجون رجالاً ونساء من الدول المجاورة. وإدراكاً منها بالتأثير الذي يمكن أن يمارسه الأفراد على أعضاء أسرتهم المهاجرين بدأت "توستان" مؤخراً بتيسير الروابط بين المجتمعات التي تعيش في السنغال والتي اختارت أن تتخلى عن ختان الإناث وزواج الأطفال وبين أفراد من شبكاتها الاجتماعية الذين يعيشون في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سافر زعماء المجتمعات المحلية من السنغال إلى بلدان الهجرة ليعرضوا تجاربهم ولكي يتوصلوا إلى توافق في الآراء حول التخلي عن الممارسة.

منذ مايو/أيار 2009، يستخدم الفيلم الوثائقي "*السير في سبيل الوحدة*" من أجل توسيع تأثير حركات التخلي عن ختان الإناث عبر الحدود الجغرافية.[61] في الفيلم، يشرح قرويون ينتمون إلى مجموعة الديولا العرقية ويعيشون في كازامانس في إقليم زيغينشور عن سبب اتخاذهم القرار بالتخلي عن ختان الإناث. وقد وجهوا نداءً إلى أعضاء آخرين من مجموعتهم داخل السنغال وخارجه للانضمام إليهم في حماية صحة النساء والفتيات. تم عرض الفيلم في كازامانس لتحفيز التفكير والمناقشة في قرى الديولا الأخرى. وقد عرض أيضاً على المهاجرين الديولا الذين يعيشون في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا.

عندما يتمتع المهاجرون بالوجاهة الاجتماعية في مجتمعاتهم الأم وحين يرسلون أموالاً من الخارج إلى أفراد أسرتهم، قد يمارسون نفوذاً كبيراً في مجتمعاتهم الأصلية وقد يؤدون دوراً مهماً في تيسير مبادرات التخلي عن الختان أو اعتراض سبيلها. وحين يشمل التوافق الاجتماعي المتنامي أعضاء من هذه المجموعة الكبرى، تشير الأدلة إلى أن التغيير الاجتماعي قد يكون أكبر من حيث الحجم و قد يدوم على مر الوقت.

التصاريح العلنية

أدلي بأول تصريح علني عن التخلي عن ممارسة ختان الإناث في السنغال، في يوليو/تموز 1997. وبعد أكثر من 12 عاماً في ديسمبر/كانون الأول 2009 ، قامت 4121 قرية كانت قد شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في برنامج تمكين المجتمعات المحلية بتصريح علني عن تخليها عن الممارسة.[62] وتعتبر التصريحات العلنية نتيجة عملية بناء التوافق التي تشجع على التفكير والنقاش بين قرية وأخرى وداخل القرية الواحدة. ويتم تشجيع ممثلين عن القرى التي لم تتخل بعد عن الممارسة على المشاركة بحيث يمكنهم أن يشاهدوا بأم العين بأن التخلي عن الختان هو أمر ممكن. كما أن التغطية الإعلامية الواسعة تساعد هي الأخرى على نشر الأخبار في المجتمعات التي لا تزال تمارس ختان الإناث، لإعلامها بأن آخرين قد اختاروا بديلاً عنه بدون أن تترتب عن ذلك انعكاسات سلبية على الفتيات وعلى الأعضاء الآخرين في المجتمع.

وقد وجد تقييم معمّق لبرنامج "توستان" في ثلاثة أقاليم سنغالية أن التصريحات العلنية تمثل لحظة هامة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة إلى المجتمع. ويقدم التقرير أدلة على أن التخلي واسع النطاق يحدث في أعقاب مظاهر التعبير عن الالتزام الجماعي.[63] في بعض المناطق، جوبه الإدلاء بالتصريحات العلنية بالاعتراض وذلك خوفاً من انتقادات الناس أو من الاستبعاد الاجتماعي. أما الأفراد الذين نبذوا علناً تلك الممارسة بشتى أشكالها، فإنما قد فعلوا ذلك بعد عملية طويلة من التفكير والمناقشات مع أعضاء آخرين في المجتمع تناولوا خلالها كل تداعيات القرار وقيّموها.[64] وتشكّل التصريحات العلنية التي تعقب هذه العملية التداولية دليلاً على صدق المجتمع المعني والتزامه بالتغيير.

والجدير بالملاحظة أن عملية التغيير الاجتماعي التي أدت إلى الإعلان عن التخلي في السنغال قد جرت على درجات متفاوتة في أنحاء البلاد. فبعض التصريحات الأولى عن التخلي قد تمت في مناطق تسكنها مجموعات تمارس الختان وأخرى لا تمارسه. وكان بوسع المجموعات الممارسة أن تشاهد جيرانها غير الممارسين لتلاحظ أن بناتهم ونساءهم يستطعن الزواج والتمتع بالمكانة الاجتماعية من دون أن يخضعن إلى الختان.[65] وفي الوقت عينه أدت الزيجات بين المجموعات العرقية المختلفة إلى تمويه التمايز الواضح بين الجماعات التي تمارس الختان التقليدي للإناث وتلك التي لا تمارسه، ولعل هذا قد سهّل أيضاً عملية التخلي عنه.[66] ولكن في بعض المناطق - مثل فوتا (إقليم ماتام) حيث تنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع لدى نسبة عالية من السكان - كانت هناك مقاومة أشد بوجه التغيير. ففي تلك المنطقة يتم ختان الإناث عادة من دون طقوس وبالتالي فهو يفتقر إلى العنصر الجماعي الموجود في مناطق أخرى من البلاد وهذا يعني أن الممارسة السرية للختان تجعل من مناقشته العلنية مسألةً عسيرة.[67] ولكن على الرغم من هذه القيود، تم الإدلاء بتصريحين علنيين في فوتا.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميّاته الاجتماعية

يؤكد تقييم لخطة العمل الوطنية للفترة 2000-2005 أجري في العام 2008 أن ممارسة ختان الإناث آخذة في الانخفاض في السنغال. في المجتمعات التي أعلنت التخلي عن ختان الإناث، تحظى الفتيات غير المختونات بقبول كامل من المجتمع وهن قادرات على الزواج ما يشير إلى تحول في الميثاق الاجتماعي. وحتى في المجتمعات التي لم يحصل فيها التخلي، تشير الأدلة إلى أنّ القواعد الاجتماعية في طور التغيّر. فعلى سبيل المثال لم تعد المراسيم العلنية تصاحب الممارسة ما يدل على أن الختان لم يعد اليوم يعتبر سبباً للاحتفال أمام الناس. ومع مرور الوقت، أثّرت التشريعات التي تجرم هذه الممارسة وزيادة الوعي بين السكان بعدم شرعية ختان الإناث، في طريقة الاستمرار بممارسة الختان.[68]

توفر نتائج البحوث التي وثقتها غيلسباي وملتشينغ معلومات جديدة مهمة حول التثقيف المتمحور على القيم الذي يشكل صميم برنامج تمكين المجتمع، وحول قدرته على إطلاق شرارة عملية التغيير الاجتماعي. وتركز المؤلفتان على أن الجلسات التي تتناول التصوّر والديمقراطية هي عناصر مركزية في تمكين المجتمعات المحلية من التعبير الصريح عن قيمها الإيجابية الخاصة بها وعن قدراتها الحالية على تحقيقها. وتمهد هذه الجلسات الأولية الطريق أمام عنصر آخر من عناصر العملية التثقيفية: ألا وهو النقاش في مجال حقوق الإنسان المتعلق بالقيم المحلية، بدلاً من تناول تلك الحقوق كمجموعة من القيم الغريبة عن المجتمع.

وتعتبر المؤلفتان أيضاً بأن الجلسات التي تعالج مسألة التمييز لها أهمية خاصة فهي تؤدي دوراً محورياً في التشجيع على التشكيك في الممارسات التمييزية التي يحددها المجتمع ضد الفتيات والنساء بما فيها ختان الإناث وزواج الأطفال والعنف الأسري ضد النساء. أثناء الجلسات، يعرض المشاركون أمام الآخرين تجاربهم الشخصية على صعيد التمييز فلا يلبث أن يبرز المهم وخيبتهم لدى وصفهم لها. ويطلب منهم كذلك التفكير ملياً في الحالات التي مارسوا فيها التمييز بأنفسهم على

الآخرين. فيدركون من خلال هذه العملية بأن لكل فرد الحق في أن يكون محمياً من هذا الانتهاك. وعندما تتناول الجلسات اللاحقة المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية للنساء بما في ذلك الحيض والحمل والولادة وانقطاع الطمث وختان الإناث، يواصل المشاركون تطبيق معلوماتهم في مجال حقوق الإنسان على هذه الحالات الجديدة، في حين يدرسون حالات الإجحاف عبر التاريخ.[69]

وتقدّم تجربة "توستان" دليلاً مقنعاً على فعالية تطبيق النهج التثقيفية المتمحورة على القيم، ولا سيما التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتشجيع على دراسة المعتقدات والممارسات الاجتماعية القائمة. وهي تؤكد أيضاً أن دراسة أدوار الجنسين والنظم العقائدية - التي كثيراً ما تكون ضمنيةً، ولا جدال فيها ومقبولة من المجتمع - تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التغيير الاجتماعي الإيجابي.

وهناك تجارب أخرى مماثلة في السنغال توفر أدلة، وإن كانت على نطاق أصغر، على فعالية النهج الذي يروج للسلام وللتحول الإيجابي بدلاً من "اللوم والعار" و يوحد الناس تحت لواء التخلي الجماعي عن ممارسة معينة بدلاً من تقسيمهم في محاربة التقاليد. وأحد الأمثلة عن هذا النهج هو مشروع Développe-ment Holistique des Filles (التنمية الشمولية للفتيات) الذي بدأ ينفذ أنشطته في مقاطعة فيلينغارا في إقليم كولدا في العام 2008.[70]

ويعتمد هذا المشروع نهجاً متعدد الأوجه يشجع الجوانب المختلفة لتنمية الفتيات ومنهجية التثقيف التشاركي. وهو يركز على تعزيز التواصل بين الأجيال ويشدد على إشراك الجدّات في العملية. وقد أفاد تقييمان أجريا مؤخراً [71] بأن المشروع قد أشاد بالتقاليد الثقافية الإيجابية وندد بالضارّة منها فاستجاب بذلك لـ"للمخاوف الراسخة والمهملة عموماً لدى المجتمع التي تتعلق بضياع الهوية والقيم الثقافية".[72] ولقد عزز التواصل بين الأجيال وشجع الناس على التفكير في جوانب من تقاليدهم قد لا تكون مفيدةً بقدر ما كانوا يخالونها في الماضي. [73]

الخلاصة

أثبتت التجارب الموثقة في السنغال فعالية النهج الشمولي الذي يوفر معلومات عملية ويولد النقاش حول مفاهيم حقوق الإنسان عبر الربط بينها وبين القيم والتطلعات المحلية الإيجابية. ومن شأن هذه التركيبة أن تمكن الأفراد من الترويج للتغيير الاجتماعي الإيجابي داخل مجتمعاتهم.

وتبين التجربة أيضاً كيف يمكن للظروف المحلية أن تسهل أو أن تعرقل التخلي عن الممارسات الضارة، وهي تؤكد على ضرورة أخذ الظروف المحلية في الاعتبار عند تصميم البرامج.[74] وينعكس الأمر في استراتيجية خطة العمل الوطنية 2010-2015 التي تعتمد على الدروس المستفادة على مستوى القواعد الشعبية وتبيّن ضرورة أن يتولى المجتمع قيادة الأنشطة وأن تتحلى هذه الأخيرة بالمرونة.

أدت الاستجابة الوطنية لختان الإناث إلى التشجيع على التخلي عنه في العديد من القرى كما وشجعت التغيير الاجتماعي الإيجابي عبر شرائح المجتمع السنغالي كافةً بما يتجاوز هذه الممارسة الضارة وحدها. وهكذا بادر عدد متزايد من الرجال والنساء بالتصريح علناً عن تخليهم ليس فقط عن ختان الإناث بل أيضاً عن زواج الأطفال وغير ذلك من أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. وقد أصبح جميع أفراد المجتمع - من نساء وفتيات ورجال وفتيان - يفهمون بشكل أفضل حقوقهم المكتسبة منذ الولادة (مثل الحق بالصحة والتعليم والعمل والسلام والمساواة وعدم التمييز والحق ببيئة آمنة ونظيفة) والآليات التي تعزز هذه الحقوق وتحميها. وفي المناطق المشمولة بعمليات التدخل تكون النساء بشكل خاص أكثر قدرةً على تحليل مشاكلهن الخاصة والتوصل إلى حلول وتنظيم أنفسهن من أجل تحقيق التغيير؛ وهن يضطلعن أكثر فأكثر بأدوار قيادية ويبادرن إلى إطلاق أنشطة تستجيب لاحتياجاتهن الشخصية ولاحتياجات مجتمعاتهن.[75]

مصر

السياق

ترجع ممارسة ختان الإناث في مصر إلى حوالي 2000 سنة خلت وهو لا يزال منتشراً على نطاق واسع حتى يومنا هذا.[76] ويكون دافع الأشخاص الذين يثابرون على انتهاج هذه الممارسة في معظم الأحيان هو اعتقادهم بأن الختان يجعل الفتاة صالحةً للزواج ويضبط رغبتها الجنسية ويمنع الزنا. كما يرتبط ختان الإناث الذي يسمى عادة "*طهارة*" بالنظافة الجسدية والعفة. أما كلمة "*ختان*" (تطهير) المستعملة لوصف الممارسة الشائعة لختان الذكور فكثيراً ما تستخدم كذلك للإشارة إلى تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

تتسم الروابط العائلية في مصر بقوتها بحيث يكون كل فرد من العائلة مسؤولاً عن نزاهة أعضاء عائلته وسلوكهم. زد على أن المجتمعات المحلية وبالأخص في المناطق الريفية متماسكة جداً هي الأخرى وتؤثر آراء أفراد العائلة والجيران وسلوكهم على القرارات المتخذة داخل العائلة. وغالباً ما يكون الدافع وراء استمرار ممارسة الختان هو الضغط الاجتماعي والأحكام الأخلاقية.

في مصر يمارس ختان الإناث عادةً على الفتيات قبل بلوغهنّ سن الـ13، وتبلغ السن المتوسطة لختان الإناث 10 أعوام مع الإشارة إلى أن الفتيات في منطقة الصعيد يخضعن إلى الختان في سنّ أصغر عموماً.[77] وعلى الرغم من أن تنفيذ ختان الإناث ينحصر عادةً في القابلات التقليديات وغيرهن من الممارسين المحليين فقد حدث تحول خلال السنوات الـ15 الماضية في الممارسة وأصبح ختان الإناث ينفذ حالياً بشكل عام على يد أطباء [78] ولو أنّ العملية تعتبر جريمة جنائيةً.

نطاق ختان الإناث

وفقاً لبيانات العام 2008، 91 في المائة من النساء في مصر قد خضعن إلى الختان.[79] وتقل معدلات الانتشار عن التسعين في المائة فقط في المحافظات الحضرية (86%) وفي المحافظات الحدودية (66%)، بينما تبلغ المعدلات في محافظات الدلتا ومحافظات الصعيد الـ93 في المائة *(أنظر الخريطة أدناه)*.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات انتشار هذه الممارسة فقد ظهرت خلال العقد الماضي بعض المؤشرات الهامة إلى تغيير في المواقف حول الممارسة، ولا سيما بين الأجيال الأصغر سناً. فقد تراجعت النسبة المئوية من النساء المتزوجات اللواتي يعتبرن أن على ختان الإناث أن يتواصل من 82 في المائة في العام 1995 إلى 63 في المائة في العام 2008. كما أصبحت هذه الممارسة أقل شيوعا بين الفئات العمرية الأصغر سناً.[80]

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 15-49 سنةً في مصر موزعةً بحسب المحافظات 2008

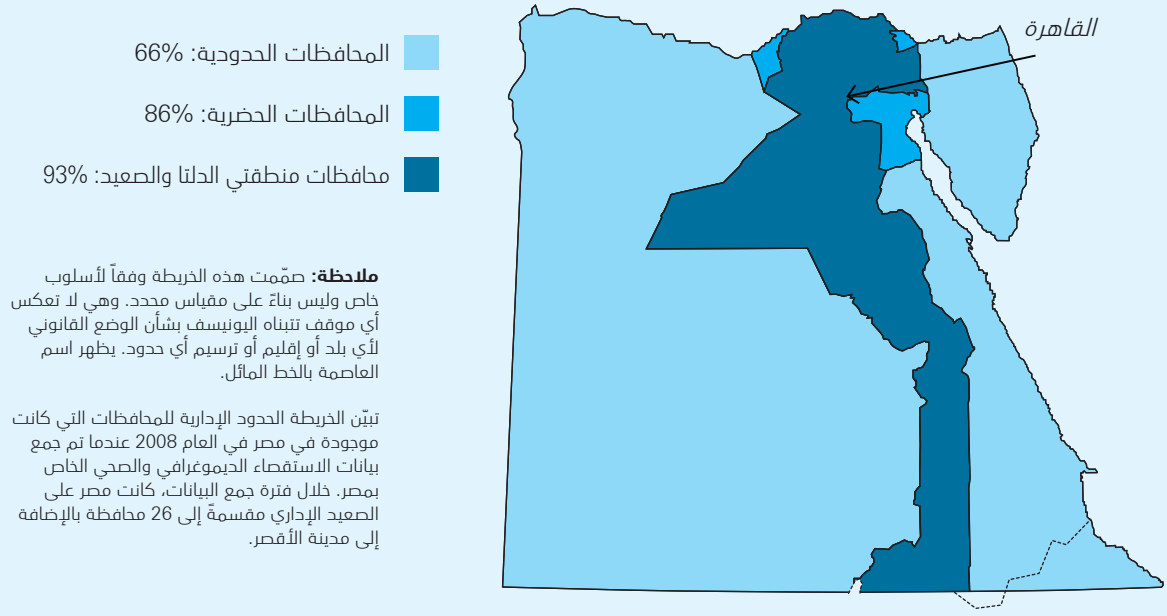

ملاحظة: صمّمت هذه الخريطة وفقاً لأسلوب خاص وليس بناءً على مقياس محدد. وهي لا تعكس أي موقف تتبناه اليونيسف بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو ترسيم أي حدود. يظهر اسم العاصمة بالخط المائل.

تبيّن الخريطة الحدود الإدارية للمحافظات التي كانت موجودة في مصر في العام 2008 عندما تم جمع بيانات الاستقصاء الديموغرافي والصحي الخاص بمصر. خلال فترة جمع البيانات، كانت مصر على الصعيد الإداري مقسمةً إلى 26 محافظة بالإضافة إلى مدينة الأقصر.

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، دائرة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، بناء على البيانات الواردة في الاستقصاء الديموغرافي والصحي الخاص بمصر للعام 2008.

لمحة تاريخية عن الجهود المبذولة في سبيل التخلي عن ختان الإناث

تعود الجهود المبذولة لدعم التخلي عن ختان الإناث في مصر إلى حقبة العشرينيات. لسنوات طوال، ظل ختان الإناث يعتبر موضوعاً محرّماً، فندُرت أو حتى انتفت أي نقاشات علنية تتناول هذه الممارسة. ولكن في العام 1994 عندما استضافت القاهرة مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان وللتنمية إستُرعت التبعات الصحية المترتبة عن ختان الإناث اهتماماً واسع النطاق. ففي فترة انعقاد المؤتمر، بثّت شبكة السي إن إن الإخبارية فيلماً عن بنت يافعة تتعرض إلى بتر أعضائها التناسلية. فسلّط ذلك التقرير المصّور الضوء على مخاطر الممارسة التي ما لبثت أن تحولت إلى موضوع النقاشات المتقدة حول العالم طيلة الأسابيع التالية. وفي أعقاب الاهتمام الإعلامي بالمسألة بدأت الأسر تتحول على نحو متزايد إلى الأطباء لختان بناتها في محاولة للحد من مخاطره الصحية.[81]

وكانت إحدى النتائج الهامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تشكيل فريق عمل وطني معني بختان الإناث ضم حوالي 60 منظمة شعبية - بما فيها المجموعات النسائية وناشطين في مجال حقوق الإنسان وأطباء وأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني من مختلف المحافظات - بهدف جذب الانتباه إلى الممارسة وإلى العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في استمرارها. وأدت جهود الضغط التي مارستها هذه الجماعات، ولا سيما على وزير الصحة إلى إدراج البيانات الخاصة بختان الإناث في الاستقصاء الديموغرافي والصحي للبلاد في العام 1995 ودعمت موقفهم الذي يضع ختان الإناث بين الشواغل الوطنية.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن الختان قضية ذات صلة بالصحة وبمجال حقوق الإنسان فإن الحركة على مستوى القواعد الشعبية لم تنجح في استقطاب جمهور أوسع.خلال الفترة الأكبر من مرحلة التسعينيات، شاب الالتباس لا بل التناقض في أحيان كثيرة المعلومات المنشورة حول ختان الإناث. ففي بعض الحالات، كان الزعماء الدينيون من مختلف الأديان يدعمون الاعتقاد الخاطئ بأن ختان الفتيات هو فرض ديني. كما أن المعلومات غير المتسقة وغير الدقيقة قد تسببت بشعور العائلات والمجتمعات المحلية بالارتياب فزادت من ترددهم إزاء وقف الممارسة. أما الاتهامات ضد "مؤامرة غربية" تسعى إلى تقويض التقاليد والقيم المصرية فلا تزال تتكرر بكثرة حتى اليوم.[82]

غير أن تلك الحركة قد وضعت مسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بين اهتمامات الحكومة بوصفها مسألةً تستدعي استجابة شاملة ومتعددة القطاعات. في العام 2002 ، بدأت الحكومة المصرية بمناصرة قضية التخلي عن ختان الإناث على الصعيد الوطني في حين راحت تقدم الدعم للمنظمات والشباب على الصعيد المحلي. وقد ساعد تعزيز التفاعل والدعم بين هذين المستويين على توسيع نطاق الشراكات ولعب دوراً هاماً في إخراج هذه المسألة البالغة الحساسية إلى العلن وتعزيز التوافق المتزايد باتجاه التخلي عن تلك الممارسة.

توسع نطاق قضية ختان الإناث التي كانت في ما مضى مركز اهتمام المجموعات النسائية والمجموعات الفكرية وحسب، بنجاح فتحولت إلى حركة واسعة النطاق تشارك فيها شبكة قوية للمجتمع المدني تعمل على المستوى الشعبي من أجل دعم الأسر والمجتمعات المحلية في عملية تخليها عن ختان الإناث. تتألف هذه الحركة من منظمات غير حكومية وطلاب ومتطوعين وزعماء محليين وأكاديميين ومراكز للشبيبة ومدارس. وتقوم منظمات الأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية بدعم الاستجابة الوطنية على مستوى السياسات العامة وعلى المستوى المحلي ولكنها بشكل بعيد عن الأضواء نظراً إلى حساسية القضية. وهي قد شكلت تحالفاً يسترشد في عمله بإطار مشترك قائم على حقوق الإنسان كما تقوم بالتنسيق التدريجي بين نهجها المختلفة.[83]

السياسات الوطنية والإطار القانوني

فى مصر، إستند إصلاح القانون والسياسات العامة المتعلقة بختان الإناث إلى التحول الاجتماعي واسع النطاق الذي كان قد نشأ على مستوى القواعد الشعبية. وقد اضطلع المجلس القومي للطفولة والأمومة وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن سياسات وبرامج حماية الطفل والتي أصبحت جزءاً من وزارة الأسرة والسكان في العام 2009 بدور قيادي. برعاية سيدة مصر الأولى وبتوجيه من الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة تم إنشاء وحدة فنية داخل المجلس مهمتها تنسيق جميع الأنشطة المرتبطة بختان الإناث في مصر وحشد شراكات واسعة. بالتعاون مع وزارة الأسرة والسكان، تؤدي الوزارات التنفيذية والحكام المحليون دوراً أكثر نشاطاً في التخلي عن ختان الإناث.

وقد أطلق المجلس دعوة واضحة إلى تغيير القوانين بهدف حظر ختان الإناث كما مارس الضغط من أجل الحصول على دعم من الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية ووزارات الحكومة. وقد عقدت مناقشات على شكل مائدة مستديرة على الصعيد الوطني مع برلمانيين وقادة الرأي ووسائل الإعلام وعلى مستوى القواعد الشعبية مع أفراد المجتمعات المحلية وأطفالها للضغط من أجل تجريم ختان الإناث. وقد أدت هذه الأمور إلى سنّ قوانين تحمي الفتيات المعرضات إلى خطر الختان، مثل القوانين التالية:

- في العام 2007 أصدرت وزارة الصحة والسكان المرسوم الوزاري رقم 271 الذي حظر على الأطباء والممرضات ومقدمي الخدمات وغيرهم من ممارسة أي شكل من أشكال ختان الإناث تحت أي ظرف وفي أي مكان، ما أسهم في سدّ ثغرة قانونية كانت تتيح استمرار تلك الممارسة في بعض الحالات.[84] وقد نص هذا المرسوم على عقوبات إدارية وجنائية ضد من يخالف أحكامه.

- في العام 2008، حظر البرلمان المصري ختان الإناث الذي يمارس على الفتيات والنساء في أية سن عبر تعديل قانون العقوبات في البلاد (من خلال المادة 242 مكرر). أما المواد الحالية التي تتناول الأضرار الجسدية المتعمدة (المادتان 241 و242) فقد أصبحت تنطبق أيضاً على ختان الإناث. وفي العام نفسه، عدّل مجلس الشعب المصري قانون الطفل. وقد قام أحد التعديلات المدرجة بالدعوة إلى إنشاء لجان لامركزية لحماية الطفل على مستوى المحافظات والدوائر على أن تتضمن مسؤولياتها رصد إنفاذ قانون مكافحة ختان الإناث ومرسوم وزارة الصحة المتعلق بختان الإناث وذلك على مستوى المحافظات والدوائر والمجتمعات المحلية.

إحدى التجارب الأولى على صعيد التخلي عن ختان الإناث

في العام 1991، قامت بلدة دير البرشا (في محافظة المنيا في صعيد مصر) بإدانة علنية لختان الإناث بمساعدة من الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. وقد تبين من تقييم لهذه الخطوة أجري في العام 1997-1998 حدوث تغيير واضح داخل مجتمع البلدة لجهة المواقف والسلوك تجاه الممارسة.[85] فقد سجّل ارتفاع في معدلات التخلي عن ختان الإناث في دير البرشا على مر السنين الماضية - مع العلم أن عملية التخلي كانت على صلة وثيقة بالجهود التنموية في البلدة التي اشتركت فيها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والزعماء المحليون والتي تنفذ منذ حوالي 15 سنة. شملت تلك الجهود اهتماماً متزايداً بالقضاء على الأمية و تعزيز دور المرأة في الأعمال التنموية ولا سيما في المجتمعات الريفية وتعزيز قدرات المجتمع المحلي. كما ارتبطت التغييرات أيضاً بالدور النشط الذي يؤديه الزعماء الروحيون الذين نددوا بالممارسة وبهجرة الذكور للعمل في الخارج ما عزز الاتجاه نحو التخلي عن الممارسة.[86]

وتولي الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية اهتماماً خاصاً لمفاهيم العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع. وهي تهدف إلى تمكين المجتمعات والأفراد في جميع النواحي الحياتية كما دعمت مجموعة واسعة من مشاريع التنمية المجتمعية ومشاريع تمكين المرأة التي تشمل التنمية الاقتصادية والصحة والزراعة والبيئة. أما داخل المجتمع، ومن خلال اتباع النهج الشمولي، قامت الهيئة بنقل مسألة ختان الإناث من الإطار الصحي الضيق لتضعها ضمن السياق الأوسع لحقوق الإنسان. وقد جاء التخلي عن ختان الإناث في أعقاب عملية نقاش دارت داخل المجتمع وشملت جهوداً تركّزت على التطلع إلى المستقبل وتحسين رفاه المجتمعات. بدعم من زعماء البلدة، دُفعت عملية التحول قدماً من قبل لجان المرأة حيث قام الأعضاء بمناقشة وتنفيذ المهارات والمعرفة بحقوق الإنسان التي تعلموها حديثاً؛ وبرصد العائلات التي تفكر في ممارسة ختان الإناث وبالعمل مع هذه الأخيرة من أجل تشجيعها على التخلي عن الممارسة.[87]

الاستجابة الوطنية لختان الإناث

أسست حكومة مصر استجابتها الوطنية لختان الإناث على النجاحات الأولى على مستوى القاعدة الشعبية، بما في ذلك أعمال الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية الموصوفة أعلاه. وتعرض الأقسام التالية للتأثير العام الذي ترتب عن مشروعين رئيسيين قيد التنفيذ حالياً في إطار المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر: أي مشروع نموذج البلدة الخالية من ختان الإناث ودعم التخلي عن ختان الإناث وحماية الأطفال من العنف.[88] تم تقييم كل من البرنامجين من قبل مجلس السكان في العام 2007 أما التحليل المعروض هنا فمستمد أساساً من نتائج تقارير التقييم.[89]

المصداقية والثقة

يتم الترويج للتخلي عن ختان الإناث من خلال طائفة واسعة من الأنشطة التي تجري في 162 قرية في 14 محافظة مصرية.[90] وتتناول المشاريع التثقيفية والتنموية في المجتمعات المحلية شواغل تلك المجتمعات وهي من تنفيذ المنظمات المحلية والقادة والمجموعات المؤثرة والشباب والمتطوعين. ويؤدي هؤلاء الأفراد والمجموعات الموثوق بهم دوراً هاماً في إطلاق الحوار وتشجيع المجتمعات المحلية على التفكير ملياً في موقفها من تلك الممارسة وإعادة النظر فيها.

عادةً ما تدوم البرامج التثقيفية للمجتمعات المحلية بين سنتين و4 سنوات وهي تضم مجموعة واسعة من المشاركين: أي القادة المحليين والزعماء الدينيين والعاملين في المجال القانوني والطبي والمسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام والشبيبة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمتطوعين، والقدوات (أي أولئك الذين تخلوا فعلاً عن الممارسة) والمدرّسين والمرشدين الاجتماعيين والرجال والنساء و- الأهم - الفتيات المعرضات للختان. توفر تلك البرامج فرصة مناقشة ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة، في حين تتناول المفاهيم والمعتقدات الخاطئة الكامنة خلفها. وهي تشجع المجتمعات المحلية على التفكير النقدي في سبب ممارستها لختان الإناث، وكثيراً ما يساعد ذلك على تبيان آفاق جديدة. كما تتناول تلك الجلسات الجوانب الاجتماعية والثقافية لختان الإناث وآثارها السلبية على صحة المرأة وعلى العلاقات الزوجية. وهي تؤدي كذلك إلى زيادة الوعي بالقوانين النافذة التي تجرّم الممارسة كما تذكّر المجتمعات بأن الكتب السماوية لا تفرض تلك الممارسة وتندد بالعنف المرتكب ضد الأطفال في أي ظرف كان.

أما الموضوع الرئيسي فيتمحور على الطفلة ورفاهها وحقوقها الأساسية بالسلامة الجسدية والتعليم واللعب والتغذية السليمة وتعزيز تنميتها لكي تحقق كامل قدراتها. ويكتسب أفراد المجتمع كذلك المعلومات التي تتعلق بحماية أنفسهم من أنفلونزا الطيور وتحصين المناعة والنظافة الشخصية والآثار الضارة لزواج الأطفال وغيرها من المواضيع. وخلال العملية كلها يتم تشجيع المجتمعات على التفكير في أدوار النساء والفتيات وفي كيفية تأثير الممارسات التقليدية على حياتهن.[91]

وقد وجدت عمليات التقييم أن البرامج التثقيفية، التي تعتبر جزءاً من مبادرات التنمية المجتمعية الهادفة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية على مستوى القرية من أجل تحسين نوعية حياة الناس، قد أثبتت فعاليتها. وتتراوح هذه الأنشطة بين تجديد وتجهيز الوحدات الخاصة بالصحة الأسرية وبين زيادة القدرة على الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي وإنشاء مشاريع للقروض الصغرى. وهناك مجتمعات كثيرة اليوم تتوفر لديها دورات لمحو الأمية وحضانات ومراكز للكمبيوتر ومكتبات. أما في القرى النائية، فقد عملت القوافل الطبية مع طلاب الجامعات على توفير المعاينات الصحية والفحوصات المخبرية والتلقيحات وتوفير الأدوية كما قامت بنشر المعلومات حول ختان الإناث.[92]

دور الشبكات الاجتماعية

وقد انخرط عدد من المجموعات النافذة في المجتمع المصري في الحركة للتشجيع على التخلي عن ختان الإناث ومنع الختان بوصفه بديلاً مجدياً؛ وقد أسهم الموقف الحاسم بالتخلي عن ختان الإناث الذي تبناه ممثلون عن ثلاث مجموعات على وجه الخصوص – أي الأطباء والمنظمات الدينية والشبيبة - بإضفاء المزيد من الشرعية والمصداقية إلى حركة التخلي عن الختان وقد ساعد على إقناع جيوب المقاومة التي كانت صلبة ومعبرة بقوة عن رأيها على الصعيد المحلي.

© Simona Fabiuti/2007

وكان للعاملين في المجال الطبي حافز اقتصادي يدفعهم إلى مواصلة ختان الإناث: فإن رفض ختان فتاة معينة لا يؤدي فقط إلى خسارة الدخل الناتج عن العملية، بل هناك أيضاً احتمال لجوء عائلتها بأسرها إلى طبيب آخر طلباً لخدماته. في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أسس أساتذة من كليات الطب وأطباء شباب متحمسون حركة سميت "أطباء ضد ختان الإناث" وقد أعلنوا على الملأ دعمهم التخلي عن هذه الممارسة وعملوا بتعاون وثيق مع المجلس القومي للطفولة والأمومة وشركاء آخرين لزيادة الوعي لدى العاملين الطبيين وأصحاب المهن الصحية إزاء مخاطر ختان الإناث والقوانين المعمول بها التي تجرم تلك الممارسة. وقد حذروا زملاءهم من ممارسة ختان الإناث سواء أفي منازلهم أم في المرافق الطبية، مشيرين الى أن ختان الإناث ينتهك القانونين الدولي والوطني للأخلاقيات الطبية.[93]

وقد كان الدين ولا يزال مستخدماً كسبب لدعم الممارسة لا سيما في صفوف الرجال. وعلى الرغم من أن بعض الزعماء الدينيين قد أدوا دوراً مهماً في إقناع الناس بالتصدي لهذه الممارسة، فقد قام آخرون بالتشجيع على ختان الإناث ما ولّد مقاومة قوية بوجه التغيير.و للمساعدة على كسر الرابط القوي القائم بين ختان الإناث وبين الدين، طلبت حكومة مصر من مثقفين وعلماء دين مشهورين وموثوق بهم من المسيحيين والمسلمين كانوا قد بدأوا بالتشجيع على التخلي عن ختان الإناث، أداء دور قيادي أقوى في شجب هذه الممارسة. فكانت لتصاريحهم العلمية التي غطتها وسائل الإعلام المصرية على نطاق واسع في 2008 و2009 ، تأثيرات قوية على تغيير مواقف القادة الدينيين المحليين وعامة الناس.[94]

كما تحدى الشباب أيضاً المفاهيم الخاطئة السائدة والأدوار النمطية للجنسين داخل عائلاتهم وبين أقرانهم وبخاصة في المؤسسات التعليمية. وينشط آلاف الشبان في القرى والمدارس الثانوية والجامعات على صعيد الاستجابة الوطنية لإنهاء ختان الإناث. وقد تم تطويع 50 شاباً ليصبحوا من متطوعي الأمم المتحدة وليقوموا بدعم تنمية وتنسيق المبادرات والحركات الشبابية. و يشكل الشباب حلقة وصل هامة في المجتمع المحلي؛ وتركز أنشطتهم على الأجيال الأصغر سناً، مثلاً من خلال المساعدة على نشر المعلومات وترتيب دورات للتوعية حول ختان الإناث وتقديم الإرشاد الفردي للفتيات والشابات المتزوجات حديثاً وعقد اجتماعات مع مدراء المدارس والتلاميذ والأهالي.[95]

وبالإضافة إلى هذه المجموعات الثلاث، تم تشجيع الأفراد الذين اختاروا معارضة ختان الإناث على تبادل خبراتهم الشخصية في مجتمعهم وتجنيد أشخاص آخرين لكي يحذو حذوهم. ولقد أصبح هؤلاء الأفراد قدوة في المجتمع من خلال تقديم مثال "حقيقي" على أن التخلي عن الممارسات الضارة هو أمر ممكن ومن خلال حفز التفكير النقدي والنقاش بشأن ختان الإناث.[96]

حفز الضغط الشعبي دعماً للتخلي عن ختان الإناث

لعبت وسائل الإعلام دوراً استراتيجياً في تقديم مسألة ختان الإناث إلى واجهة النقاش العام فعرفت الناس بطريقة تفكير جديدة في الفتيات ورفاههن ولكن من دون المساس بالقيم المحلية. وقد جرى عمل واسع النطاق من أجل تثقيف الإعلاميين حول كيفية تناول موضوع حساس وخاص بطريقة علنية. وقد تمت الاستعانة بالتلفزيون والإذاعة والإنترنت والمنشورات المطبوعة للحث على الحوار العلني حول ختان الإناث. وتظهر المعلومات على اللوحات الإعلانية في الشوارع الرئيسية ومحطات القطارات ومكاتب البريد وهي تبث على شاشات الفيديو الكبيرة في محطات المترو. كما قام عدد من البرامج الحوارية والمسلسلات التلفزيونية المهمة بتناول القضية.[97]

إنطلقت حملة إعلامية وطنية في العام 2003 على جميع قنوات التلفزيون الوطنية والمحلية تحت شعار "البنت المصرية". وركزت هذه المرحلة الأولى على حق الفتاة في التعليم والحماية من ختان الإناث والزواج المبكر. وقد تحولت الفتاة التي ظهرت على اللوحات الإعلانية وعلى شاشات التلفزيون إلى رمز شعبي لحركة التخلي عن ختان الإناث وشعار وطني لتقدم الفتيات في المجتمع المصري. وقد بدأت المرحلة الثانية من الحملة في العام 2007 وقد تناولت بشكل أوضح القضايا الطبية والدينية، فضلاً عن الشواغل الاجتماعية فأذكت النقاش العام.

وقد روجت وسائل الإعلام أيضاً لخط هاتفي مخصص لنجدة الطفل. وهذا الخط المجاني المتوفر 24 ساعة في اليوم والذي كان يستخدم عادةً للإبلاغ عن حالات سوء معاملة الأطفال، قد أصبح الآن مجهزاً بفريق خاص يستجيب على وجه التحديد للفتيات الصغيرات اللواتي يخشين من تعرضهن شخصياً أو صديقاتهن لخطر الختان كما يجيب على الاستفسارات ومخاوف الأهالي المتعلقة بهذه الممارسة. ويستخدم المواطنون المعنيون أيضاً هذا الخط الساخن من أجل الإبلاغ عن حالات ختان الإناث. ومن خلال إقامة صلة وصل بين الناس وبين المنظمات والخدمات التي تحمي حقوق الطفل تمكن خط المساعدة من تأمين استجابة أكثر شمولاً وتنسيقاً لختان الإناث.

التأكيد على الالتزام الجماعي من خلال التصاريح العلنية

تشير الأدلة إلى أن التخلي الجماعي والمنسق هو عامل ضروري في القضاء على الخوف من العار الاجتماعي الذي ينشأ لدى الانصراف عن الممارسات المقبولة إجتماعياً. وتقضي الخطوة الأولى باتجاه التخلي الجماعي بجعل أفراد المجتمع المحلي الراغبين في التخلي عن ختان الإناث على بينة من أن جيرانهم يملكون النية ذاتها.

وتعتبر التصريحات العلنية تأكيدات صريحة عن الالتزام الجماعي بالتخلي عن هذه الممارسة وهي تشكل بالتالي مراحل مفصلية مهمة من عملية التخلي عن تلك الممارسة. في مصر، كانت تلك التصريحات العلنية ثمرة سنوات من الجهود والأنشطة المتواصلة التي بذلتها المنظمات غير الحكومية والمسؤولون وزعماء المجتمعات المحلية والقادة الدينيون والنساء والناشطون الشباب. وهي تثبت وجود مجموعات عالية التأثير داخل القرى تعارض استمرار الممارسة كما تظهر الدعم من جانب الأفراد النافذين في المجتمع باتجاه التخلي عنها. وتساعد التصريحات العلنية على طرح علامات استفهام بشأن المعتقدات القديمة المتعلقة بشمولية هذه الممارسة وحتميتها. في أغلب الأحيان، تكون تلك التصريحات على شكل حفل عام يحضره المسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام فضلاً عن المجتمع ككل. ويقوم أفراد المجتمع وقادته بالتوقيع على التصريح في نهاية الحفل ما يعزز حسهم بملكية المسألة وما يضفي شرعية أكبر على هذه الوثيقة. أمّا الأشخاص الذين لا يشاركون في أنشطة التخلي ولكنهم يحضرون الاحتفالات العامة فيتعرفون للمرة الأولى غالباً إلى المعلومات المتعلقة بختان الإناث وإلى العائلات التي قررت نبذ هذه الممارسة.

وقد أتاحت التصريحات العلنية لأفراد المجتمع الذين ربما قد قرروا في سرهم التوقف عن الممارسة فرصة للمجاهرة بموقفهم. في مصر تُقطع التعهدات العامة على مستويين:

- على مستوى القرية من خلال تصريحات القرية. بحلول مطلع العام 2009 ، كانت 50 قرية قد صرحت علانيةً عن نيتها إنهاء ختان الإناث إذ قام معظم أهاليها بالتوقيع على التعهد العلني. وقد أدت تلك التصريحات العلنية دوراً هاماً في تمكين المجتمعات المحلية من التحرك نحو المزيد من التخلي عن هذه الممارسة.

- على صعيد البلاد كلها والمحافظات من خلال تصريحات المجموعات. يجتمع عدد كبير من مجموعات الضغط مثل الأطباء والزعماء الدينيين والخبراء القانونيين والشباب خارج الحدود الجغرافية للقرية فيطلقون دعوة لوضع حد للممارسة وللمساعدة على توسيع نطاق الحوار العام.

في البداية، كانت التصريحات العامة تتم بصورة تدريجية وكانت تواجه مقاومة من جانب بعض المجتمعات المحلية. ولكن مع مرور الوقت، بدأت الحركة الداعية إلى القيام بالتصريحات العلنية تحظى بتغطية إعلامية واسعة؛ فاكتسبت زخماً كبيراً وهي الآن تمتدّ لتشمل قرى وبلدات ومجموعات جديدة في جميع أنحاء البلاد.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميّاته الاجتماعيّة

كما هي الحال في الأماكن الأخرى التي يمارس فيها ختان الإناث، كانت تلك المسألة في مصر تعتبر مسألة حميمة على مر التاريخ. ولكن الصمت المحيط بالممارسة قد كسر ولم يعد الموضوع من المحرمات. وقد أصبحت مسألة ختان الإناث اليوم تحظى بالكثير من التغطية في وسائل الإعلام و أصبحت تناقش صراحةً ضمن الإطار الواسع للطفلة وقدراتها وقيمها. وتقوم النهج المختلفة بالتركيز على الفصل بين ختان الإناث وبين الدين ولم تعد تتعامل مع هذه الممارسة على أنها مسألة صحية فقط بل أصبحت تضعها ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان. وقد قامت البرامج والسياسات الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ قرارات منسقة وجماعية للتخلي عن ختان الإناث، بحفز عملية التحول الاجتماعي الإيجابي على مدى سنين عدة.[98]

وإذ ساهمت الأنشطة على المستوى المحلي بتغذية عملية التغيير الديناميكية على الأرض، راحت وسائل الإعلام تنشر التوعية وتساعد على صياغة الحوار الوطني. وقد اكتسبت الحركة الرامية إلى التغيير الاجتماعي المزيد من الزخم في يونيو/ حزيران 2007 بعد الوفاة المأساوية لفتاة في الـ12 من عمرها أثناء خضوعها إلى عملية الختان في عيادة خاصة في صعيد مصر. وقد أعقبت بعد شهرين، في أغسطس/آب 2007 بحادثة وفاة ثانية جرّاء الختان وقعت ضحيتها هذه المرة فتاة في الـ13 من العمر من قرية دلتا النيل.[99] بفضل جهود الدعوة على الصعيد الوطني وبتأثير من الأنشطة المنفذة داخل المجتمعات المحلية أطلق هذان الحدثان العنان لاحتجاجات عامة مطالبةً بوضع حد للممارسة كما أتاحا سن قوانين أقوى ضد ختان الإناث وسياسات وطنية لحماية حقوق الأطفال. وقد دانت سيدة مصر الأولى تلك الممارسة خلال لقاء دولي نال تغطية إعلامية مكثفة وأطلقت الحملة الوطنية لإنهاء ختان الإناث تحت إسم جديد هو "بداية النهاية." كما تأسست لجنة العمل رفيعة المستوى من أجل التخلي عن ختان الإناث في الفترة نفسها تقريباً وهي قد أدت دوراً رئيسياً في دعم عدد من المبادرات. ومن بين أهم مساهمات اللجنة دعمها للفتوى التي أصدرها في العام 2007 المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية في الأزهر والتي تشرح بأن لا أساس لختان الإناث في الشريعة الإسلامية أو في أي من أحكامها الجزئية وأنه عمل آثم ينبغي تجنبه.[100]

وتظهر البيانات المستمدة من تقييم منتصف المدة للبرنامجين اللذين يشكلان جزءاً من الجهود المشتركة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة الأسرة والسكان تحولات هامة في المواقف إزاء ختان الإناث. فقد اعتبر أكثر من 92 في المائة من النساء في القرى التي لم تشملها التدخلات أن ختان الإناث يمارس على جميع الفتيات في أنحاء مجتمعهن مقارنة بـ 45 في المائة فقط من النساء في القرى التي شملتها التدخلات. ويدل هذا الأمر على أن مزيج الأنشطة المختلفة قد ساهم في تغيير المعتقدات القديمة.[101]

وعند سؤال الأهل عن نيتهم إخضاع بناتهم للختان في المستقبل، مالت النساء في المجموعة المشمولة بالتدخل إلى الرد بالإيجاب بمعدل 6 مرات أقل من النساء في المجموعة غير المشمولة بالتدخل (7 في المائة مقارنة بـ 38 في المائة). لكن تلك الردود كشفت عن درجة كبيرة من الالتباس: فإن 49 في المائة من النساء في القرى المشمولة بالتدخل و41 في المائة في القرى غير المشمولة لم يكن متأكدات ممّا إذا كن سيبادرن يوماً إلى إخضاع بناتهن للختان.[102] ويمكن عزو هذا الالتباس إلى التأثير القوي والمستمر للعقوبات الاجتماعية والمعايير الاجتماعية السائدة وهو يبيّن عمق التحدي لجهة تحقيق التخلي عن ختان الإناث. تنظر العائلات إلى عدم الختان كبديل مقبول ولكنها لا تشعر بالارتياح إلى تطبيقه في مجتمعها الخاص. وعندما سؤل الرجال والنساء في المجموعة المشمولة بالتدخل عما إذا كانوا سيتخلون عن الممارسة لو غادروا قريتهم فرضاً وانتقلوا إلى مكان لا يمارس ختان البنات فيه، كانوا أكثر ميلاً إلى الرد بالإيجاب مقارنة بالرجال والنساء في المجموعة غير المشمولة بالتدخل.[103]

وتشير البيانات إلى أن التلفزيون كان المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى المجموعتين.[104] وقد كان أثر المعلومات أكبر حين كانت تُصحب الحملات الإعلامية ببرامج مجتمعية وبجلسات تثقيفية حول الحقوق، ما يعني أنه على الرغم من أن سماع المعلومات على التلفزيون يستطيع التأثير على السلوك فمن الأرجح أن تختار المجتمعات التخلي الجماعي عن الممارسة عندما تكون تلك المعلومات مصحوبة بعناصر تفاعلية تتيح فرصة طرح الأسئلة ومناقشة الشواغل.[105]

وقد أفاد الرجال والنساء من جميع الفئات العمرية بأن العادات والتقاليد هي الأسباب الرئيسية لاستمرار الممارسة. وقد ذُكر الدين هو أيضاً، لا سيما من جانب الرجال، بصفته عاملاً يمارس تأثيراً قوياً على قرار ختان الفتيات؛ ولا تزال هناك مقاومة ضدّ التخلي عن الممارسة

في كل من المجتمعين المسيحي والمسلم.
وتشير الأدلة إلى وجود اختلافات قوية بين الجنسين وبين الأجيال. فنادراً ما يتصور الرجال عملية ختان الإناث كعمل عنيف يستهدف النساء والفتيات ويتعدى على حقوقهن. وبالنسبة إلى الرجال، كانت أسباب التخلي عن الممارسة شديدة الارتباط بفكرة أن ختان الإناث ليس مفروضاً من الدين وبإمكانية تأثيره السلبي على العلاقات الجنسية. أما بالنسبة إلى النساء فترتبط أسباب التخلي عموماً بحماية بناتهن من الألم ومن المضاعفات على صحتهن الإنجابية. وكان الرجال الأصغر سناً يميلون أقل من الرجال الأكبر سناً إلى الاعتقاد بوجوب استمرار ختان الإناث وبأن هذا الأخير مفروض دينياً وبأن ممارسته ضرورية من أجل الحفاظ على عفة المرأة وإخلاصها. وكان الرجال الأصغر سناً أقل اهتماماً بالزواج من امرأة مختونة مقارنة بنظرائهم الأكبر سناً ولم يعبروا عن قلقهم من التبعات الاجتماعية السلبية للأمر، مثل القيل والقال في حال لم تخضع بناتهم للختان.[106]

الخلاصة

تدرك إجابة مصر لختان الإناث أن نجاح التخلي عن هذه الممارسة يستوجب التلازم بين التدخلات الوطنية والتدخلات المجتمعية. وهي تقر بأن لا التشريعات ولا السياسات الوطنية التي وضعتها الحكومة تكفي وحدها لإنهاء ممارسة ختان الإناث، وبأن قرار التخلي عن تلك الممارسة يجب أن يكون طوعياً ونابعاً من تمكين المجتمع، بما في ذلك تمكين النساء.
وبالتالي فقد صيغت الاستجابة الوطنية في مصر كي تستكمل الجهود المبذولة على مستوى القاعدة الشعبية مانحةً المزيد من الشرعية لحركة التخلي عن ختان الإناث. تدعم المبادرات المحلية والوطنية إحداها الأخرى وتقوم الجهات الفاعلة على جميع المستويات بشكل متزايد بتنسيق جهودها من أجل خلق بيئة مؤاتية للتغيير. وتساعد هذه المبادرات على التأكد من أن معلومات منطقية ومتناسقة تصل إلى الناس وأنها تحفز النقاش الإيجابي ما يوفر قاعدةً للمجتمعات المحلية كي تعلن بشكل جماعي بأنها سوف تتخلى عن هذه الممارسة.

وتشير الأدلة الى أن الجهود المتواصلة والمنسقة هي عوامل ضرورية لمواجهة التحدي المتمثل بتوسيع نطاق التدخلات بهدف تحقيق تخل واسع ومستدام عن هذه الممارسة الضارة في عداد النساء والفتيات في مصر.

© Simona Galbiati/2007

أثيوبيا

السياق

يتسم المجتمع الإثيوبي بالسلطة المطلقة للأب، حيث توزيع الأدوار بين الجنسين واضح المعالم وحيث تُعلق قيمة كبرى على عفة المرأة قبل الزواج وعلى الإخلاص الزوجي. لتقاليد هذا البلد جذور تاريخية عميقة ومستمرة عبر الأجيال، وبعضها ينتهك حقوق الإنسان ولا سيما حقوق الفتيات والنساء. وقد وضعت اللجنة الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية في أثيوبيا في العام 1988 قائمة بـ 88 ممارسةً مصنفة كممارسات "ضارة" بما فيها ختان الإناث والزواج المبكر والزواج عن طريق الاختطاف، وهي كلها لا تزال موجودة بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء البلاد.[107]

والشعب الأثيوبي متنوّع للغاية، فهو مكوّن من مجموعات عرقية متعددة لكل منها لغتها الخاصة وعاداتها وتقاليدها. ويتوزع معظم الإثيوبيين بين مسيحيين (من الطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية) ومسلمين، ويعيشون في قرى يعتبر فيها الانتماء العشائري والعرقي مهماً. وهناك عدد من المنظمات والمؤسسات - بما في ذلك "الأدير" أو مجموعات المساعدة المتبادلة؛ ومجموعات المساعدة الزراعية؛ والتعاونيات النسائية؛ و " إيكوب" أو مجموعات الادخار والائتمان والجماعات الدينية - التي تقدم طائفةً واسعة من الخدمات والدعم إلى أفراد المجتمع.

نطاق ختان الإناث

هناك نسبة كبيرة من النساء في أثيوبيا قد خضعن إلى تشويه/بتر أعضائهن التناسلية. ففي العام 2005 كانت 74 في المائة من النساء قد خضعن إلى شكل معين من أشكال البتر، ولو أن معدلات الانتشار تتفاوت بشكل كبير من منطقة إلى أخرى (أنظر الخريطة أدناه) كما تتفاوت بحسب المجموعة العرقية والمستوى التعليمي. خضع أكثر من نصف الفتيات المختونات (54 في المائة) إلى تلك العملية قبل بلوغهن عامهن الأول، علماً أن سنّ الختان تتفاوت بين مجموعة عرقية وأخرى.[108]

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الانتشار، فإن هذه الممارسة آخذة في الانخفاض. فبين العامين 2000 و2005 ، تراجع معدل ختان الإناث من 80 في المائة إلى 74 في المائة. وتؤكد هذه النزعة مقارنةٌ لمعدلات الانتشار عبر مختلف الفئات العمرية: ففي العام 2005، خضعت 62 في المائة من النساء في الفئة العمرية 15-19 سنة إلى الختان مقابل 81 في المائة من النساء في الفئة العمرية 45-49 سنة. والظاهرة المهمة بصورة خاصة هو أن نسبة الأمهات الشابات (وتبلغ نسبتهن 15 في المائة) اللواتي لديهن ابنة واحدة مختونة تقل خمس مرات عن الأمهات الأكبر سناً (67 في المائة) ما يشير إلى أن هذه الممارسة قد أصبحت أقل شيوعاً بين الفئات العمرية الأصغر سناً.

وقد تغيرت المواقف من الممارسة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، مع تراجع تأييد ختان الإناث بنسبة النصف من 60 في المائة سنة 2000 إلى 31 في المائة سنة 2005، مع أن هذا التراجع لم يتبع النمط نفسه عبر المناطق المختلفة في البلاد، كما يظهر في الرسم البياني أدناه.[109]

أما الفارق بين التغيير في مستوى التأييد (تراجع بنسبة 29 نقطة مئوية على فترة 5 سنوات) وبين التغيير في مستوى الممارسة بين البنات (تراجع بنسبة 14 نقطة مئوية على مدى الفترة نفسها) [110]فيشير إلى أن التغيير في المواقف يتم بسرعة أكبر من التغيير في السلوك.

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة في أثيوبيا، 2005 موزعة بحسب الأقاليم.

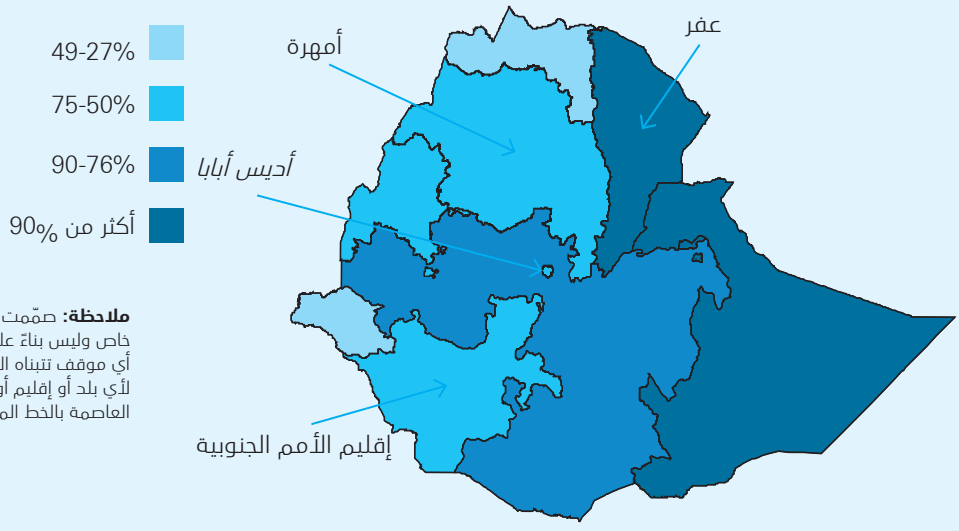

ملاحظة: صمّمت هذه الخريطة وفقاً لأسلوب خاص وليس بناءً على مقياس محدد. وهي لا تعكس أي موقف تتبناه اليونيسف بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو ترسيم أي حدود. يظهر اسم العاصمة بالخط المائل.

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من البيانات الواردة في الاستقصاء الديموغرافي والصحي لأثيوبيا، للعام 2005.

السياسات الوطنية والإطار القانوني

يعترف القانون الإثيوبي بأن ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى تنتهك حقوق الإنسان. ويبرز في دستور البلاد عدد كبير من المبادئ الواردة في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. فالمادتان 16 و35 على وجه الخصوص تحميان النساء من الأذى الجسدي ومن العادات والقوانين والممارسات الضارة.[111] في مايو/أيار 2005، دخل القانون الجنائي الجديد في أثيوبيا حيّز التنفيذ، فرسخ الاعتراف بالإصابات الخطيرة والمعاناة التي يتكبدها كل من النساء والأطفال جرّاء الممارسات الضارة. كما يصنف هذا القانون الخطف في مصاف الجرائم ويعتبر زواج القاصرين فعلاً مستحقاً للعقاب، وقد أدرجت فيه أحكام مفصلة تتعلق بختان الإناث وبالعنف المنزلي وبالممارسات التقليدية الضارة التي تطبق على النساء الحوامل أو الأطفال حديثي الولادة. ويشمل القانون عقوبات وجزاءات للشركاء المساهمين في تلك الممارسات وكذلك للأشخاص المسؤولين مباشرة عن الجريمة.[112]

وتشجع الحكومة على التخلي عن الممارسات الضارة في عدد من السياسات الوطنية التي تتناول قضايا السكان والصحة والمرأة. فقد وضعت السياسة الوطنية الخاصة بالمرأة في العام 1993 لإقامة هيئات في المكاتب الحكومية والمؤسسات على جميع المستويات من شأنها تقديم وتطبيق السياسات العامة المراعية للفوارق بين الجنسين. وقد تعززت هذه السياسة في أكتوبر/تشرين الأول 2005 حين تحوّل مكتب شؤون المرأة، الذي كان في السابق يتبع مكتب رئيس الوزراء، إلى وزارة تنفيذية مستقلة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008 أنشئت هيئة مشتركة بين الوزارات لمنع العنف القائم على نوع الجنس بما فيه الممارسات الضارة، والاستجابة له.

وعلى الرغم من وجود قوانين نافذة تجرّم ختان الإناث والممارسات الضارة الأخرى، فلا تزال هناك حاجة إلى استراتيجية شاملة أو خطة عمل وطنية تشجع التخلي عن الممارسات الضارة. غير أنه قد تم تنفيذ عدة عمليات تدخل لدعم التخلي في مناطق مختلفة في أنحاء البلاد.

التخلي عن ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة في أثيوبيا: أربع استجابات محلية

تمّ تحليل أربع تجارب تتناول كل منها مجموعات عرقية ولغوية مختلفة.[113] وقد تركزت تلك التدخلات في إقليم أمهرة في الشمال، وفي إقليم عفر في الشرق، وفي إقليم كمباتا تمبارو ومنطقة وولايتا في إقليم الأمم الجنوبية.

وقد استخدم الحديث أو الحوار المجتمعي كوسيلة للتشجيع على تغيير السلوك في كل من المبادرات الأربع، مع أنّ المنهجية المعتمدة، لجهة المدة والتكرار والمشاركة والمحتوى – قد أدت إلى نتائج ومستويات مختلفة من النجاح. في إقليم أمهرة ومنطقة وولايتا، أسهم الحوار المجتمعي في التشجيع على المناقشة العامة والتوعية؛ بيد أن الأدلة تشير إلى أنه لم يؤد إلى توافق وعمل جماعيين. ولكن في إقليمي عفر وكمباتا تمبارو أدّى النهج نفسه إلى التخلي عن ختان الإناث على نطاق واسع.

النسبة المئوية للنساء في الفئة العمرية 15-49 في أثيوبيا اللواتي يؤيدن استمرار ختان الإناث موزعة بحسب الأقاليم 2000 و2005

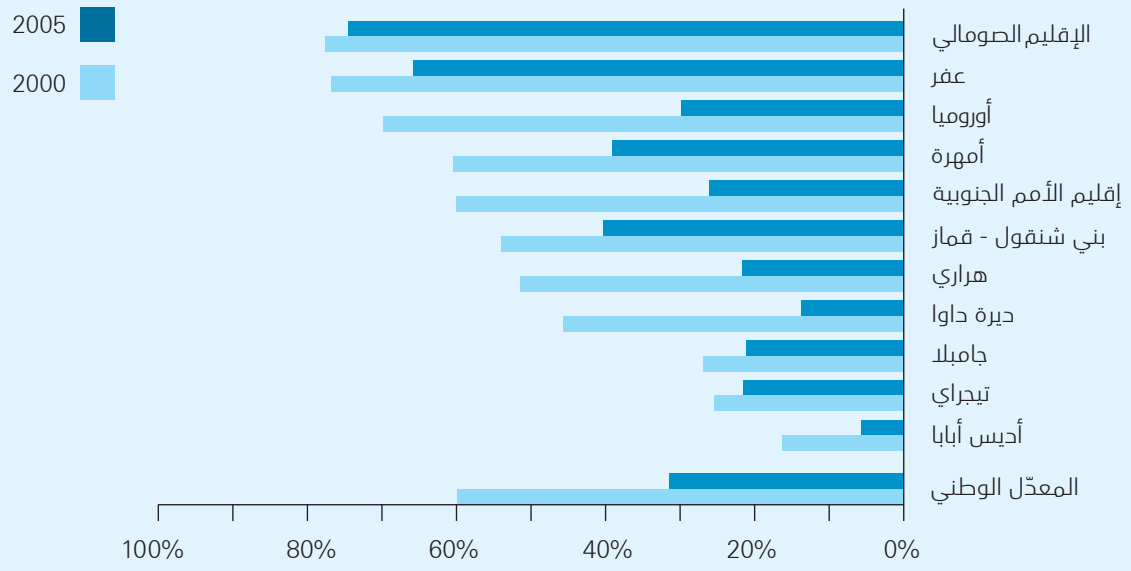

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من البيانات الواردة في الاستقصاء الديموغرافي والصحي لأثيوبيا للعامين 2000 و2005.

مقاطعة بيلماناندنسا، إقليم أمهرة

يعتاش السواد الأعظم من الأشخاص الـ215 ألفاً الذين يسكنون مقاطعة بيلماناندنسا من الزراعة [114] وتدين الأكثرية الساحقة منهم بالمسيحية الأرثوذكسية. وتؤدّي الكنيسة الأثيوبية دوراً فاعلاً في هذه المقاطعة فكهنتها رجال دين ومزارعون في الوقت عينه يقومون بخدمة الكنيسة والمجتمع القروي. وينتشر ختان الإناث وغيره من لممارسات الضارة مثل الزواج المبكر في الإقليم، ولا سيما في هذه المقاطعة.[115]

عملية التدخل

تمّ إدراج الأنشطة المتعلقة بالممارسات الضارة في برنامج الحكومة الحالي للوقاية من نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، وينفذها تلك الأنشطة في إقليم أمهرة المكتب المعني بالوقاية من نقص المناعة البشرية/الإيدز ورصدهما. وقد قام ممثلون عن فرع المكتب في أمهرة ووسطاء، باختيار 70 شخصاً من قرى مختلفة في كل مقاطعة فرعية لكي يشاركوا في جلسات الحوار المجتمعي. وكان الهدف هو إشراك مجموعة من الأشخاص تمثل المستوى المناطقي الفرعي على أن يعود هؤلاء إلى مناطقهم المحلية فيعملون مع أعضاء مجتمعهم على التخلي عن تلك الممارسة. وقد ضم المشاركون قابلات تقليديات وشيوخاً أجلاء وطلاباً وأعضاء من مجموعات نسائية وشبابية وموظفين في الحكومة المحلية وربات منازل وممارسي عمليات الختان، وعاملات الجنس، ومصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وزعماء روحيين وزعماء على مستوى مجموعات "الأدير" والمقاطعات الفرعية. حضر المشاركون من القرى المختلفة تلك الجلسات بمعدل مرتين شهرياً ولمدة ساعتين في كل مرة طيلة فترة لم تقل عن 18 شهراً. وعندما عادوا الى قراهم، كان عليهم أن يشاركوا المعلومات والمعرفة مع أسرهم والكنيسة و"الأدير" وجيرانهم. وقد تناولت جلسات الحوار المجتمعي قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتشريعات الحالية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والممارسات الضارة. وأثناء المرحلة الأخيرة من الجلسات، أعرب المشاركون علناً عن التزامهم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتخليهم عن الممارسات الضارة في مجتمعاتهم.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميّاته الاجتماعية

شجعت تلك الجلسات المشاركين على التحدث بصراحة عن المشاكل التي كانت تعتبر حميمةً في ما مضى. وقال معظم المشاركين الذين شملهم الاستطلاع إنهم قد غيروا مواقفهم وسلوكهم بالنسبة إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومن مرض الإيدز والممارسات الضارة. وقد أفادوا بأنهم نقلوا إلى عائلاتهم وأحيائهم الالتزامات التي قطعوها في الجلسات وذلك من خلال تجمعات الكنيسة وجلسات القهوة واجتماعات "الأدير". وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أفراد المجتمع النافذون بأنهم قد استخدموا موقعهم الاجتماعي لمخاطبة سكان القرية بشأن القضايا التي تناولتها الجلسات.

وأدت أنشطة التوعية التي قادها المشاركون من خلال شبكاتهم الشخصية والاجتماعية إلى تحقيق نتائج إيجابية: فإن 9 من أصل 10 أشخاص شملهم الاستطلاع ممن لم يشاركوا في الحوار المجتمعي ولكن من الذين ناقشوا مع المشاركين الالتزامات المقطوعة، قد ذكروا بأن ختان الإناث أمر ضار ويحظره القانون ووافقوا على وجوب التخلي عنه[116]

ولكن على الرغم من التغييرات في المعرفة والمواقف، أفاد 35 في المائة من المشاركين عن اعتقادهم بأن ختان الإناث لا يزال يمارس بالسر.[117] إذاً لم تتغير القاعدة الاجتماعية التي تتحكم بالممارسة، وبقي التوقع بأن تخضع الفتيات إلى الختان؛ أما اللواتي يمتنعن عنه فكن عرضة للسخرية وللعار. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات بالتخلي عن هذه الممارسة قد قطعت على مستوى المناطق الفرعية من قبل أفراد تجمعوا في مكان واحد بعد أن قدموا من قرى مختلفة كثيرة. وكانت النتيجة أن سكان القرى في مقاطعة بيلماناندنسا لم يعتبروا بأن قريتهم قد اتخذت القرار بصورة جماعية ولم يشعروا بملكيتهم للموضوع وبالتالي لم يلتزموا بذلك القرار.

منطقة وولايتا، إقليم الأمم الجنوبية

تعتبر وولايتا واحدة من المناطق الإدارية الـ13 لإقليم الأمم الجنوبية. تدين الأغلبية الساحقة من سكانها المليون ونصف المليون [118] بالمسيحية وينتمي معظمهم إلى الطائفة البروتستانتية. وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات قد نفذت أنشطة للتوعية في هذه المنطقة، فلا تزال عدة ممارسات ضارة مثل الختان والزواج عن طريق الاختطاف منتشرة فيها.[119]

عملية التدخل

قام مكتب شؤون المرأة بتنظيم الحوار المجتمعي في وولايتا حيث لديه موظفون على مستوى المنطقة والمقاطعة والمقاطعة الفرعية. وقد نظم المكتب أنشطة الحوار المجتمعي في أربعة من المقاطعات السبع للمنطقة شاملاً بذلك نصف مليون شخص تقريباً. وقد دامت جلسات الحوار المجتمعي بين يوم واحد وثلاثة أيام، وجمعت مشاركين من عدة قرى إما في المكان المخصص للاجتماع وإما في مجمّع محلي ضمن المقاطعة الفرعية. وفي معظم الحالات كانت الاجتماعات تعقد في الهواء الطلق في ظل الأشجار، وحين تتاح الفرصة، في مراكز تدريب المزارعين. وقد قام مدراء المقاطعات الفرعية الذين اختارهم موظفو مكتب شؤون المرأة بتيسير تلك الجلسات بالتشاور مع قادة المناطق الفرعية.

وقد ركزت الجلسات على ختان الإناث ولكنها تناولت كذلك ممارسات ضارة أخرى، بما في ذلك الزواج عن طريق الاختطاف، وشددت النقاشات على التبعات الصحية لختان الفتيات. كما أكّد ممثلو المناطق الفرعية على التبعات القانونية لممارسة ختان الإناث في حين أعلن الزعماء الروحيون أن كنائسهم لا تؤيد هذه الممارسة. وتم التأكيد أيضاً على أنّ الاحتفالات والمراسم التي تصحب ختان الإناث تستتبع نفقات عالية تثقل كاهل العائلات. وتمت مناقشة العبء الاقتصادي المرتبط بالممارسات التقليدية الأخرى مع التركيز على الاحتفالات المرتبطة بالولادات (*ناتشا*) والجنازات (*شانا*).

وتناول المشاركون للمرة الأولى الأعراف التي لم يكن أحد يشكك فيها من قبل، فأصبحوا يعون بأنهم يملكون الخيار ما بين الاستمرار في احترامها وبين عدمه. وكانت كل جلسة من جلسات الحوار المجتمعي تنتهي باتخاذ المشاركين قراراً، بواسطة التصويت، وفي بعض الحالات بالتزكية، يقضي البدء بمباشرات عمليات التدخل الرامية إلى تحقيق التخلي عن بعض أو كل الممارسات الاجتماعية التي نوقشت أو إلى الحد من آثارها الضارة. وقد قرر مشاركون من بعض القرى، مثلاً الحد من عدد الزوار الذين تضطر النساء إلى استقبالهم بعيد الولادة أو خلال الأعراس أو خلال فترة الحداد في أعقاب الوفاة إذ من شأن ذلك أن يتيح للمرأة المزيد من الوقت لترتاح، كما أنه يخفض التكاليف المرتبطة بتلك المناسبات.

سجّلت تصريحات الالتزام وأرسلت إلى مكتب شؤون المرأة؛ كما تم الاتفاق على وجوب استبعاد المخالفين من "الأدير". وكان الوسطاء مسؤولين عن رصد تنفيذ الاتفاقات والإبلاغ عن الأشخاص الذين لا يمتثلون للاتفاقات، إلى إدارة المقاطعة الفرعية.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميّاته الاجتماعية

على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة للتدخل، وفرت جلسات الحوار المجتمعي في وولايتا منتدى للأفراد يستطيعون فيه تبادل آرائهم وطرح الأسئلة وتحدي الممارسات الاجتماعية القائمة. كما وفرت تلك الجلسات موقعاً يمكن من خلاله نشر المعلومات المتعلقة بالقوانين التي تجرّم ختان الإناث.

وتظهر بيانات الاستقصاء أنه بعد سنة ونصف السنة من بداية النشاط، لم يعد ختان الإناث يمارس في العلن في المجتمع وأن من بين سكان القرى الذين شملهم الاستطلاع أفاد الثلثان (77 في المائة) بأن الناس قد تخلوا عن ممارسة ختان الإناث في منطقتهم.[120] غير أن البيانات تشير أيضاً إلى أن الحوار المجتمعي لم يؤد إلى تغييرات في التوقعات الاجتماعية القائمة أو إلى عملية هجر جماعية منسقة: وللحقيقة، بيّنت الأدلة أنّ الممارسة استمرت سراً وأن الناس بقوا يخضعون بناتهم إلى الختان في السر. أما الذين توقفوا عن الممارسة، فإنما فعلوا ذلك خشية العواقب القانونية. وبقيت الفتيات غير المختونات موضعاً للسخرية وللعار. وقد تعرض الوسطاء المسؤولون عن إنفاذ القرارات التي اتخذتها مجموعات الحوار المجتمعي للترهيب من قبل مؤيدي استمرار ختان الإناث.

وكان أيضاً من الصعب التخلي عن الاحتفالات المفرطة المحيطة بمناسبات الولادة والوفاة بما أن هاتين الممارستين لا تزالان تعتبران ضروريتين بالنسبة إلى العائلات لجهة تعزيز وضعها الاجتماعي أو تجنب وصمة العار. وقد أدت عوامل عدة إلى الحد من أثر الجهود المبذولة نحو التخلي عن تلك الممارسات من خلال الحوار المجتمعي. فمثلاً، كانت الجلسات تعقد في معظم الأحيان على مستوى المناطق الفرعية ولأيام معدودة فقط. وكان يحضر بعض الجلسات عدد غفير من الناس بلغ أحياناً الألف شخص، وبالتالي كانت فرصة المشاركين محدودة لمناقشة شواغلهم بالكامل. وفي بعض الحالات، كان المشاركون يقطعون عهداً بالتخلي عن الممارسة بدون أن تكون قراهم قد توصلت إلى التوافق بشأن ذلك. وعلاوة على ذلك، بما أن موظفي المقاطعة الفرعية كانوا يديرون الجلسات، إعتبر أهالي القرى أن الحكومة هي التي تفرض القرارات بدلاً من أن يعتبروا القرارات منبثقة عن المجموعة المتحاورة. غير أن تغييرات مهمة قد حصلت في وولايتا: فقد بدأت القضايا الحساسة تناقش علناً وبدأ الناس يعتبرون خيار عدم الختان كاحتمال معقول. ولكن على الرغم من التدخل، كان تحويل القواعد الاجتماعية التي تدفع بالمجتمع إلى ممارسة ختان الإناث، أمراً صعباً.

مقاطعة غيوان، إقليم عفر

يتكوّن سكان إقليم عفر بشكل عام من الرعاة الرحل. وتتسم معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة فيه بتدنيها حيث أن 27 في المائة من الرجال وحوالي 16 في المائة من النساء فقط يستطيعون قراءة جملة[121] كاملة أو جزء من جملة. وتدين غالبية سكان هذه المنطقة بالإسلام. في المجتمع العفري، ترتبط هوية المجموعة ارتباطاً وثيقاً بالانتماء العشائري أو بالروابط العائلية الأبوية. وتستند حياة العشيرة إلى الملكية الجماعية للأراضي، كما يقوم زعماء العشيرة والشيوخ الدينيون بإدارة الشؤون الدينية وأداء الدور القيادي في ما يتعلق بشؤون المجتمع. يعتمد الأفراد على عشيرتهم لتأمين السلامة والرفاهية وتعتبر قضايا العشيرة بمثابة قضايا عائلية، ويتم تقاسم المعلومات بصورة منتظمة بين العفريين حرصاً على إبقاء الجميع على بيّنة من أخبار العشيرة.

ينتشر ختان الإناث بنسبة عالية جداً بين العفريين. فبحسب الإحصاء الديموغرافي والصحي للعام 2005 خضعت 92 في المائة من نساء الإقليم إلى الختان، مع الإشارة إلى أن 3 نساء من أصل 5 قد خضعن للختان الكامل وهو أقصى شكل من أشكال هذه الممارسة. [122] ويتم ختان معظم الفتيات في الإقليم خلال مرحلة الطفولة المبكرة.[123]

عملية التدخل

ركّزت المنظمة الأهلية "روهي-ويدو" جهودها على معالجة ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة في مقاطعة غيوان، فحرصت على أن تشمل تدخلاتها سبع قرى مأهولة بـ 4370 شخصاً و16 عشيرة. وعلى الرغم من أن القرى لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع سكان المقاطعة الذين يقدر بحوالي 31300 نسمة[124] فقد تحركت ديناميات التغيير بشكل ملفت وأدت إلى إعلانات جماعية عن هجر ختان الإناث في المناطق التي شملتها عملية التدخل.

وقد استخدم الحوار المجتمعي لتعبئة المجتمعات المحلية وإشراكها في العملية. وخلافاً للمبادرات التي أطلقت في أمهرة (مقاطعة بيلمانادنسا) وفي وولايتا، ففي غيوان، شارك زعماء العشائر والزعماء التقليديون والدينيون والنساء والشباب والشيوخ بشكل ناشط كوسطاء في العملية. وبالإضافة إلى ذلك، قام الوسطاء بإشراك أعضاء المجتمع في المناقشات خلال الحياة اليومية أي لدى جلسات شرب القهوة وجلسات مضغ القات ولدى السير مع الرعاة أثناء مرافقتهم للماشية.

وقد تفاوت عدد الاجتماعات إذ عقدت بعض القرى 15 جلسة في الهواء الطلق دامت كل منها من ساعتين إلى 3 ساعات خلال الفترة بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول 2006. وقد دعي جميع أفراد القرية إلى المشاركة في تلك الجلسات التي تناولت طائفة من شواغل المجتمع، مثل ندرة المياه وقلة عدد المدارس، وخطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق ممارسة ختان الإناث، والمشاكل التي تنشأ لدى إنجاب الأطفال. وقد شارك الزعماء الدينيون بوجه خاص بصورة ناشطة في المناقشات مؤكدين أن لا أساس لتلك الممارسة في الدين الذي لا يؤيدها.

ومن أجل تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالممارسة، تم عرض فيلم أنتج باللغة العفرية في القرى كلها تقريباً. وقد أظهر الفيلم كيفية تنفيذ الختان الكامل على الفتيات وكيف تترتب عنه تبعات صحية خطيرة وطويلة المدى. وقد كان أثر الفيلم قوياً على نفوس المشاركين لا سيما الرجال بينهم بما أنهم لا يحضرون عادة عمليات الختان فلا يكونون على بينة من مدى الضرر الذي يلحق بالنساء والفتيات.

خلال جلسات الحوار المجتمعية وفي التجمعات العامة المختلفة، عبّر رؤساء العشائر والزعماء الدينيون بصراحة وبوضوح عن موقفهم المناهض لختان الإناث وحضوا أفراد القرية على التخلي عن الممارسة. وفي نهاية فترة الأشهر الأربعة، كانت 6 من أصل القرى السبع قد عقدت اتفاقات جماعية تقضي بوقف ممارسة ختان الإناث، إما برفع الأيدي وإما بالتزكية. وتثبيتاً للتعهدات المقطوعة، تلا الزعماء الدينيون صلاة خاصة مشيرين من خلالها إلى أن القرار الذي اتخذه المجتمع نافذ وملزم. وقد شاركت الهيئات الإدارية الحكومية بنشاط في تلك

© UNICEF/NYHQ2009-2268/Kate Holt

الجلسات كما دعمت أعمال الوسطاء. على الصعيد الإقليمي أنشئت لجنة لمكافحة ختان الإناث في سيميرا عاصمة الإقليم. وقد ضم أعضاؤها سلطات حكومية رفيعة المستوى والمجلس الأعلى الأثيوبي للشؤون الإسلامية الذي أعلن على الملأ أن ختان الإناث لا أساس له في الإسلام.

وأنشئت لجان معنية بالممارسات التقليدية الضارّة على مستوى المقاطعة لكي ترصد بنشاط تنفيذ الاتفاقات التي يبرمها المجتمع. وقد قام الوسطاء برصد حالات الحمل وبتسجيل الولادات وبنصح الأسر بعدم ممارسة ختان الإناث. كما تولى زعماء العشائر رصد الانتهاكات وتأسيس عقوبات تقليدية ضد من يستمر في ممارسة ختان الإناث على بناته. و في حال وفاة الفتاة بسبب الممارسة، يعاقب المخالف بذبح بقرة وهي تعتبر من أثمن المقتنيات بنظر الرعاة وبحرمانه من الصلاة التقليدية على جثمانه عند وفاته.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميكياته الاجتماعية

أعلن سكان القرى في غيوان تخليهم عن ختان الإناث في فترة زمنية قصيرة نسبياً، ولم يلقوا معارضة تذكر من جانب الأشخاص الذين يؤيدون بشدة الاستمرار في هذا التقليد. ويذكر أن 76 في المائة من القرويين الذين شملهم الاستطلاع قد أيدوا التخلي عن الختان. واعتبرت غالبية المستطلعين أن الممارسة قد توقفت بالفعل و ذكروا خلال مناقشات مجموعة التركيز أنه في المجتمع العشائري الذي ينتمون إليه والذي تكون فيه أنشطة الجميع معروفة من الآخرين سيكون من الصعب ممارسة ختان الإناث في السر.[125]

وقد كان إشراك زعماء العشائر والزعماء التقليديين في جلسات الحوار المجتمعي والقرارات عاملاً رئيسياً في تحقيق التخلي السريع عن ختان الإناث في المنطقة. أمّا إدراك الناس، من خلال الزعماء الدينيين، لواقعة أن الإسلام لا يدعم الممارسة فقد كان عاملاً حاسماً في عملية اتخاذ القرار، فمنح أعضاء المجتمع حرية التخلي عن الممارسة بدون أن يخشوا احتمال مخالفة دينهم.

أجريت الأنشطة في غيوان في إطار المجتمعات المحلية بدلاً من إجرائها على مستوى المقاطعات الفرعية ما سمح لجميع السكان بالمشاركة فيها بنشاط. وقد تبادلت المجتمعات المحلية المختلفة تجاربها ما أسهم في توسيع نطاق الحركة على جميع أنحاء المقاطعة. أما إقامة آليات تقليدية لإنفاذ القرارات تفرض العقوبات على من يستمر في تنفيذ ختان الإناث فتدل أيضاً على حدوث تحوّل في القواعد الاجتماعية : من قاعدة تدعم الممارسة إلى قاعدة ترفضها رفضاً قاطعاً.

منطقة كمباتا تمبارو، إقليم الأمم الجنوبية

نظراً إلى عدد سكانها البالغ حوالي 683،000 نسمة تعتبر منطقة كمباتا تمبارو الواقعة في إقليم الأمم الجنوبية واحدة من أكثر مناطق أثيوبيا كثافة بالسكان. [126] يدين معظم سكانها بالمسيحية وينتمون إلى طوائف مختلفة. وكما هي الحال في مناطق أخرى من البلاد، يتحكم عدد من الممارسات الثقافية بالعلاقات الاجتماعية منذ عدة أجيال وتضم هذه الممارسات ختان الإناث والزواج عن طريق الاختطاف. على عكس العديد من الأقاليم الأثيوبية التي يتم فيها ختان الفتيات في مرحلة الطفولة المبكرة، في منطقة كمباتا تمبارو يتم ختان الفتيات خلال فترة المراهقة بين سن الـ12 والـ18 عاماً. ويتسم الاحتفال بالمناسبة بالإسراف وبحضور عدد كبير من أفراد المجتمع والأقارب.[127]

المصداقية والثقة

بدأت المنظمة غير الحكومية KMG Ethiopia بتعبئة السكان في منطقة كمباتا تمبارو من أجل التخلي عن الممارسات الضارة والمتأصلة منذ العام 1999 [128] وقد مارست بوغاليتش جيبري التي أسست هذه المنظمة مع شقيقتها فكرت جيبري، دوراً حاسماً في إقناع أفراد المجتمع بالنظر إلى ختان الإناث كانتهاك لحقوق الإنسان وبطرح علامات استفهام حول صلاحيته. نشأت بوغاليتش في كمباتا وقد أجبرت على الخضوع إلى الختان حين كانت مراهقةً وهي قد عاشت لسنوات في الخارج قبل أن تعود إلى مجتمعها الأم لتؤسس المنظمة. وقد لاحظت أن حقوق الإنسان وبخاصة حقوق المرأة لم تكن مفهومةً على مستوى القواعد الشعبية، وأنه لكي يقدّر الناس أهمية المفهوم المجرد لحقوق الإنسان يتوجب تكييف هذا الأخير مع الظروف والشواغل المحلية الملموسة.

ولذا ركزت KMG أولى مناقشاتها مع المجتمعات المحلية على الشؤون العملية ذات الأولوية. فقدمت مجموعة واسعة من مشاريع التنمية المجتمعية في عدد من المقاطعات الفرعية في كمباتا تمبارو. وقد تضمنت هذه المشاريع التربية الصحية والخدمات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا؛ والبرامج المدرسية حول الصحة الإنجابية للمراهقين ومراكز العناية بصحة الأم والطفل؛ والمدارس المحلية والمشاريع الخاصة بتأمين سبل العيش للنساء بما في ذلك مخططات لبناء المؤهلات وخدمات الادخار والإقراض والأنشطة المدرة للدخل والتدريب على المهارات. وقد تم في بعض القرى بناء الجسور الصغيرة والآبار وإطلاق الأنشطة البيئية بما في ذلك المشاريع التي تولد الغاز الحيوي من أجل الطاقة البديلة و دور الحضانة وخطط إعادة التشجير والبستنة. وكانت الاستعادة البيئية لجبل أمباريشو المقدس من بين تلك المبادرات التي عززت مصداقية المنظمة بين أعضاء المجتمع.

وحين بدأت مبادرات التنمية بالتبلور، بادرت KMG إلى طرح أنشطة التوعية حول ختان الإناث وحقوق الإنسان: وكان السكان قد شاهدوا النتائج الملموسة للمشاريع التنموية الأخرى فكانوا على ثقة بأن المعلومات والأفكار الجديدة تقدم إليهم بنية حسنة وبأنها قادرة على تحسين حياتهم. فعينت KMG ودرّبت قيمين على الممارسات التقليدية - مثل قادة الأدير والشيوخ والأمهات والزعماء الدينيين - وممارسي ختان الإناث والقابلات التقليديات، فأدوا جميعهم أدواراً هامة في تحقيق التغيير داخل مجتمعاتهم.

وبحلول العام 2004 ، كان حوالى 100،000 نسمة من سكان المنطقة قد شاركوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأنشطة المختلفة للتوعية التي أجريت في القرى والمدارس وتم إدراجها في مشاريع التنمية الجارية. وللمرة الأولى بدأت القرى بمناقشة ختان الإناث والزواج عن طريق الاختطاف على أنهما انتهاكان ضد الفتيات والنساء وبدأوا بالتشكيك في صلاحيتهما.[129]

توفير المساحة للتفكير

بادرت KMG إلى تأسيس مجموعات الحوار المجتمعي وتوجيهها في أثيوبيا في العام 2002 من أجل منح سكان القرى الفرصة لتبادل الخبرات وطرح الأسئلة علانيةً ومناقشة مخاوفهم بشأن الممارسات الضارة. [130] وكان المشاركون في تلك المجموعات يلتقون عادة مرتين في الشهر لفترة سنة كحد أدنى وكانت أماكن التجمع- أي قاعات التدريس وصالات الاجتماعات في إدارة المقاطعة

الفرعية أو مراكز تدريب المزارعين - سهلة البلوغ بالنسبة إلى القرويين جميعاً. وكانت الجلسات تنظم لمختلف المجموعات السكانية مع تقسيمهم إلى الفئات التالية: عامة الناس، والفتيات غير المختونات والحرفيين. [131]

وكان الوسطاء من الشباب الحائزين على شهادة التعليم الثانوي كحد أدنى؛ وكان بعضهم من المدرسين ومن العاملين في مجال الصحة والتنمية. وقد اختارهم زعماء المنطقة الفرعية وشيوخها لكي يترأسوا الحوار المجتمعي. وبحلول يونيو/حزيران 2008، كان حوالي 800 وسيط قد شاركوا في العملية في أنحاء المنطقة كما أصبحت هناك 464 مجموعة للحوارات المجتمعية تنشط في المقاطعات الفرعية التابعة للمقاطعات السبع في هذا الإقليم، كما بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الحوارات المجتمعية الـ 23200 عضو مع مشاركة حوالي 50 شخصاً في كل مجموعة.[132]

نشر الأفكار

كان ينبغي بكل عضو في كل مجموعة حوارية (من شيوخ ونساء وشبيبة وزعماء للمقاطعات الفرعية وزعماء دينيين وزعماء الأدير وغيرهم) أن يتصلوا بخمس أسر على الأقل لتبليغها بالمعلومات الجديدة التي قد تلقنوها. وفتح هؤلاء الأعضاء المناقشات حول الممارسات الضارة داخل أسرهم ومع جيرانهم في أندية القهوة وخلال المناسبات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك قام وسطاء KMG وأفراد مجموعات الحوار المجتمعي بإشراك الفتيات غير المختونات والحرفيين والمجموعات الاجتماعية غير الرسمية الأخرى في عملية نشر المعلومات داخل أوساطهم الاجتماعية وخارجها.

وقد أولت KMG أهمية خاصة لضمان مشاركة الفتيات والنساء. وقد شجعت الأعضاء الإناث في الحوارات المجتمعية على مشاركة معلوماتهن مع نساء أخريات ينتمين إلى مجموعات وحالات اجتماعية متنوعة بما في ذلك "الويجو" المنتجة للزبدة والحليب (وهي تعاونيات تعنى بدرّ الدخل للنساء) خلال المناسبات المرتبطة بالولادات والمآتم، وأثناء المشي إلى السوق أو لدى التوجه لجلب المياه. وقامت KMG كذلك بتدريب فتيات بين سني 12 و18 عاماً لكي يصبحن وسيطات في الحوارات المجتمعية ولتحفيز قريناتهن على المبادرة إلى التحرك فردياً وجماعياً. وتم إنشاء النوادي المدرسية واستخدامها لنشر المعلومات وإشراك شبيبة المدارس كي يعبروا عن دعمهم للتخلي عن الممارسات الضارة في خلال المناسبات العامة وفي الأيام المخصصة لوضع حد لختان الإناث. وقد أصبحت هذه المجموعات المحفزة حديثاً، والمكونة من نساء وفتيات غير مختونات وطالبات، من المروجين النشطين لحقوق المرأة وقد تعززت قوتها بفضل وعيها المتزايد بأن للنساء والفتيات الحق بالعيش بمنأى عن العنف.

وقد أدى قادة الأدير والزعماء الدينيون أيضاً دوراً هاماً في التحول نحو التخلي عن الممارسات الضارة. وبعد مناقشات مكثفة اجتمع عدد من مؤسسات الأدير بهدف التخلي عن طائفة من الممارسات الضارة ووضعوا قائمةً بالعقوبات بما فيها الطرد، التي يجب فرضها على الأشخاص الذين لا يمتثلون للقرارات المتخذة. وقد استخدم الزعماء الدينيون عظاتهم للنهي عن الممارسات الضارة وللفصل ما بين ختان الإناث والفروض الدينية.[133]

تشكيل الضغط الجماهيري والتصريح العلني عن الالتزام بالتخلي عن ختان الإناث

فحضر 2000 شخص الزفاف الأول بمن فيهم 317 فتاة غير مختونات ليؤدين دور وصيفات الشرف للعروس. وخلال الحفل حملت العروس ووصيفاتها شارات كتب عليها: "أنا لست مختونة. تعلّموا مني!" أما العريس فقد رفع شارته الخاصة التي كتب عليها: "أنا سعيد بالزواج من امرأة غير مختونة". وتوجه المسؤولون الحكوميون إلى الحشد بعبارات التأييد للعروس والعريس. وقد لقي الحدث تغطية صحافية واسعة على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية وانتشرت أخبار الزوجين إلى المقاطعات المجاورة وجميع أنحاء المنطقة.

وأسهمت حفلات الزفاف المشابهة لفتيات غير مختونات فضلاً عن الفعاليات المجتمعية والتجمعات في استقطاب اهتمام واسع إلى تغيير القواعد الاجتماعية المتصلة بختان الإناث وغيرها من الممارسات الضارة الأخرى. وفي العام 2004 أصبحت احتفالات "الجسم الكامل" التي تكرّم الفتيات غير المختونات بمثابة حدث سنوي: فحلت تلك الاحتفالات السنوية محل مكافأة الفتيات المختونات حديثاً، فأكدت على التغيير الحاصل في الميثاق والقاعدة الاجتماعيين. وأدت كل تلك الأنشطة إلى تحسين جذري في منزلة وصورة الفتيات غير المختونات وأثرت بقوة على الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين قرروا التخلي عن الممارسة.[134]

تم الإدلاء بالتصريحات المجتمعية عن هجر ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة للمرة الأولى في نقاط التجمع المخصصة للحوار، ومن ثم ضمن مؤسسات الأدير. فأعلنت كل مؤسسات الأدير تقريباً في المقاطعات السبع عزمها التخلي عن ختان الإناث؛ وتلت هذه التصريحات إعلانات أكثر عمومية وعلنية على مستوى المقاطعات الفرعية والمقاطعات. وفي معظم الأحيان، كانت تقام تلك التجمعات في حقل مفتوح حيث كان الأفراد المشاركون في الحوار المجتمعي يقدمون مسودة إعلان أمام الجمع. وبعد مناقشة مطولة، وافق القرويون على التصريح من خلال التصفيق أو عن طريق رفع أيديهم. وقد أعرب جميع القرويين تقريباً ممن شملهم الاستطلاع، والبالغة نسبتهم 96 في المائة عن قبولهم بتصريحات التخلي عن ختان الإناث.[135]

رصد التخلي عن ختان الإناث وإنفاذه على مستوى القواعد الشعبية

كُلّف أعضاء الحوار المجتمعي بالإبلاغ عن الانتهاكات فاضطلعوا بدور "الرقيب" بهدف منع ختان الإناث. وقد استقطبت KMG أيضاً هيئات الحكومة للمشاركة في أنشطة التوعية وفي الحوار المجتمعي فضمنت دعمها للتصريحات التي أدلي بها على مستوى المجتمع المحلي. وقد أشركت المنظمة أيضاً عدداً من الدوائر الحكومية لا سيما إدارة المقاطعات الفرعية والمقاطعات، ومكتب شؤون المرأة، ومكاتب الصحة والهيئات العدلية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وعممت المقاطعات تعليماتها بأن قانون البلاد يحظر ختان الإناث والزواج عن طريق الاختطاف على حد سواء. ونشرت المقاطعات الفرعية ميليشياتها في الحالات التي تستدعي إتخاذ إجراءات قانونية وحين يتم الإبلاغ عن وقوع انتهاكات. أما الأشخاص الذين لا يمتثلون للإعلان فيعتبرون مسؤولين أمام القانون أو يستبعدون من الأدير وتعلّق عضويتهم في المؤسسات الدينية. ويتم تقديم الخدمات القانونية للناجيات من العنف انطلاقاً من عيادة يقوم من خلالها مساعدون قانونيون بتقديم المشورة القانونية والدعم والخدمات. وقد أدى التحول في الموقف الاجتماعي تجاه هذه الممارسة إلى جعل القوانين أكثر فعالية وزود الفتيات بوعي جديد لحقوقهن القانونية.

وعندما طرح على القرويين السؤال التالي :"ماذا سيحدث لو حاول شخص في المحلة ممارسة ختان الإناث؟" أجاب 76 في المائة منهم أنهم يعتقدون بأن هيئات المقاطعات الفرعية أو الشرطة ستلقي القبض على المخالفين، وأشار 22 في المائة إلى أن الفتيات سيرفضن الخضوع إلى الختان بينما أجاب أقلّ من 1 في المائة بأن "شيئاً لن يحدث." ولقد

شكل المزيج بين النفوذ القوي لمؤسسات الأدير الشعبية على صعيدي القرية والمجتمع المحلي وبين السلطة الإدارية والقانونية للهيئات الحكومية قوة اجتماعية رئيسية تدفع الأمور نحو التغيير.[136]

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميّاته الاجتماعية

قبل أن تبدأ KMG أنشطتها في المنطقة كان 97 المائة تقريباً من سكان القرية قد أفادوا بأنهم سيتبعون التقليد وأنهم سيخضعون بناتهم إلى الختان. ولكن في العام 2007 أفاد أقل من 5 في المائة من القرويين بأنهم سيفعلون ذلك. بينما قالت الفتيات غير المختونات المشاركات في الحوار المجتمعي إنهن واثقات من أن غالبية الفتيات في مجتمعاتهن لسن مختونات. واعتبر عدد كبير من القرويين بلغ الـ85 في المائة أن البنات غير المختونات لم يعدن "محتقرات " في قراهن، ما يشير إلى أن العقوبات السلبية التي كانت ترتبط في السابق بعدم الختان لم تعد سائدة وأن القواعد الاجتماعية قد تغيرت. من بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، قالت الفتيات بشكل عام إنهن لا يخشين من أن يقدم أهاليهنّ على إجبارهن على الخضوع إلى الختان. وتشير البيانات إلى تغيّر السلوكيات فضلاً عن المواقف.

ولكن هناك أدلة على أن التخلي الكامل لم يتحقق. فقد قاومت بعض الأسر التغيير وظلّت تمارس الختان على بناتها في السر أو ارتحلت إلى المناطق المجاورة من أجل القيام بهذه الممارسة. ولكن على الرغم من ذلك، بما أن القرويين كافةً يقولون إنهم يشعرون بأنهم "سعداء" أو "سعداء جداً" إذا بقيت بناتهم بدون ختان، فإنما هذا يشير إلى أن التغيير في القاعدة الاجتماعية يمكن أن يستمر إذا لم يكن لدى المجتمع أي حافز على معاودة تطبيق تلك الممارسة.[137]

الخلاصة

في كل التجارب الأثيوبية موضوع التحليل، تم استخدام الحديث والحوار المجتمعيين كأداتين للمساعدة على عملية التخلي عن ختان الإناث. غير أن طريقة تنظيم التجارب قد اختلفت اختلافاً كبيراً من حيث المدة والتكرار والمشاركة والمحتوى، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات مختلفة على عملية التخلي. في بعض الحالات، كان النقاش المجتمعي نشاطاً مستقلاً بينما في الحالات الأخرى، كان جزءاً من برنامج يشمل تدخلات للتنمية المجتمعية نالت تحبيذ المجتمعات المحلية.

في أمهرة (مقاطعة ييلمانادنسا) ومنطقة وولايتا، عُقد الحوار المجتمعي خارج إطار مجتمعات القرى وارتكز بشكل رئيسي على هيئات المقاطعات أو المقاطعات الفرعية التي تربط ما بين المجتمعات من خلال الحدود الإدارية والعلاقات الاقتصادية أو السياسية. في هذه المناطق، غيّر الناس مواقفهم من ختان الإناث وسجّل انخفاض في مستوى تأييد استمرار الممارسة. ولكن المناقشات لم تبلغ مستوى الكتلة الحرجة أو تؤد إلى درجة كافية من التوافق في الآراء لدرجة تغيير القواعد الاجتماعية، بما أنّ القرارات الجماعية بالتوقف عن ممارسة الختان قد اتخذتها مجموعات كبيرة قد لا يكون أعضاء القرية قد شعروا بالانتماء إليها أو شاركوها شواغلها. وحتى عندما كانت تتم مشاركة المعلومات مع أفراد الأسرة والمجتمع، تشير البيانات إلى أن ذلك لم يكن كافياً لإحداث تغيير في السلوك. ولم يتح الوقت الكافي للقرويين للتفكير والتحرك بناء على المعلومات. علاوة على ذلك، بقيت هناك وصمة عار قوية ترتبط بعدم الختان، ولذا استمرت الممارسة في تلك المناطق من البلاد.

في عفر (مقاطعة غيوان) ومنطقة كمباتا تمبارو، اعتمدت عملية التغيير الاجتماعي على التنظيمات العشائرية أو مجتمع القرية الذي يعيش أعضاؤه عموماً على مقربة من أحدهم الآخر والذين تربط بينهم أواصر التضامن والثقة. وكانت تجري الأنشطة وتنسّق عن طريق منظمات غير حكومية محلية بمشاركة فعالة من الأسر والعشائر وزعماء المجموعات العرقية.

أما مشاركة مؤسسات *الأدير* فضلاً عن هيئات المقاطعات الفرعية والمقاطعات، فقد وفرت الدعم المجتمعي والسياسي وقامت بإضفاء الشرعية على الأنشطة والقرارات التي تتخذها المجموعة.

في منطقة كمباتا تمبارو، أدى تطبيق المشاريع التنموية التي تلبي الاحتياجات العملية وأولويات المجتمع إلى تحقيق الثقة والارتياح. علاوة على ذلك كان الربط بين التثقيف والمناقشات في مجال حقوق الإنسان وبين الظروف والشواغل المحلية عنصراً هاماً من الأنشطة. وهذا بالإضافة إلى الإجراءات العامة قد ولد وعياً أكبر بحقوق الأفراد الذين يعيشون في المجتمع وساعدهم على التشكيك في الممارسات الضارة التي كانت تنتهك تلك الحقوق وعلى التخلي عنها في نهاية الأمر.

الزواج عن طريق الاختطاف

الزواج عن طريق الاختطاف هو شكل من أشكال الزواج القسري تقوم بمقتضاه مجموعة من الرجال، بمن فيهم العريس العتيد نفسه، بانتزاع الفتاة من كنف عائلتها عن طريق القوة أو الخداع. وعادةً ما تتعرّض الفتاة إلى الضرب لحملها على الخضوع، كما تغتصب في أحيان كثيرة إما على الفور وإما بعيد اختطافها. وترتكب هذه الممارسة، التي تعرف سواء بـ"اختطاف العروس" أو "الزواج عن طريق الاختطاف"، لتخطي رفض عائلة الفتاة لطالب يدها أو لتجنب التكاليف الباهظة التي تترتب عن الزواج الرسمي أو المهر.

ويعتبر الناس أن الفتيات اللواتي يقعن ضحية هذه الممارسة "غير عذارى". وحتى إذا لم تغتصب الفتاة، فالناس يشككون في عذريتها بعد عملية الخطف. أما الفتيات المخطوفات اللواتي يرفضن الاستسلام للمعتدين واللواتي يعدن إلى قراهن فغالباً ما يمسين منبوذات ولا يعتبرن صالحات للزواج كما تتعرض عائلاتهن إلى الانتقاد والاستبعاد الاجتماعي. في مثل تلك الحالات، غالباً ما تبادر العائلات إلى إعادة الفتيات إلى "أزواجهن" وتشجعهن على الوفاء بـ"واجباتهن الزوجية".

ويعد هذا الشكل من "الزواج" انتهاكاً لحقوق الإنسان، فهو يحرم الفتيات والنساء من حقهن بالقبول الحر والمدرك وبحرية التنقل، وخصوصاً حين ينطوي على الضرب والاغتصاب، من حقهن بالحياة وبالسلامة الجسدية. تندد العديد من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية بهذه الممارسة ولكنها لا تزال مستمرة في مناطق مختلفة من العالم.

وقد حصلت أول حالة موثقة لإنقاذ فتاة اختطفت في منطقة كمباتا تمبارو في ديسمبر/كانون الأول 2000. فقد عثرت الشرطة على الفتاة وأعادتها إلى ذويها بينما حكم على خاطفها بالسجن لمدة خمس سنوات. وبعد مرور عام على عملية الإنقاذ التي شكلت جزءاً من جهد هادف إلى توعية المجتمع بشأن الممارسات الضارة، روت الفتاة تجربتها أمام الحشود التي تجمعت بمناسبة اليوم العالمي للإيدز. فانتشر الخبر وبلغ القرى المجاورة ما شجع 10 فتيات غيرها على الفرار من آسريهن والعودة إلى عائلاتهن.

وقد ساهمت التصريحات العلنية الجماعية الموجهة ضد الاختطاف، وإنفاذ القوانين ذات الصلة وأنشطة الإنقاذ في التشجيع على التغيير في المجتمعات. أما الذين لم يكونوا مدركين في السابق بأن الممارسة غير مشروعة فقد حُذّروا من التبعات القانونية بحال الاستمرار في "انتزاع" عرائسهن المختارات.

وقام المزيد من الناس بالتعبير علناً عن موقفهم ضد الاختطاف، وبدأت العائلات تشكك في جدوى هذه الممارسة القديمة كما بدأت النساء والفتيات يدركن حقوقهن القانونية. وعلى الرغم من أن الفتيات أفدن بأنهن لا يزلن خائفات من التعرض للاغتصاب أثناء التوجه إلى جلب الماء أو حين يتواجدن بمفردهن فهن لم يعدن عرضة للضغوط الاجتماعية التي تجبرهن على الزواج من خاطفيهن وهن يشعرن بدعم من المجتمع في هذا الصدد.

المصدر: مقتبس عن اللجنة الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية في أثيوبيا، *"قدم يفوق التصور": أثيوبيا، الممارسات التقليدية الضارة*، اللجنة الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية في أثيوبيا، أديس أبابا ، 2003 ، ص 154-160 وداتيه، هايلي غابريال، "دراسة عن الديناميات الاجتماعية التي تؤدي إلى التخلي عن الممارسات الضارة مع إشارة خاصة إلى بتر الأعضاء التناسلية للإناث، منطقة كمباتا تمبارو، كمباتي منتي جزيما - مشروع توب" (منشور داخلي)، اليونيسف، أديس أبابا، أكتوبر/تشرين الأول 2008.

© UNICEF/NYHQ2009-2296/Kate Holt

كينيا

السياق

تنعكس مجموعة التقاليد الثقافية والتنوع السائد داخل الجماعات العرقية في كينيا في أشكال ختان الإناث المتعددة التي تمارس في المناطق المختلفة من البلاد. وتتفاوت معدلات انتشار ختان الإناث وأنواعه والأعمار التي يتم فيها، تفاوتاً ملحوظاً. فبعض المجموعات العرقية في كينيا لا تمارس ختان الإناث على الإطلاق فيما بالنسبة إلى عدد آخر منها، يشكل ختان الإناث جزءاً من انتقال الفتاة إلى سن الرشد واستعدادها للزواج. أمّا في مناطق أخرى حيث لا يرتبط الختان بالطقوس التقليدية للعبور إلى البلوغ أو حين تكون ممارسته آخذة في التراجع، تختن الفتيات مع حد أدنى من الطقوس الاحتفالية أو حتى بدونها؛ وتفيد المعلومات بأن العملية أصبحت تتم بشكل متزايد على يد العاملين في مجال الطب.[138]

تظهر بيانات الفترة 2008-2009 أنّ الختان يمارس على فتيات ضمن طائفة عريضة من الأعمار، علماً أن سنّ معظم الفتيات المختونات تتراوح بين 12 و18 [139] عاماً. وقد وجدت دراسات أخرى أن الفتيات يخضعن اليوم إلى الختان في سنّ أصغر مقارنة بالسابق، إذ يحصل ذلك بين سنّي 7 و12 عاماً. [140] ولكن يجب التعاطي مع البيانات التي تتعلق بسنّ الختان بتأن بما أن النساء والفتيات اللواتي اختبرن هذا الحدث المؤثر في سنّ مبكرة جداً يعجزن في أحيان كثيرة عن تذكر سنّهن المحددة في ذلك الحين.

نطاق ختان الإناث

تشير البيانات المستقاة من الاستقصاء الديموغرافي والصحي لكينيا في فترة 2008-2009 إلى أن 27 في المائة من الفتيات والنساء في كينيا اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 عاماً قد خضعن إلى شكل من أشكال الختان، مع وجود اختلافات هامة عبر المحافظات والمجموعات العرقية. [141] وتتراوح معدلات انتشار ختان الإناث بين 98 في المائة في المقاطعة الشمالية الشرقية وبين 1 في المائة في المنطقة الغربية (أنظر الخريطة أدناه).

وفي ما يتعلق بالانتماء العرقي، ينتشر ختان الإناث لدى مجموعات عرقية معينة أكثر من سواها، كما هو ظاهر في الرسم البياني في الصفحة 35. وتكون هذه الممارسة شبه شاملة لدى المجموعتين الصومالية والكيسيية إذ يبلغ معدل الانتشار لديهما 98 في المائة بالنسبة إلى الأولى و96 في المائة بالنسبة إلى الثانية. ويعتبر ختان الإناث نادراً أو غير موجود لدى مجموعتي لوو ولوهيا.

بين 2003 و2008-2009 تراجع معدل انتشار ختان الإناث من 32 في المائة إلى 27 في المائة. [142] وتؤكد الاختلافات في معدلات الانتشار بين الفئات العمرية تراجع الممارسة: ففي الفترة 2008-2009 أفاد 15 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-19 عاماً أنهن تعرضن إلى الختان، بالمقارنة مع 49 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 45-49 عاماً. وقد سجّل هذا التراجع على درجات متفاوتة عبر مختلف المجموعات العرقية.

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 15-49 سنةً في كينيا موزعة بحسب الولايات، 2008-2009

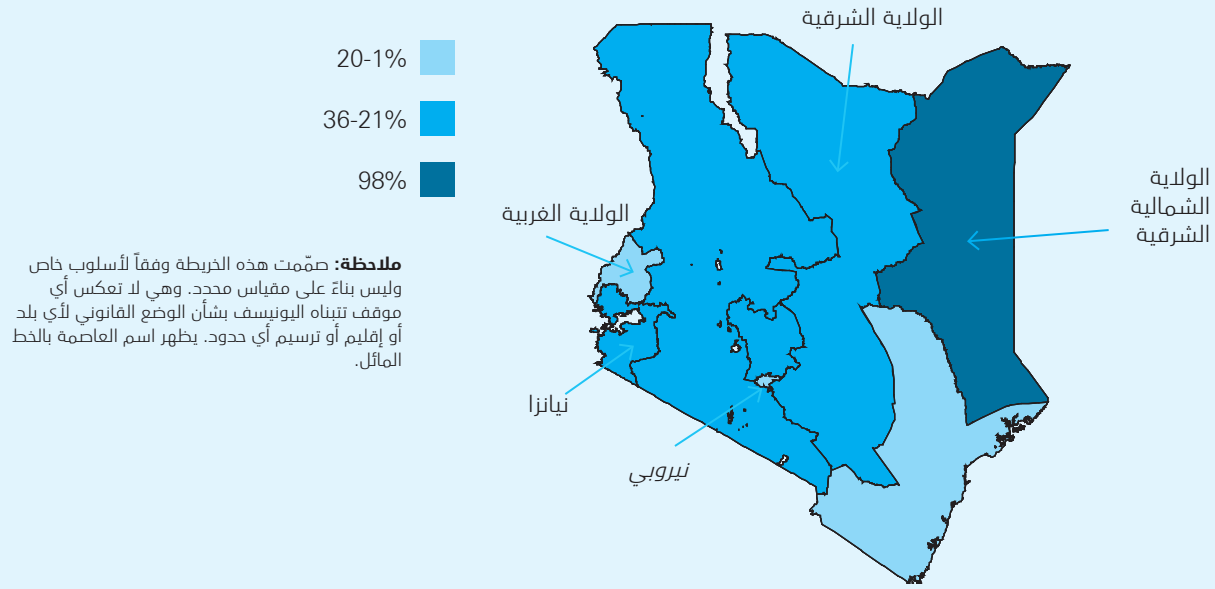

ملاحظة: صمّمت هذه الخريطة وفقاً لأسلوب خاص وليس بناءً على مقياس محدد. وهي لا تعكس أي موقف تتبناه اليونيسف بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو ترسيم أي حدود. يظهر اسم العاصمة بالخط المائل.

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من بيانات مستقاة من الاستقصاء الديموغرافي والصحي لكينيا، 2008-2009

لمحة تاريخية عن الجهود المبذولة في سبيل التخلي عن ختان الإناث

بدأت الجهود الرامية إلى تشجيع التخلي عن ختان الإناث في كينيا في مطلع القرن العشرين. فخلال حقبة الثلاثينيات ندد المبشّرون المسيحيون بالممارسة، ناعتين إياها بـ"الهمجية" فتم حظرها.[143] غير أن التأييد الثقافي والقومي لختان الإناث قد خفّف وقع المبادرات الساعية إلى منعها، فحدّ من أثر هذه الأخيرة بشدة. وقد كتب أول رئيس لكينيا جومو كينياتا أنّ عدداً كبيراً من الغيكويو (مجموعة كيكويو العرقية) كانوا يرتابون بأمر المبشرين ويعتبرون أنهم يحاولون مهاجمة هذه الممارسة القديمة بغرض تفتيت نظامهم الاجتماعي وبالتالي التسريع في فرض الثقافة الأوروبية عليهم.[144] تحول ختان الإناث إلى رمز قوي من رموز الثقافة الأفريقية، وعلى حد قول كينياتا: "إنه جوهر مؤسسة تترتب عنها تبعات تعليمية واجتماعية ومعنوية ودينية هائلة."[145]

خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985) شارك مسؤولون رفيعو المستوى من حكومة كينيا في سلسلة من المؤتمرات التي جددت الجهود الرامية لإنهاء ختان الإناث وأعادت صياغتها. وقد استمرت حركة هجر ختان الإناث بالاشتراك مع الشركاء المحليين ووزارات الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأمم المتحدة.

وخلال السنوات الأخيرة تكثفت الجهود الرامية إلى إنهاء ختان الإناث وتم تطبيق طائفة واسعة من التدخلات والاستراتيجيات والنهج من قبل مجموعة منوعة من المنظمات المحلية والشركاء الثنائيين و متعددي الأطراف.[146] وبحسب ما تشير إليه الأدلة، فمن خلال البرامج التثقيفية المدرسية والمجتمعية، بدأت مجموعة صغيرة متنامية من الفتيات المراهقات، يدركن أن بوسعهن التصدي لهذه الممارسة إذا ما تلقين الدعم من أفراد المجتمع الآخرين. وقد تحولت مسألة وضع حد لختان الإناث الذي يعتبر ممارسة شبه شاملة في بعض المجموعات العرقية من شواغل ومسؤولية المجتمع الواسع، بما في ذلك الجماعات الدينية والحكومة.[147]

السياسات الوطنية والإطار القانوني

تبنت حكومة كينيا موقفاً واضحاً بشأن التخلي عن ختان الإناث وغيره من الممارسات الضارة. ويتجلى هذا الموقف من خلال عدد من المبادئ التوجيهية للسياسات والتشريعات المحددة هي التالية:

- أقر البرلمان في كينيا قانون الطفل (رقم 8 لسنة 2001) الذي يجرّم ممارسة ختان الإناث على الطفلات دون 18 سنة من العمر. وتنصّ المادة 14 من هذا القانون على التالي: "يحظر على أي شخص أن يُخضع للختان أو الزواج المبكر أو أية طقوس ثقافية أو عادات أو ممارسات

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 15-49 سنةً في كينيا موزعة بحسب المجموعات العرقية، 2008-2009

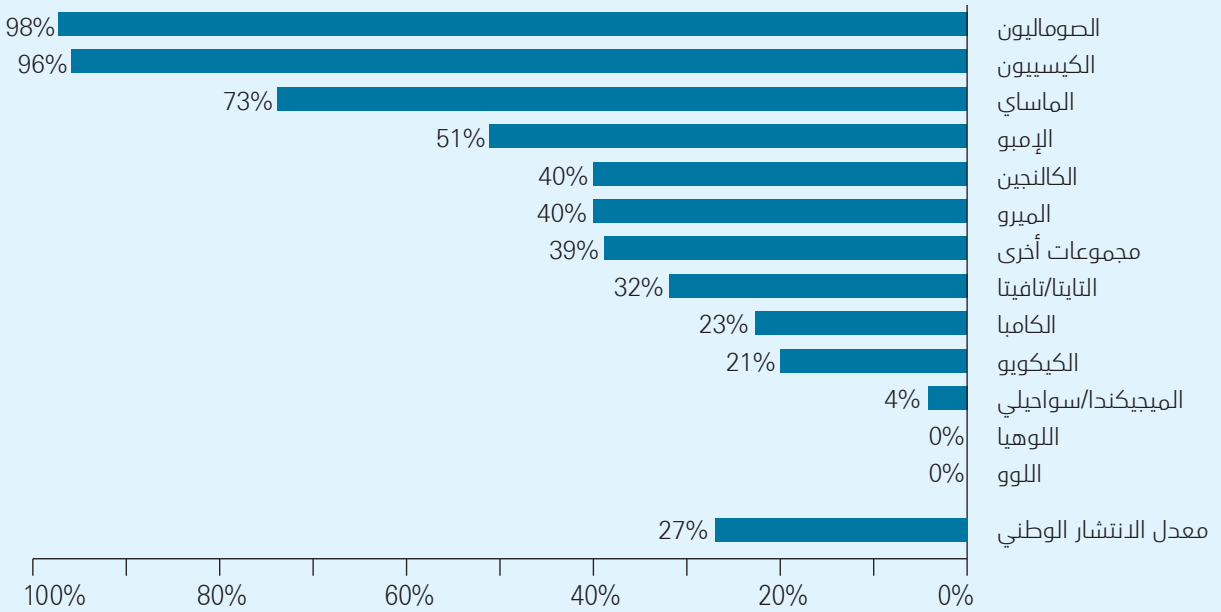

المصدر: إقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من بيانات مستقاة من الاستقصاء الديموغرافي والصحي لكينيا، 2008-2009.

تقليدية من شأنها أن تؤثر سلباً على حياة الطفلة أو صحتها أو رفاهها الاجتماعي أو كرامتها أو نموها الجسدي والنفسي." أما عقوبة إخضاع الطفلة إلى الختان فهي السجن لفترة 12 شهراً ودفع غرامة تبلغ 50000 شلن كيني (حوالي 710 دولارات أمريكية) أو العقوبتان معاً.[148]

- تم اختيار وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية في العام 2005 لكي تهتم بتنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بختان الإناث التي تنفذها الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمانحون والمنظمات الدولية. وهي قد أطلقت خطة العمل الوطنية للتعجيل في التخلي عن ختان الإناث في كينيا (2008-2012).[149]

- في يونيو/حزيران 2009، دعمت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية سياسة كينيا من أجل التخلي عن ختان الإناث التي رفعت إلى مجلس الوزراء.[150]

ويلاحظ تغيير في العادات والقواعد التقليدية كذلك كما يتبين من المواقف التي اتخذها في بعض مناطق البلاد الزعماء التقليديون الذين يمارسون دوراً قوياً ومؤثراً ضمن المجموعات العرقية. خلال أحد التصريحات العامة عن التخلي عن ختان الإناث في أغسطس/آب 2009، قام المجلس الأعلى لنجوري نشيكي المكون من مشايخ أميرو بإدانة ختان الإناث وقرر فرض غرامة على أي فرد من المجتمع في أية من مقاطعات ميرو (الولاية الشرقية) ينفذ الختان أو يشارك فيه.

على الرغم من أن الإصلاح القانوني يشكل خطوة هامة نحو إنهاء ختان الإناث، أسفر تجريم هذه الممارسة في كينيا أيضاً عن نتائج سلبية. حيث أن المضاعفات الطبية المرتبطة بالممارسة لا تبلّغ أحياناً إلى الهيئات الصحية خوفاً من الملاحقة القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه نحو التخفيف من إقامة الاحتفالات العامة يثير التخوف من أن يكون الختان يمارس في السرّ.[151]

© UNICEF Kenya/2009/Zeinab Ahmed

التأثير المحدود لـ"طقوس العبور البديلة"

تعرف إحدى الطرق المستخدمة في كينيا للتشجيع على هجر ختان الإناث بتسمية "طقوس العبور البديلة". وهي طقوس تحل محل مراسم بلوغ سن الرشد والطقوس التكريسية وتشمل شعائر تحافظ على التقاليد بدون أن تنطوي على ممارسة ختان الإناث. ويقتصر التأثير المحتمل لهذا النهج على المجتمعات التي تصحب ختان الإناث بالاحتفالات أو بالفعاليات التشاركية الأخرى. وقد تقلّص تأثيره بعد بسبب اتجاه عدد من المجتمعات نحو ختان الفتيات في سن أصغر مع مراسم وطقوس أقل.

وقد نفذّت مشاريع تستخدم طقوس العبور البديلة للتشجيع على التخلي عن ختان الإناث فكانت لها درجات متفاوتة من التأثير. وقد استنتج تقييم لهذا النهج في العام 2001 أن اعتماد الطقوس البديلة سيكون محدود الأثر ما لم يكن مسبوقاً أو مصحوباً بعملية من التثقيف التشاركي تشرك المجتمع كله في التفكير الجماعي فتؤدي إلى تغييرات في توقعات أعضائه .[152] أما المبادرات التي لم تشرك سوى الفتيات المعرضات لخطر الختان بدلاً من المجتمع بأكمله فلم تشجع على التفكير الجماعي ولم تحفز التغيرات في المواقف والقواعد الاجتماعية. وبشكل عام، فإن طقوس العبور البديلة التي اعتُمدت بمعزل عن العوامل الأخرى، لم تتناول القيم الاجتماعية المرتبطة بختان الإناث. ولذلك بقيت وصمة العار الاجتماعية ترافق عدم الختان كما استمر الضغط على الفتيات لدفعهن للخضوع إلى الختان.

وقام البحث الذي أجري في كينيا والمذكور في هذا *التقرير* باستعراض عدد من التجارب الهادفة إلى تشجيع التخلي عن ختان الإناث.[153] وقد أكد الاستعراض ما خلص إليه تقييم العام 2001 لجهة أن البرامج التي تشمل فقط الفتيات المعرضات للخطر في أنشطة التوعية وفي مبادرات طقوس العبور البديلة لم تحوّل القاعدة الاجتماعية فاستمرت الممارسة داخل المجتمع. في ناروك، على سبيل المثال، تم تأسيس مراكز للإغاثة من أجل توفير المأوى للفتيات الهاربات من الختان ما يشير إلى أن الضغوط الاجتماعية القوية لصالح ختان الإناث قد استمرت في المجتمع، حتى بعد أن قررت الفتيات أنفسهن التخلي عن هذه الممارسة. .

وضمن الطائفة الواسعة من التدخلات والنهج المنفذة في البلاد، هناك مشروع في جنوب غرب كينيا قد أنتج تغييرات مهمة في المواقف تجاه العنف ضد النساء كما أدى أيضاً إلى التخلي الجماعي عن ختان الإناث في المناطق التي شملها التدخل. في الفترة التي أجريت فيها الدراسة لم تكن هناك أدلة موثقة على تأثيره خارج المنطقة الجغرافية المعنية (مقاطعة موسوشو). غير أن ديناميات التغيير ذات الصلة قد بدأت تفعل فعلها في أوساط السكان الذين تناولهم المشروع. وسيتم تفصيل العناصر الرئيسية لهذا المشروع في الصفحات التالية من التقرير.

"النهج المتمحور على القيم": التجربة في مقاطعة موسوشو

مع ما يقرب الـ 130،000 نسمة، موسوشو هي إحدى المقاطعات السبع الموجودة ضمن منطقة كيسيي المركزية في محافظة نيانزا. قبل إدخال الأنشطة الهادفة إلى التخلي عن ختان الإناث في المنطقة، كانت ممارسة ختان الإناث شبه شاملة في مجموعة كيسيي العرقية، وكانت تنفذ عادة على الفتيات التي تتراوح أعمارهنّ بين 3 و8 سنوات.
وقد أطلقت مشروع فولدا-موسوشو في العام 2002 منظمتان يقع مقرهما في فولدا في ألمانيا كانتا تنفذان أنشطتهما في كينيا وهما Vivid Communication with Women in Their Cultures (التواصل الحي مع النساء في ثقافاتهن) ومركز العلوم النسائية العملية المنحى في جامعة فولدا للعلوم التطبيقية وهي مؤسسة بحوث قد ابتكرت ما يعرف بـ"النهج المتمحور على القيمة" [154] من أجل تعزيز التنمية الشخصية وتغيير المواقف وتسهيل التخلي عن ختان الإناث على نطاق المجتمع المحلي. وكان الهدف من هذا المشروع تكوين بيئة آمنة تدعم الأفراد لكي يتخذوا بأنفسهم قرارهم بالتخلي عن ختان الإناث، بعيداً عن أية أحكام وضغوط اجتماعية وذلك بغرض تحقيق التغيير الثقافي.[155]

المصداقية والثقة

كان الأهالي الذين يعيشون في موسوشو والمتخوّفون من ختان الإناث ملهمي مشروع فولدا-موسوشو. فقد تقدموا فردياً وبالسر إلى هاتين المنظمتين غير الحكوميتين وطالبوا بوضع استراتيجيات من شأنها أن تدعم الآباء والأمهات في موسوشو من أجل اتخاذ قرارهم بعدم ختان بناتهم وأن تساعد على الضمان بأن الأشخاص الذين يختارون عدم الختان - كباراً وصغاراً- سيبقون مقبولين في كنف عائلاتهم وعشائرهم ومجتمعهم.

وقد قام المشروع بإشراك المجتمع المحلي بأسره: من الفتيات المعرضات لخطر الختان والأطفال الآخرين كذلك إلى النساء والرجال وشيوخ العشائر وقادة المجموعات النسائية وممارسي الختان سابقاً والمدرسين ومدراء المدارس والعاملين الاجتماعيين والممرضات وقادة الكنيسة والمسؤولين عن التعليم في المنطقة والمقاطعة وموظفي قطاع الصحة في المقاطعة والسياسيين بما يشمل مفوضي المحافظة ونواب البرلمان ووزراء الحكومة. وبما أن الرجال يسيطرون على معظم جوانب حياة المرأة وبما أنهم يتخذون القرارات الكبرى في موسوشو فقد اشترك الرجال والفتيان من المراحل الأولى في جميع الأنشطة فأدوا دوراً نشطاً.

كجزء من أنشطتهما، قدمت المنظمتان غير الحكوميتين الدعم اللازم لبناء مركز للتواصل والصحة ما لبث أن تحول إلى نقطة معروفة للتجمعات تعقد فيها الاجتماعات والحلقات الدراسية والجلسات الاستشارية. ويستضيف المركز البرامج التثقيفية التابعة للمشروع، المبادرات المجتمعية الأخرى ويضطلع بدوره كمركز للمعلومات كذلك.

فتح النقاش حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

قام مشروع فولدا - موسوشو بتحديد القادة المحليين الرئيسيين الذين يرغبون في المشاركة في البرامج المجتمعية التي تتناول الصحة الإنجابية والجنسية والحقوق. ويشارك هؤلاء القادة في دورة تدريبية تمتد لثلاث سنوات ونصف السنة وتدرس الآثار الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية لختان الإناث. [156] كما تشجع على التفكير في البنى الأساسية الكامنة والعلاقات بين الجنسين التي تدعم تلك الممارسة وتشارك المعارف المتعلقة بقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتحليل الجسم البشري والنظافة وفيروس نقص المناعة البشرية والوقاية من الإيدز وحقوق الإنسان وغيرها من المواضيع التي تهم الأفراد والأسر والمجتمعات. وفي ختام البرنامج التثقيفي يخضع المشاركون إلى امتحان قبل تخرجهم.

ويستخدم النهج المتمحور على القيم في كافة المبادرات التثقيفية التابعة للمشروع. [157] ويقوم هذا النهج على قناعة بأن الأفكار لا يجب أن "تفرض" على المشاركين فمن خلال

الحوار المفتوح يتم تشجيع المشاركين على اتخاذ قراراتهم المدركة ضمن بيئة غير قسرية. ويستند هذا النهج على واقعة أن التغيير الثقافي في المجتمع المعين يبدأ مع الفرد ويشمل الإمكانات الفردية والتنمية الشخصية.[158]

ومن خلال تشجيع الحوار حول ختان الإناث - وحول قضايا حساسة أخرى كذلك بما في ذلك العنف القائم على أساس الجنس - يشجع النهج المتمحور على القيم المجتمعات المحلية على احترام حقوق الإنسان ويوجه الرجال على تقدير النساء كونهن مساويات لهم. ويتم التشجيع على احترام المرأة من خلال التفكير في البنى الأبوية القائمة.

في البرنامج التثقيفي الأول الذي تم تنظيمه دعي حوالي 210 مدرسين ومدراء مدارس (موزعين مناصفةً بين إناث وذكور) من المدارس السبعين المنتشرة في المقاطعة، من أجل المشاركة في البرنامج التدريبي للمشروع. وقد وقع الاختيار عليهم بفضل ما لديهم من نفوذ ومصداقية في المجتمع ولأنهم في وضع جيد لتبادل المعرفة المكتسبة حديثاً مع الشباب من خلال المدارس. كما كان هناك اعتقاد بأنهم قد يصبحون قدوة مهمة حين ستتغير مواقفهم وسلوكياتهم.

في غضون ثلاثة أشهر كانت المجموعة الأولى من المدرّسين ومن مدراء المدارس قد اكتسبت معلومات دقيقة وموثوقة متعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بما في ذلك ختان الإناث. فقام المدرسون ومدراء المدارس أولاً بمشاركة هذه المعلومات مع أقربائهم. وقد صرحوا عن اقتناعهم بأن كل فتاة تولد كاملةً وبأنها تملك الحق بأن تنمو كامرأة بمنأى عن أي ضرر جسدي.

وحين بدأ المدرسون يشعرون بارتياح أكبر في إطلاق المناقشات وإدارتها حول وضع حد للممارسة وحين راحوا يتعرفون على مواضيع جديدة من خلال حصص التثقيف المتواصل، نشروا هذه المعرفة المكتسبة حديثاً من خلال الشبكات الاجتماعية وفي المدارس.

ويبدو أن العديد من المدرسين لم يلتزموا فقط بالتخلي عن ختان الإناث بل غيّروا سلوكهم في منازلهم من نواح أخرى فراح الرجال يؤدون المهام التي كانت تعتبر تقليدياً من مسؤولية المرأة بما في ذلك جلب المياه والعناية بالأطفال والطهي. وقد أدرجت هذه المعارف في المناهج الرسمية في المدارس. وبدأ الفتيان والفتيات من المدارس الابتدائية والثانوية يشاركون بانتظام في عملية التغيير هذه. فتعلم الأطفال أموراً حول قضايا تتراوح بين الجنس وأدوار الجنسين إلى النظافة الشخصية ومنع الحمل فإلى الأمور التي تشكّل السلوك المحترم. كما نظم المدرسون لقاءات مع الأهالي ومع زملائهم لإشراكهم في عملية التحول. ومن ثم أطلق المدرسون مناقشات في تجمعات عامة أخرى مع التركيز على التغيير في السلوك والمواقف التي تعزز الرفاه الجسدي والنفسي للفتيات والنساء.

وقد تحدث الكثير من المدرسين عن هذه القضايا في الـ"بارازا" (أي المجالس العامة لشيوخ العشائر والسلطات الإدارية) وبما أن هؤلاء القادة يمارسون دوراً نافذاً داخل كل مجموعة عرقية في كينيا فقد كان إشراكهم عاملاً حاسماً. ومع مرور الوقت زاد الاهتمام بالتخلي عن ختان الإناث وبالمواضيع الأخرى ذات الصلة بالعنف الجنسي والصحة والحقوق الإنجابية فشارك حوالي 270 زعيماً محلياً (السلطات الإدارية وشيوخ العشائر وممارسو ختان الإناث وقادة المجموعات النسائية ومجموعات كنسية وشبابية) - نصفهم من الذكور ونصفهم الآخر من الإناث - في برنامج تثقيفي غير رسمي على مدى 18 شهراً ونال 90 في المائة من المشاركين شهادات في ختام هذا البرنامج.

وكانت الظاهرة الملفتة أن لا الرجال ولا ممارسو ختان الإناث قد وصموا بالعار أو نبذوا عند تناولهم موضوع التخلي عن ختان الإناث.وقد أدى الحوار المفتوح وأساليب التعليم إلى تشجيع التفكير والتحليل المشتركين، ما أدخل وجهات نظر ثقافية لم يسبق للمجتمع المحلي أن أخذها في عين الاعتبار من قبل.

كما قد تم تأسيس ممارسة تساعد على ضمان عدم استبعاد أية فتاة من مجتمعها. وتم تشجيع الفتيات المختونات على أن يصبحن بمثابة حارسات للفتيات اللواتي قررن عدم الخضوع إلى الختان فيرافقنهن خلال المراحل المختلفة من المسار . ومن الإيجابيات الأخرى، أن الأمر ساهم في تخفيف التوتر داخل الأسر التي تعرضت فيها البنات الأكبر سناً إلى تلك الممارسة.

تنظيم الفعاليات العامة

في منتصف برنامج تدريب المدرسين، قرر المرشدون تنظيم فعالية عامة كبرى للترحيب بانضمام بناتهم إلى عملية التخلي عن ختان الإناث وقد أصبح يعرف ذلك بـ"النمو الجديد في ثقافتنا". في ديسمبر/كانون الأول 2004 عقدت أول فعالية عامة للاحتفال بقبول 2000 فتاة غير مختونات كأعضاء كاملين في مجتمع كيسيي. وبلغ الأمر ذروته مع إقامة حفل حضره 10 آلاف شخص من ضمنهم عدد كبير من الوجهاء، كرّم أهالي الفتيات الذين قرروا مع بناتهم التخلي عن ممارسة الختان.

وتعتبر الاحتفالات شكلاً من الإقرار الاجتماعي العلني، وهي تعبّر عن احترام التحول الشخصي الذي حققه كل فرد خلال عملية التخلي عن ختان الإناث. ويحضر تلك الاحتفالات ممثلو السلطات الإدارية في المقاطعة وفي المحلة، وشيوخ العشائر ومسؤولون رفيعو المستوى وممارسون سابقون للختان وغيرهم من أفراد المجتمع. وتتسلم الفتيات خلال الاحتفال شهادات تحمل عبارة "أنت الآن "أومويسيكي!" التي تؤكد بأن الفتيات قد قُبلن بصورة رسمية وكاملة كأفراد في مجتمع كيسيي وأن بوسعهن "البقاء كما خلقهن الله". وتحظى هذه الوثيقة بالتقدير الشديد من جانب الفتيات وذويهن وغالباً ما يحتفظون بها داخل صندوق معدني موصد إلى جانب شهادة ميلاد الطفلة وغيرها من الوثائق الهامة.

وخلال إحدى الفعاليات الكبرى في العام 2005 وأمام الآلاف من أفراد مجموعة كيسيي العرقية، قام حوالي 50 ممارساً سابقاً للختان قد شاركوا في البرنامج بالإدلاء بقسم بألا يعاودوا ممارسة الختان على الفتيات بعد اليوم. كما أسسوا ما يعرف بـ"مبادرة الختّانين السابقين" التي تقضي مهمتها بتحفيز الآخرين على هجر هذه الممارسة. في نهاية العام 2008 ضمت مبادرة الختّانين السابقين حوالي 100 ممارس سابق للختان.

وبين العامين 2002 و2008، نظمّ مشروع فولدا – موسوشو 52 فعاليةً عامةً حضرها عدد كبير من أفراد المجتمع. وفي العام 2008، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لولادة المشروع، نُظمت احتفالات عامة في المواقع الفرعية الـ14 من مقاطعة موسوشو. وقد مارست تلك الفعالية تأثيرها على المناطق المحيطة وأدت دوراً مهماً في استرعاء الانتباه إلى قضايا المساواة بين الجنسين وإلى النُهُج التي يعمل المشروع على نشرها والتي نجحت في تحويل المد الثقافي ضد ختان الإناث.

دور الشبكات الاجتماعية

يكمن أحد أسرار نجاح المشروع في أنه قد نشر التغييرات الاجتماعية والثقافية الناشئة من خلال التأثير المضاعف

فحفز الاهتمام بالمعارف الجديدة والطلب عليها وشجع المشاركة الناشطة من مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات. شاركت مجموعة فرعية أولى من المجتمع المحلي في النشاط وتشجعت على نشر المعارف الجديدة على الآخرين الأمر الذي أثار المناقشة والتفكير. وتسببت التغيرات الفردية بإطلاق شرارة للتغييرات الاجتماعية الأوسع نطاقاً إذ قام كل شخص بالتأثير في السياق المحيط به عن طريق الشبكات الاجتماعية الخاصة به.

وبادرت المجموعة الأولى من المدرسين ومدراء المدارس إلى مشاركة معارفهم وسلوكهم المكتسبة مع أفراد الأسرة والطلاب وقادة المجتمع. وقد شجع ذلك الأمر قادة المجتمع على المشاركة في البرامج التثقيفية ما وسع بالتالي نطاق تأثير البرنامج. وأصبح هؤلاء مدافعين مدركين عن التغيير الثقافي وشعروا بضرورة نقل المعارف إلى عائلاتهم وأحيائهم وعشائرهم. وبفضل الدعم الذي قدمه زعماء المجتمع هؤلاء، تأسس ما يعرف بـ"مدارس الأهالي" التي تعلّم المساواة بين الجنسين للأهالي الشباب في المواقع الـ14 كافة في موسوشو. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2008 كان 700 شخص تقريبا من الأهالي الشباب قد أكملوا أول برنامج مدته 6 أشهر لدى مدرسة الأهالي.

ولم تؤد مرونة مشروع فولدا - موسوشو فقط إلى إطلاق شرارة التغيير بل أتاحت أيضاً الاستجابة للقضايا الاجتماعية والثقافية المستجدة وتكييف الأنشطة وفقاً لها. والحقيقة أن الرغبة في نشر المعارف الجديدة خارج إطار الحلقات الدراسية والدروس المنظمة في المدرسة قد صدرت عن المشاركين أنفسهم الذين شعروا بالحاجة إلى مساعدة مجتمعهم على استشفاف الإمكانيات الجديدة. لم يكن هناك أي تخطيط مسبق لهذا النشاط ولكن المشروع كان مصمماً بطريقة تتيح إدخال عناصر ومبادرات جديدة إليه من أجل تلبية احتياجات الناس.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميات الاجتماعية

في العام 2002، كان مجتمع كيسيي يعتبر أحد أكثر المجتمعات معارضةً للتخلي عن ختان الإناث في المقاطعة. ولكن في مطلع العام 2009، أفيد عن وجود حوالي 16500 من الفتيات المعرضات للختان اللواتي لم يخضعن إلى العملية وعن أن آلاف العائلات قد أعربت عن التزامها إنهاء تلك الممارسة. وتدل هذه الرغبة في العزوف عن الممارسة القديمة تلك على أن القاعدة الاجتماعية المحيطة بالممارسة في المجتمع قد تغيّرت؛ وقد أصبح الأفراد والعائلات يدركون وجود تأييد واسع لقرارهم بعدم ختان الفتيات وأنهم سيبقون أعضاء مقبولين في المجتمع على الرغم من ذلك.

وقد اكتشف المشروع أن أفراد مجتمع كيسيي الذين يعيشون خارج المقاطعة، كانوا لا يزالون معترضين على هجر ختان الإناث على الرغم من أن ظاهرة التخلي في موسوشو قد ألهمت جماعات كيسيي الموجودة في المناطق المحيطة.

وقد عاد مشروع فولدا-موسوشو بالنفع على المجتمع المحلي بالعديد من الطرق الأخرى. فمع توسع المشروع، راح عدد أكبر من الأفراد يتحمل المسؤولية عن تنمية مجتمعاتهم مثلاً من خلال إنشاء نواد للشباب ومدارس للأهالي الشباب من أجل دعم عملية التحول والتشجيع على استدامتها.

الخلاصة

يركز النهج الذي اعتمد في موسوشو على التفكير الفردي وعلى التغيير الشخصي الذي يتحقق وينتشر تدريجياً من خلال النقاشات ليشمل بالتالي المجتمع بأكمله. وتتسم أنشطة التوعية والبرامج التثقيفية بشموليتها وهي تشجع الحوار والتفكير والتنمية الشخصية. ويبدو أن النهج المتمحور على القيم يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق التغيير الاجتماعي والتخلي التدريجي عن الممارسة في المنطقة المشمولة بالمشروع. عبر التركيز على حقوق الإنسان والقيم الثقافية المحلية ومناقشة المشاكل الفردية والاجتماعية، ترشد المداولات الأفراد في مرحلة أولى إلى التفكير في آفاق جديدة لأنفسهم ومن ثم إلى الاضطلاع بمسؤولية إشراك مجتمعاتهم في العملية.

ويشارك زعماء المجتمعات والمواطنون وكذلك الفتيات المختونات بشكل كامل في العملية وتسنح لهم الفرصة للتعبير عن رأيهم ولأن يكونوا مروجين فاعلين للتحول الحاصل في مجتمعهم. من شأن هذا النهج أن يوسع قدرة الناس على ممارسة قيمهم وتطلعاتهم. وبفضل الاستراتيجية التي تقضي بإشراك الشبكات الاجتماعية، تتوسع دائرة التغيير من مستوى الفرد إلى مستوى المجتمع الأوسع.

السودان

السياق

لختان الإناث جذور متشابكة ضاربة في عمق التقاليد الاجتماعية والثقافية في المناطق الشمالية للسودان.[159] وهو يعكس أيضاً الإجحاف الصارخ الذي يشوب وضع النساء والفتيات. ويرتبط ختان الإناث بشكل وثيق بحشمة الفتاة وأخلاقها وشرف عائلتها فتعتبر الفتيات المختونات محترمات وعفيفات ونقيات أخلاقياً، كما يسود الاعتقاد بأن ختان الإناث يجعل الفتيات صالحات للزواج. وفي المناطق التي تتسم بأنظمة القربى الوطيدة - حيث الموارد، بما فيها الأراضي، تكون مشتركة بين الجميع- تعتبر القيم والعادات المحلية ذات أهمية حيوية ويوجد نظام معقد للمكافآت والعقوبات يطبق على الأشخاص الذين يمتثلون لتلك التقاليد أو يعارضونها. وعلى امتداد التاريخ كانت الفتيات اللواتي يخالفن التقاليد يوصمن بالعار وينبذن من المجتمع. وكثيراً ما يرتبط عدم الختان بسوء التصرف، وتستخدم مصطلحات مهينة لتعييب الفتيات غير المختونات ومنها كلمة "قلفة" التي ترتبط بالدناءة والدعارة.

نطاق ختان الإناث

مع معدل انتشار يبلغ 89 في المائة، يعتبر ختان الإناث ممارسة موجودة على نطاق واسع في كل مناطق شمال السودان، وهي في كثير من الأحيان تتم بأشكالها القصوى. غير أن هناك اختلافات في انتشاره ونوعه والعادات المرتبطة به التي تتغير بحسب الأقاليم والمجموعات العرقية .[160] تخضع الفتيات إلى الختان عادةً بين سنّي الـ5 سنوات والـ11 سنة.

وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بجنوب السودان غير متوفرة، فمن الأرجح أن معدلات ختان الإناث تكاد لا تذكر في هذه الولايات. ومع أن البيانات تشير الى عدم حدوث أي تغيير تقريباً في نسبة انتشار ختان الإناث في شمال السودان منذ التسعينيات وعدم حصول أي تغيير يذكر في الفئات العمرية كافة، فيبدو أن المواقف قد بدأت تتغير وأن تأييد ختان الإناث آخذ في الانخفاض. في العام 2006 إعتبرت 51 في المائة من النساء في الفئة العمرية 15-49 سنةً بأن على ختان الإناث أن يستمر، مقارنة بـ 79 في المائة في فترة 1989-1990. كما تراجعت نية النساء في إخضاع بناتهن إلى الختان بشكل ملحوظ خلال الأعوام الـ16 الماضية: فقد قالت 54 في المائة من النساء المتزوجات في العام 2006 إنهن يعتزمن إخضاع بناتهن إلى الختان مقارنةً بـ 82 في المائة من النساء في الفترة 1989-1990.[161]

لمحة تاريخية عن الجهود المبذولة في سبيل التخلي عن ختان الإناث

أطلق الزعماء السياسيون والدينيون، بدعم من أطباء ومسؤولين في الإدارة الاستعمارية البريطانية الجهود الأولى لتشجيع التخلي عن ختان الإناث في السودان خلال الثلاثينيات. ولكن لم تتكون الحركة الاجتماعية لإنهاء الممارسة إلا في أواخر السبعينيات. وقد استمدت هذه الحركة زخمها بدرجة كبيرة من المنظمات غير الحكومية المحلية ومن الحالات الفردية للفتيات اللواتي لقين حتفهن أثناء خضوعهن إلى الختان. وقد شددت معظم المجموعات على المخاطر الصحية والطبية المترتبة على ختان الإناث وكان تأثير أنشطتها محدوداً. وحين راحت منظمات المجتمع المدني تشارك في الحركة وحين لفتت الانتباه إلى مخاطر ختان الإناث، بدأت حكومة السودان تبدي مزيداً من الاهتمام بهذا الموضوع فاستضافت عدداً من المؤتمرات الإقليمية

معدلات انتشار ختان الإناث لدى النساء في الفئة العمرية 15-49 سنةً في السودان موزعة بحسب الولايات، 2006

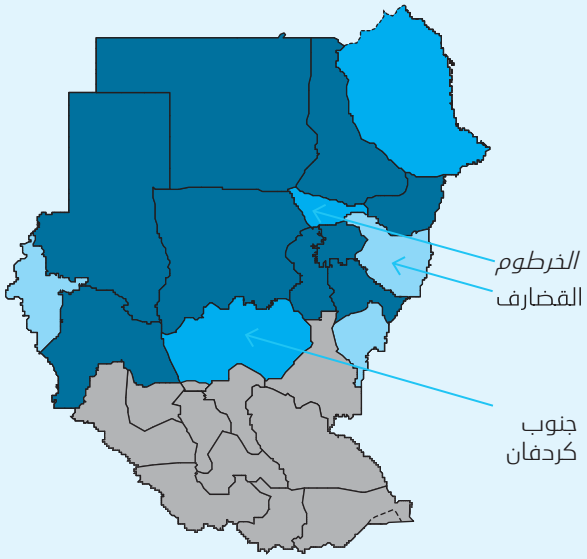

ملاحظة: صمّمت هذه الخريطة وفقاً لأسلوب خاص وليس بناءً على مقياس محدد. وهي لا تعكس أي موقف تتبناه اليونيسف بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو ترسيم أي حدود. يظهر اسم العاصمة بالخط المائل.

المصدر: اقتبسها قسم الإحصاء والرصد، شعبة السياسات والممارسات، اليونيسف، نيويورك، من بيانات مستقاة من استقصاء الصحة الأسرية في السودان، 2006.

التي وضعت مسألة ختان الإناث في إطار السياق الأوسع لحماية حقوق الطفل في السودان. ومنذ ذلك الحين، تطورت الاستجابة الوطنية، وخلال السنوات الأخيرة أثبتت الحكومة عن المزيد من الالتزام بدعم التخلي عن ختان الإناث بأشكاله كافةً.

واليوم في السودان، ينتشر التشجيع على التخلي عن ختان الإناث على جميع المستويات - من المستوى المجتمعي المحلي إلى الولايات فالمستوى الوطني ككل، وذلك على الشكل التالي:

- تستخدم الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي التثقيف في مجال حقوق الإنسان والحوار المجتمعي وتوفير الخدمات لكي ترشد المجتمعات المحلية عبر مراحل العمليات التشاركية التي تنطوي على التعلّم وبناء التوافق وتُبنى الثقة عن طريق إشراك القادة المحليين واعتماد الأنشطة التنموية التي اعتبرتها المجتمعات المحلية بنفسها على أنها من الأولويات.

- يطبّق عدد من السياسات الوطنية العامة والسياسات الخاصة بالولايات من أجل حماية أشمل لحقوق النساء والأطفال، وتبذل حالياً جهود لإقرار قوانين تجرّم جميع أشكال ختان الإناث. وقد أطلقت حملة إعلامية وطنية كذلك من أجل تعزيز مكانة عدم الختان في أنحاء البلاد وتغيير المواقف تجاه الممارسة. وتقوم جهات فاعلة عدة بتنفيذ طائفة واسعة من التدخلات التي ساهمت في حفز القرارات الفردية والمجتمعية بالتخلي عن هذه الممارسة.

وتشارك حكومة السودان في حملة التخلي عن ختان الإناث في المقام الأول من خلال المجلس القومي للطفولة الذي ينسق جميع البرامج الخاصة بالأطفال، ومن خلال وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل.[162] تنفذ المبادرات الحكومية المتعلقة بالتخلي عن الختان بدعم من منظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية المانحة.[163] وتقوم شبكة تشمل المنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات بتشجيع مشاركة الشباب والأطفال والنساء والزعماء الدينيين في أنشطتها على الصعيدين الوطني والمجتمعي.

السياسات الوطنية والإطار القانوني

أدرج التخلي عن ختان الإناث في عدد من السياسات والقوانين الوطنية، مثل السياسة القومية للسكان(2002) وقرار المجلس الطبي رقم 366 (2003) الذي حظر على الأطباء ممارسة أي شكل من أشكال ختان الإناث، وسياسة تمكين المرأة (2007) والقرار رقم 29 الصادر عن المجلس الوطني (2007) الذي يدعو إلى تشريع يحظر ختان الإناث. وقد أدت السيدة الأولى للسودان دوراً قيادياً هاماً في صياغة سياسة وطنية باتجاه التخلي عن هذه العادة.

وقد أدرجت الاستراتيجية القومية للتخلي عن ممارسة ختان الإناث خلال جيل واحد (2008-2018) في الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية للطفولة التي وضعتها الحكومة للفترة 2007-2011. وتوسع الاستراتيجية الإطار الزمني للخطة الوطنية إلى ما بعد العام 2011 وتضع مسألة ختان الإناث في سياق حقوق الإنسان وتحدد القطاعات الرئيسية والشركاء لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى التخلي عن ممارسة ختان الإناث. وقد أسست أيضاً هيئات مختلفة داخل وزارات الرعاية الاجتماعية والتربية والصحة والعدل من أجل تنسيق المبادرات.

ونجح دعاة التخلي عن ختان الإناث في إدراج مادة تنص على حظر الممارسة في قانون الطفل في السودان وهي قد رفعت إلى مجلس الوزراء في يناير/كانون الثاني 2008. ولكن المادة لم تدرج في الصيغة النهائية لقانون الطفل وعلى الرغم من أنها تحظر وتجرّم الزواج المبكر وغيره من الممارسات الثقافية والاجتماعية الضارة، فهي لا تشير تحديداً إلى ختان الإناث. وقد جرت محاولات أخرى لتجريم ختان الإناث بما في ذلك إدراج ختان الإناث في القانون الجنائي (2008) وفي قانون الصحة العامة القومي (2007). ولكن المقاطع التي تحظر ختان الإناث قد حذفت من قبل البرلمان قبل أن يقوم بالمصادقة على التشريعين.

ولعل أوسع مبادرات تجريم ختان الإناث نطاقاً في السودان هو القانون القومي حول ختان الإناث الذي تمت صياغته في العام 2007 من قبل لجنة حكومية. ولا يعتبر هذا القانون الممارسة غير قانونية وحسب بل هو يجرم الترويج لختان الإناث وهو يفصل الإجراءات المطلوبة للتّخلّي عنه. بيد أن القانون لم يرفع بعد إلى مجلس الوزراء للنظر فيه.

وعلى الرغم من أن ختان الإناث لم يحظر على الصعيد الوطني ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2008 أقر أول تشريع على مستوى الولايات لحظر الممارسة من قبل حكومة ولاية جنوب كردفان. وهو يتألف من قانونين منفصلين على مستوى الولاية: أي قانون الطفل الذي يحتوي مادة تجرّم ختان الإناث وقانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث الذي يعتبر كلاً من الممارسة والتشجيع عليها غير مشروعين. في يوليو/تموز 2009 قامت ولاية القضارف أيضاً بإقرار قانون يحظر هذه الممارسة. وقد شكل إنفاذ هذين القانونين سابقةً ومن المتوقع أن يشجع إقرار تشريعات وطنية من هذا القبيل.

المصداقية والثقة

في حين ساعدت عملية الإصلاح السياسي والقانوني على صياغة الحوار الوطني حول ممارسة ختان الإناث، فإن مبادرات المجتمع المدني قد أطلقت شرارة التغيير في المجتمعات المحلية. أمّا وصف وتحليل العمل على المستوى المجتمعي في هذا القسم فيستند بصورة أساسية إلى تقارير تتعلق بتجربة منظمتين غير حكوميتين هما: جمعية "إنتشار" الخيرية[164] و الرعاية العملانية السريعة والخدمات العلمية (ROCSS).

وقد طبقت التدخلات على مستوى المجتمعات في كلا البرنامجين وذلك من خلال الهيئات القائمة في المجتمعات المحلية. فقاد المناقشات حول ختان الإناث رؤساء القرى وأعضاء المجالس القروية والزعماء الدينيون ومقدمو الرعاية الصحية وغيرهم من الأعضاء النافذين في المجتمع الذين يتلقون التدريب المعمق لتعزيز معارفهم بشأن ختان الإناث وغيره من المسائل المتعلقة بحماية الأطفال. وهم يتلقون التدريب أيضاً على تقنيات تيسير المناقشات المجتمعية ولا سيما حول كيفية تشجيع الحوار بين الأجيال الأكبر والأصغر سناً وبين الرجال والنساء. كان الاعتماد على شخصيات المجتمع الموثوقة من أجل تقديم المعلومات والأفكار الجديدة هاما من أجل إطلاق الحوار مع الأشخاص الذين يشككون عادة في نية الغرباء عن مجتمعهم.

وتبنى الثقة أيضاً من خلال المشاريع التنموية التي تلبي احتياجات المجتمع الأساسية. وقبل تقديم موضوع ختان الإناث يطلب من المجتمعات تحديد الأولويات والمشاريع

© UNICEF/NYHQ2009-1503/Kate Holt

التنموية التي من شأنها أن تعود بالفائدة على المجتمع بأكمله وعلى الأفراد كذلك في مجالات متعددة من حياتهم. وغالباً ما يتم التركيز بشكل خاص علي المشاريع التي تساعد النساء على تطوير المهارات والتي تدرّ الدخل. وتعود المشاريع التنموية الجديدة بالفوائد بما في ذلك المياه النقية والكهرباء والخدمات الصحية والقروض الصغرى ومراكز رعاية الأطفال. ويؤدي توفير الخدمات الملحة التي يحددها أفراد المجتمع إلى تعزيز حسهم بالملكية والثقة، وهكذا حين تنطلق المناقشات حول ختان الإناث سيعتبرها الناس كطريقة مختلفة لتحسين رفاه المجتمعات بدلاً اعتبارها وسيلةً لتقويض تقاليدهم.

فتح النقاش حول ختان الإناث

خلال السنوات الأخيرة، لوحظ في مناطق كثيرة من السودان أنّ موضوع ختان الإناث لم يعد من المواضيع المحرمة على النقاش. فقد بدأ الناس يثيرون التساؤلات حول ختان الإناث في المحافل العامة، بما في ذلك على الإذاعات وفي أحاديثهم الخاصة داخل الأسر وبين الأزواج والزوجات وبين الشيوخ والشباب.

ويستعين برنامجا "إنتشار" وROCSS بالتثقيف التشاركي في مجال حقوق الإنسان من أجل زيادة معرفة الناس بشأن ختان الإناث، ومن أجل طرح القضية على العلن. وعلى الرغم من أن التدخلين يختلفان من ناحية التفاصيل، فكلاهما مصمم للمساعدة على تعزيز الحوار المجتمعي والنظر في المعتقدات والقيم. يشجع الحوار المجتمعي المناقشات حول مزايا وعيوب الممارسات الحالية وهو يمكّن المشاركين من استكشاف البدائل الممكنة. أما الهدف من البرنامجين الذين يدومان لفترة تتراوح بين سنتين و3 سنوات عادة فهو إرشاد المجتمعات المحلية إلى إيجاد الحلول الخاصة بها عن طريق زيادة الوعي والالتزام الجماعي بحقوق الإنسان. وتعقد الدورات على مستوى المجتمع في المدارس ومخيمات المهجرين وفي مراكز الشباب. وهي تعقد ثلاث أو أربع مرات كل أسبوع لمدة 2-3 ساعات ويحضرها رجال ونساء وفتيان وفتيات إما بشكل منفصل وإما معاً، وفقاً للنهج الذي تطبقه المنظمة الأهلية المعنية.

وتتناول البرامج موضوع ختان الإناث في إطار تثقيفي أوسع يشمل طائفةً من المسائل بما فيها الصحة والنظافة الشخصية والتغذية وصحة الأم ورعاية الطفل وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وزواج الأطفال وحقوق الإنسان وغيرها من المواضيع التي تهم المجتمع. وتقدم إلى المشاركين كذلك دروس في المحاسبة ومحو الأمية وإدارة المشاريع التجارية الصغيرة وتوليد الدخل. وقبل تناول المواضيع الحساسة مثل ختان الإناث وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومشاركة المرأة وتمكينها، يتعرّف المشاركون إليها في الغالب من خلال التمثيليات والأغاني والقصص والقصائد والفولكلور والرقص والأساليب الأخرى التي لا تشعرهم بالتهديد.

في البداية، كان الحديث عن ختان الإناث لا يتعدى قاعات الدروس أو التجمعات العامة مثل الفعاليات أو ورش العمل وذلك بعد أن يكون الوسطاء قد أثاروا الموضوع وقاموا بتوجيه الحديث. كما كان يتم تشجيع المشاركين على حفز النقاش داخل أسرهم وأثناء التجمعات العامة المختلفة مع أقرانهم ومع زعماء المجتمع الموثوقين. ولكن مع مرور الوقت، أصبحت المناقشات أكثر انتشاراً وأصبحت الأحاديث تنشأ بصورة عفوية جراء سماع الأخبار أو الأحداث المحلية مثل وفاة فتاة ما بسبب الممارسة أو سماع حديث لإمام أثناء الصلاة. في الحالات الأخرى، يتحدث الناس عن ختان الإناث بعد الاستماع إلى برنامج إذاعي خاص بمجتمعهم يكون قد سلط الضوء على هذه المسألة. ويشجع الحوار المتواصل الناس على التعبير عن الالتباس الذي يخالجهم وطرح الأسئلة، ما يتيح نشوء وجهات نظر جديدة وخيارات سلوكية جديدة.

إقتراح حلّ بديل: حملة "سليمة"

كان التوصل إلى عبارة إيجابية تشير إلى الفتيات غير المختونات بمثابة خطوة حاسمة في إطار اقتراح بديل مجد للختان. ومع اعتبار هذا الأمر كهدف أول، قامت حكومة السودان بتصميم وإطلاق حملة إعلامية وطنية. فتعاون شعراء وفنانون ومنظمات غير حكومية مع الحكومة من أجل تصميم الحملة والبحث عن عبارة جديدة لوصف البديل. وتعني كلمة "سليمة" بالعربية الكمال والخلو من الضرر ومن الأذى والاكتمال، فوقع الاختيار عليها في النهاية من أجل وصف الأنثى غير المختونة. ومن المزايا الإضافية أنّ كلمة "سليمة" يمكن أيضاً أن تستخدم كإسم لفتاة.

إنطلقت حملة "سليمة" الوطنية في شهر مارس/آذار 2008 وهي تستخدم الثقافة المحلية بما في ذلك اللغة التقليدية والموسيقى والشعر والأغاني والرقص والرسم من أجل تعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية التي تدعم رفاه الأطفال. واستنادا إلى التقاليد المحلية، تسلط الحملة الضوء على أهمية الرعاية الأبوية والحنان وفخر العائلة. وهي تثير موضوع ختان الإناث أيضاً ضمن الإطار الواسع لحماية الطفل والمساواة بين الجنسين.

وقد انطلقت حملة "سليمة" بمرحلة تحضيرية (2008-2009) وزعت خلالها معلومات ومواد تثقيفية وإعلامية مثل الملصقات والقمصان والشالات على نطاق واسع. وتم تدريب وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ونقاط الاتصال والموظفين الأساسيين الآخرين على الحملة الجديدة وتعلموا كيفية تعزيز استعمال الوسائط المتعددة. في ديسمبر/كانون الأول 2009 إنطلقت الحملة على شاشات التلفزة الوطنية وإذاعة المجتمع المحلي.

وإذ تركزت على فكرة رئيسية واحدة مفادها أنّ "كل بنت تولد سليمة. دعوها تنمو سليمة"، نشرت الحملة المصطلحات الجديدة بدون أن تربطها صراحةً بختان الإناث. وهذا الإعلان البسيط يؤكد أن "سليمة" هي الحالة الطبيعية للفتيات وقد نشر الفكرة عبر مزيج من الرسوم الفنية المختلفة التي تظهر فيها فتيات رضيعات مدثرات بالثياب التقليدية الملونة. وخلال المراحل اللاحقة من الحملة أصبحت قضية ختان الإناث تدريجياً أكثر صراحة وراحت الحملة تعرض مجموعة واسعة من الأسباب التي تشرح أهمية حماية الفتيات من هذه الممارسة. أما أفكار "سليمة لأن..." التي تم تطويرها من خلال مناقشات مجموعة التركيز فتكرر وتعكس الخطاب اليومي للأهالي الذين تخلوا بالفعل عن هذه الممارسة. وتقوم سلسلة من الصور التي تضم رجالاً ونساء وأطفالاً من جميع الأعمار بنشر مجموعة من أفكار "سليمة لأن..." مع الألوان والتصميم والفكرة نفسها من المرحلة السابقة وتكرارها.

وتنتشر حملة "*سليمة*" في طول البلاد وعرضها من خلال الإذاعة والتلفزيون مصحوبةً بأغان جديدة وقصائد تعزز قيمة عدم الخضوع إلى الختان. وهناك حملة تواقيع مرافقة لها تنفذ في القرى تعزز التزام الناس بالانضمام إلى حملة "سليمة" وبالتخلي عن ختان الإناث عبر التصريح العلني والصريح عن قرارهم.

تفصيل التزام المجتمع وتعزيزه: التصريحات العلنية

يعتبر الالتزام العلني مهماً في السودان إذ تحظى القرارات الجماعية هناك باحترام الناس. ويعتبر الالتزام العلني بالتخلي عن ختان الإناث، سواء أكان قسماً أم تصريحات موقعة أم إعلانات من قبل المجموعات السياسية أو المجتمعية أو الدينية، علامة تقدم واضحة.

في البداية، كان من الصعب تنظيم التصريحات العلنية في السودان بما أن بعض العائلات التي كانت تخشى الإقدام على الخطوة لوحدها من دون دعم المجتمع المحلي، راحت تقاوم التغيير في سلوكياتها. ولكن مع مرور الوقت، تضافرت المجتمعات المحلية لكي تعلن صراحةً التزامها إنهاء هذه الممارسة. فتم جمع آلاف التواقيع على رداء تقليدي مطبوع بالألوان الزاهية نفسها التي استخدمت في الحملة الإعلامية. ولدى رؤية الآخرين يعبّرون عن التزامهم التخلي عن ختان الإناث، تشجعت الأسر على الانضمام إلى الحركة وإنهاء الممارسة. وتعد حملة التواقيع واحدة من عدة طرق فاعلة تستعين بها المجتمعات لتصرح عن قرارها في العلن.

ويتخذ التوافق الجماعي على التخلي عن ختان الإناث في السودان أشكالا مختلفة:

- **تصريحات القرى:** تتحقق هذه العملية على مدى فترة من الزمن وتتطور على مراحل. حين تتوصل مجموعة أساسية من أفراد المجتمع (وبخاصة الأفراد الذين اشتركوا في الجلسات التثقيفية) مع الزعماء والمجموعات الأكبر إلى توافق في الآراء، تبادر إلى التصريح عن موقفها وتعلن التزامها ا وضع حد للممارسة أمام المجتمع بأكمله. وتشارك وسائل الإعلام المحلية والوطنية والمسؤولون والمجتمع المدني والضيوف من القرى المجاورة في الاحتفالات حيث يقام حفل تخرج عادةً لأولئك الذين شاركوا في الدروس ويتم جمع التواقيع من الذين يتعهدون بالتخلي عن هذه الممارسة.

- **إلتزام الجماعات:** قام عدد من المجموعات الاجتماعية والمهنية بانتهاج موقف واضح ضد الممارسة. وقد ساعد هذا على خلق بيئة مؤاتية للتغيير الإيجابي والتخلي الجماعي. فوقعت القابلات على القسم كما ضم طلاب الجامعات ومجموعات الشباب أصواتهم ضد ختان الإناث وراح سائقو وسائل النقل واتحاد سيارات الأجرة ينشرون مواد الدعوة للترويج لفكرة التَّخَلّي.

- **البيانات الدينية:** بادر عدد كبير من علماء الدين والزعماء الروحيين إلى فصل ختان الإناث عن الدين في تصاريحهم العلنية وفي الكتب وفي الأناشيد الدينية الشعبية. يتمتع هؤلاء باحترام كبير ويتمتعون بالقدرة على التأثير في القرارات داخل العائلات وعلى بناء التوافق في الآراء داخل المجتمعات المحلية.

- **التصريحات العائلية:** توجد في السودان عائلات ممتدة واسعة النفوذ قد اكتسبت قبول المجتمع والسلطة الواسعة بسبب دورها خلال الحرب ضد المستعمرين؛ وتعد هذه العائلات مثل آل المهدي وآل البدري الآلاف من الأعضاء الأحياء. وهم قد تخلوا عن ختان الإناث في مرحلة مبكرة جداً تعود إلى فترة الثلاثينيات.

في ولاية القضارف يوزع برنامج ROCSS الذي يعمل بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية شهادات اعتراف على العائلات التي تختار الامتناع عن ختان بناتها وقد أعلن عن لائحة شرف بأسماء هذه العائلات خلال احتفال عام. وقد ساعد اعتماد المكافآت الاجتماعية الجديدة الفتيات غير المختونات في التغلب على الاستبعاد والنبذ اللذين يرتبطان في كثير من الأحيان بوضعهن، وقد زاد في دعم العائلات الراغبة في التخلي عن ممارسة ختان الإناث.

تأثير التخلي عن ختان الإناث وديناميات التغيير الاجتماعي

لقد تم إحراز تقدم كبير على صعيد طرح موضوع ختان الإناث بصورة علنية. فقد أصبح الموضوع يناقش حالياً بشكل مفتوح في العديد من المناطق في السودان. وقد برهنت الحكومة عن التزامها الترويج للتخلي عن جميع أشكال ختان الإناث، كما تعمل طائفة واسعة من الشخصيات العامة النافذة والجماعات المدنية والنشطاء في الدعوة إلى التخلي عن هذه الممارسة. والأمل كبير بأن تقوم حملة "سليمة" الوطنية بتغيير طريقة تناول ختان الإناث بحيث يصبح عدم الخضوع إلى الختان مدعاة للافتخار وطريقة مقبولة اجتماعياً لتنشئة الفتيات.

وتشير التجارب التي تم تحليلها إلى أن المجتمعات المحلية موضوع الدراسات لم تعد تعتبر ختان الإناث كممارسة يمتثل لها الجميع ولقد تغيرت المواقف وتراجعت معدلات الانتشار لدى بعض المجموعات وفي بعض المناطق. لكن معدلات الانتشار لا تزال مرتفعةً عموماً و كثيرا ما تنفذ هذه الممارسة بأشكالها القصوى (الختان الكامل). كما يفيد البعض أن بعض الأطباء بدعم من بعض الجماعات الدينية ما يزالون يطبقون ويشجعون على ممارسة شكل طفيف من الختان (استئصال البظر). ويعتبر بعض الذين لا يزالون مترددين إزاء التخلي عن الممارسة أن الأخير بديل معقول عن الختان الكامل.

وتكشف التجارب أيضاً معلومات هامة حول عملية التخلي عن الممارسة مؤكدة نتائج الدراسات السابقة.[165] أولاً يبدو أن السنّ تؤدي دوراً مهماً في عملية صنع القرار: فالأشخاص الأكبر سناً يحتاجون إلى فترة أطول بكثير للتكيف مع مطالب مناصري التخلي عن الختان، كما كانوا يميلون إلى معارضة التخلي الكامل عن الممارسة، في حين أن الأشخاص الأصغر سناً كانوا أقل تصلباً ولكنهم كانوا بحاجة إلى تطمينات من جانب الزعماء الروحيين تؤكد لهم أن الإسلام لا ينصّ على ختان الإناث.

وقد أدت بعض المجموعات أدواراً هامة بصورة خاصة في التأثير على المجتمعات المحلية. ففي القرى التي شارك فيها زعماء المجتمع والقادة الدينيون بشكل فاعل في الحملة، أصبحت المجتمعات منفتحةً على التغيير بمعدل أسرع من المجتمعات التي تركزت فيها المشاريع فقط على النساء وعلى الشرائح الشبابية. والجدير بالذكر أن تأثير المعلومات المقدمة على الصعيد المحلي حول الصحة وحقوق الإنسان كان أكبر حين كانت المجتمعات تتلقى الرسائل الموجهة من خلال التلفزيون والإذاعة والمسرح.

الخلاصة

أحرز السودان تقدماً كبيراً على صعيد فتح النقاش العلني حول موضوع ختان الإناث، ما غيّر المواقف تجاه الممارسة واستقطب الدعم من أجل التخلي عنها. وقد كانت جهود الحكومة والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية ومبادراتها عاملاً أساسياً في الترويج لهذه التغييرات، شأنها شأن إدراج النقاشات حول ختان الإناث في الإطار الأوسع للتثقيف والتوعية.

ومع أن حملة "سليمة" لا تزال في المراحل الأولى من تطبيقها فهي تبرز الدور الواعد الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في دعم التدخلات المحلية والتشجيع على التغيير الاجتماعي. ولكن على الرغم من اتخاذ خطوات مهمة، فعلى الزخم أن يتزايد بعد وعلى الخطوات على مستوى القرى أن تتوسع، من أجل تعزيز التخلي عن ختان الإناث على نطاق واسع في السودان.

© UNICEF/NYHQ2009-1486/Kate Holt

5 السير في سبيل التخلي عن ختان الإناث، وتبعات الممارسات الضارّة الأخرى

تبرز التجارب في الدول الخمس التي يوثقها هذا *التقرير* التدخلات المحلية والبرامج الوطنية في المراحل المختلفة من تنفيذها. تقدم كل تجربة منها، وبطرق مختلفة، أدلة وأفكاراً تسهم بدرجات متفاوتة في فهم الديناميات الاجتماعية المعقدة المحيطة بالتخلي عن ختان الإناث. وتختلف آثارها ونتائجها كما يتفاوت السبيل إلى التغيير بين دولة وأخرى وداخل الدولة الواحدة. ويمكن عزو الاختلافات بشكل جزئي إلى السياق وإلى خصائصه الاجتماعية والثقافية والسياسية المحددة. ولكن كما يظهر بوضوح في تحليل التدخلات المختلفة في أثيوبيا، فإن النتائج والآثار تعتمد أيضاً على تصميم البرامج.

تبين الأدلة المستمدة من تجربة السنغال كيف يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يحوّل الأمور وكيف أن النشر المنظم للمعلومات عبر المجتمعات المتوافقة على معايير الزواج، يتجاوز الحدود الوطنية فيشرك البلدان المجاورة والمهاجرين في البلدان البعيدة ويؤثر فيهم. ويبين تحليل التجربة المصرية كيف أن العمل على المستويات المحلية والوطنية بالتزامن يمكن أن يخلق تآزراً قوياً يساعد على توسيع نطاق التخلي الجماعي والحفاظ عليه. وتقدم التجربة في المواقع الأربعة في أثيوبيا أفكاراً قيمة حول الحوار المجتمعي والتثقيف التشاركي في مجال حقوق الإنسان. وتستكشف التجربة الكينية القيود المرتبطة باعتماد الطقوس البديلة للعبور وتقدم نهجاً شاملاً يعزز التغيير داخل المجتمعات المحلية، بينما تتناول أيضاً عملية التحول على المستوى الفردي. وأخيراً وليس آخراً توضح دراسة حالة السودان كيف يمكن للحملات التي تتناول القواعد الاجتماعية أن تدعم بفعالية التدخلات المحلية وأن تعزز التغيير الاجتماعي.

ويبين تحليل للنتائج الرئيسية، كما هو موضح في الأقسام التالية، عدداً من العناصر المشتركة في عملية التخلي عن ختان الإناث وفي دينامياتها الاجتماعية. ويشير كذلك إلى أن تلك الديناميات الاجتماعية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تراجع الممارسات الضارة الأخرى وغيرها من أشكال العف لا سيما تلك التي تعكس عدم المساواة المتجذر بين الجنسين.

العناصر المشتركة بين الديناميات الاجتماعية للتخلي عن ختان الإناث

على الرغم من الاختلافات داخل البلد الواحد وبين بلد وآخر، تشترك التجارب الموصوفة في هذا *التقرير* في عدد من العناصر التي تبدو حاسمةً في تأمين الظروف الضرورية للتخلي عن ختان الإناث. ويؤكد تحليل هذه التجارب أن عملية اتخاذ القرار بشأن ختان الإناث هي عملية معقدة ولا تعتمد فقط على تفضيلات الأفراد، بل هي رهن التوقعات المتبادلة كذلك.

يتطلب التغيير بيئةً تتيح التحولات في تلك التوقعات وتدعمها. ونظراً إلى الطبيعة المعقدة لختان الإناث، فقد تبيّن أنّ معظم البرامج الفعالة هي تلك التي تدمج عدداً من هذه العناصر ضمن استراتيجيات منسقة وشاملة. ولوحظ أيضاً أن هذه العناصر لا تكفي منفردةً لتحفز التغيير المنشود، بل تؤدي مجتمعةً إلى تحقيق عملية التحوّل.

- *صنع القرارات بالتكافل والجهوزية للتغيير.* تؤكد التجارب التي تم تحليلها أن اتخاذ القرارات المرتبطة بختان الإناث هو عمل متكافل وأن التغيير المستدام هو رهن قرارات عدد من أصحاب الشأن. وتتميز البلدان موضوع التحليل جميعها باحتوائها شبكات معقدة من الناس والقرى المترابطة في ما بينها من خلال أواصر العائلة والقربى والتجارة والدين والموارد المحلية. ويكون استخدام هذه العلاقات عاملاً أساسياً في التأثير على كيفية توصل الأفراد والمجتمعات إلى توافق في الآراء بشأن التخلي عن ختان الإناث وكيفية استدامة تلك القرارات من خلال مجموعة جديدة من المكافآت والعقوبات الاجتماعية. لذلك، في حين يقدم تحليل عمليات صنع القرارات الفردية بالتخلي عن ختان الإناث وجهات نظر مهمة، فعند تناول التخلي عن الممارسة على نطاق واسع، يجب أن يركز التحليل بشكل رئيسي على دور المجتمعات المحلية والشبكات الموسعة.

- *إعتبار المجتمعات المحلية بأن التغيير يصب في مصلحته.* لكي تكون العائلات منفتحة على الأفكار التي تبدو في البداية وكأنها تتحدى معتقداتها وتقاليدها القديمة، يجب أن تكون على ثقة بأن المعلومات الجديدة سوف تفيد مجتمعاتها وتحسن حياتها وتكون مقبولة على نطاق واسع. في التجارب موضوع الدراسة، تبين أن أكثر البرامج نجاحاً، لم تكن تلك التي أتت بأشخاص غرباء إلى المجتمعات المحلية كي يستهلوا النقاش حول ختان الإناث بل بالعكس إنها البرامج التي جندت أفراداً محترمين من المجتمع نفسه كي يقوموا بالترويج للتحول، ومن بينهم الزعماء الدينيون والمحليون وممثلو الجمعيات النسائية والشبابية المحلية وسواهم. وحين تم تزويد المجتمعات بمعلومات من مصادر تتمتع بالمصداقية وحين أتيحت لها فرصة التفكير والمناقشة والعمل، تشجعت على البحث عن بدائل قابلة للتطبيق. كما تم بناء الثقة من خلال تطبيق مشاريع تنموية مجتمعية لبّت الاحتياجات المحلية التي عيّنتها المجتمعات المحلية نفسها. وحين تم تقديم المراكز الصحية والبرامج التثقيفية ومشاريع القروض الصغيرة وغيرها من المشاريع الإنمائية، أصبح بيد المجتمعات أدلة ملموسة وموثوقة على أن المعلومات والأفكار الجديدة تأتيها بنية حسنة وأن الهدف منها هو تحسين حياة أفرادها.

- *تعزيز الجوانب الإيجابية للثقافة المحلية.* بدلاً من الاكتفاء بتقديم السلوك التقليدي على أنه سلبي وبتقديم الأفكار الجديدة على أنها إيجابية، تدعم البرامج الفعالة المداولات التي تمكن المجتمعات المحلية من تحديد آليات بديلة تعكس الالتزام بالقيم المشتركة بين أفراد المجتمع. ومن شأن ذلك أن يضع المناقشة المرتبطة بختان الإناث في قالب لا ينطوي على تهديد. ويمكن للتركيز على رغبة العائلات ومسؤوليتها في ضمان حياة صحية ومنتجة لأطفالها أن يساعد على وضع المناقشة حول ختان الإناث في سياق تطلعات المجتمعات نفسها، مع إعادة التأكيد على نيتها بفعل ما هو في مصلحة الأطفال الفضلى.

- *التثقيف في مجال حقوق الإنسان المرتبط بالقيم والتطلعات المحلية.* تظهر النتائج المعروضة في هذا *التقرير* أن المبادرات الناجحة التي تؤدي إلى هجر الممارسة هي التي تعالج ختان الإناث ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتنمية

المجتمع. وسواء أكانت موصوفة كتثقيف متمحور على القيم (كما في كينيا والسودان) أو كحوار وحديث مجتمعي (كما في أثيوبيا) أو بمثابة حقوق الإنسان والديمقراطية (كما في السنغال) أو كالنهج الاجتماعي الثقافي (كما في مصر)، تكون البرامج أكثر فعالية عندما تستند إلى حياة الناس اليومية وحين تتناول مخاوف ملموسة داخل المجتمع، وحين تربط مبادئ حقوق الإنسان بالقيم المحلية مستخدمة لغة وصوراً مألوفة. والعبرة من هذه الدراسة هي أنه بفضل الترويج لحقوق الإنسان بهذه الطريقة ستؤدي البرامج دوراً أساسياً في تغيير التوقعات الاجتماعية المحيطة بختان الإناث لأنها تقدم إلى الرجال والنساء والفتيات والفتيان أدوات تمكنهم من التعاطي بشكل حاسم مع الواقع المحيط بهم ومن اكتشاف كيفية المشاركة في عملية تحويل عالمهم. وتؤكد التجارب أن المداولات في مجال حقوق الإنسان تؤدي إلى مزيد من التحول إذا ما تحدت العلاقات الراسخة بين الجنسين والافتراضات والقوالب النمطية القائمة.

- *إشراك وسائل الإعلام في الترويج للتغيير الاجتماعي.* تشكل وسائل الإعلام، فضلاً عن الأشكال التقليدية للتواصل مثل الموسيقى والشعر والتمثيل، أدوات قديرة كفيلة بحفز التغيير الاجتماعي. فبوسعها تصوير رؤية جديدة تكون فيها الفتيات والنساء قادرات على المحافظة على قيمهن التقليدية بدون أن يخضعن إلى الختان. وتشير التجارب التي تم تحليلها إلى أن وسائل الإعلام تنجح في هذا الأمر بأكبر قدر من الفعالية عندما تكمّل التدخلات الجارية على المستوى الشعبي وتدابير السياسة العامة على الصعيد الوطني، وحين لا تكتفي ببساطة بنقل المعلومات بل توفر أيضاً منتديات للنقاش والمداولات، ويشمل ذلك البرامج الحوارية والأفلام الوثائقية والسينما والبرامج التثقيفية في الإذاعة والتلفزيون.

- *تعبئة الشبكات الاجتماعية والمؤسسات النافذة على المستوى المحلي والوطني.* تظهر الأدلة المستقاة من البلدان الخمسة أنّ النُهُج التي تعزّز التغيير الاجتماعي لا يجب أن تقتصر على القرى والشبكات الواسعة على المستوى المحلي، إذ يمكن تطبيقها على المستوى الوطني من خلال العمل مع مجموعات متنوعة اجتماعية ومهنية. وهي تحقق أقصى نجاحها بفضل مزيج من الأنشطة المحلية والوطنية التي تعزز إحداها الأخرى. ويساعد إشراك المجموعات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية وتزويدها بالمعارف حول ختان الإناث وحقوق الإنسان، على تشجيع التخلي ضمن أوساطها الاجتماعية الخاصة وخارجها. هذه المجموعات قادرة على التأثير في أقرانها وغيرهم ودفعهم إلى طرح علامات الاستفهام بشأن ختان الإناث، وهي تمكّن أولئك الذين لم يكونوا مستعدين للتخلي عن هذه الممارسة من تلقاء أنفسهم من المبادرة إلى ذلك. ويمكن لكسب دعم الجمعيات والمنظمات فضلاً عن أصحاب النفوذ أن يحرر أفرادها من الواجبات التي يتصورونها.

- *الربط بين المستويين الوطني والمحلي.* يثبت مثالا مصر والسنغال أن الاستجابات الوطنية تحقق أقصى فعاليتها حين تكون مصممة لتكمل وتعزز الجهود المبذولة على مستوى القواعد الشعبية. فهذا يخلق فرصة أمام الحركات الشعبية للعمل بقدر أكبر من الاتساق والتنسيق. وتشير الأدلة إلى أن الالتزام الحكومي ضروري للتعاطي مع مسألة ختان الإناث ويجب ترجمته إلى أفعال ملموسة تمكّن الناس من الوصول إلى الخدمات ومن تلقي معلومات دقيقة ومتسقة، وتعزز الاستجابات المتعددة القطاعات والمنسقة، وتروج للقوانين والسياسات العامة التي تدعم التغيير. في كل من مصر والسنغال، شاركت الحكومة بنشاط في وضع حد لممارسة ختان الإناث - وقد اجتذب هذا الالتزام الموارد المالية اللازمة للشروع في توسيع نطاق المبادرات الجارية والتي نشأت انطلاقاً من المستوى المحلي.

- *الإصلاح التشريعي كجزء من عملية تحوّل أوسع نطاقاً.* تشير الأدلة إلى أنه إذا لم يتم استكمال التشريعات بتدابير سياسية وإجراءات مناسبة فهي لوحدها لن تنفع في وضع حد للممارسة، وقد تجابه بالمقاومة إذا ما تم تقديمها في مرحلة مبكرة قبل تنفيذ الاستراتيجيات الأخرى. وإذا كانت الممارسة المعينة مدعومة بتأييد شعبي كبير، فإن الإجراءات القانونية ذات الوظيفة العقابية فقط والتي تقوم بتجريم ختان الإناث ستكون متعذرة التطبيق. إذاً ينبغي بالإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى حماية الفتيات والنساء من ختان الإناث وغيرها من الممارسات الضارة أن تكون جزءاً من عملية إصلاحية أوسع نطاقاً تشترك فيها المجتمعات، تعزز الحماية وترتكز على حقوق الإنسان. وتشير الدراسات القطرية إلى أن الخسارة المتوقعة للمكافآت الاجتماعية وشرف العائلة جراء عدم الامتثال لقاعدة اجتماعية ما قد تكون بمثابة محفز أكثر إقناعاً من العقوبات القانونية. ويعتبر التشريع أداة مهمة لأنه يشير إلى تغير توقعات الحكومة في ما يتعلق بالممارسة. وقد يكون قوي التأثير بحال أتى ليكمل الإجراءات التثقيفية والإدارية والاجتماعية وإذا قام بتفويض الخدمات المناسبة وحصص الميزانية. ولكن حين لا يقترن بالاستراتيجيات الأخرى قد يدفع التشريع بالناس إلى ممارسة ختان الإناث في السر.

- *تطوير الروابط ما وراء الحدود الوطنية.* تؤكد الأدلة على الترابط الوثيق بين الانتماء العرقي وممارسة ختان الإناث.[166] وبسبب ذلك، على الجهود والاستراتيجيات الوطنية أن تضع في حسبانها أن المجموعات العرقية لا تعيش ضمن حدود البلد الواحد بل تعيش في البلدان المجاورة أو في بلدان الهجرة. ويمكن لتعزيز الروابط عبر الحدود الوطنية أن يتيح للتغيير الاجتماعي الإيجابي أن يمتد ليشمل أعضاء المجموعة العرقية بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في بلدان الهجرة. وحين يشمل التوافق الاجتماعي المتنامي أعضاء هذه المجموعة الأوسع من الأرجح أن يكون التغيير أكبر نطاقاً ومستداماً.

الآثار المترتبة على الممارسات الضارة الأخرى

كما هي الحال مع ختان الإناث، تتأثر الممارسات الضارة وأشكال العنف الأخرى ضد الفتيات والنساء بالثقافة والتقاليد/ فهي جزء لا يتجزأ من التفاهمات الثقافية المتعلقة بدور الجنسين والحياة الجنسية والزواج والعائلة. وهي تؤثر سلباً على النساء أكثر من الرجال وتضع النساء في رتبة أدنى في صلب الأسرة والمجتمع. وعلى الرغم من أن القصد من الممارسات الضارة في كثير من الأحيان هو أن تكون شكلاً من أشكال الحماية للفتيات والنساء فهي تفرض الضوابط عليهن بدرجات متفاوتة من الأذى. وتؤثر هذه التفاهمات في النظرة إلى العنف ضد الفتيات والنساء وفي تقبله ضمن مختلف السياقات.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تركز في المقام الأول على الديناميات الاجتماعية المحيطة بممارسة ختان الإناث في خمس دول، تشير الأمثلة في أثيوبيا والسنغال أيضاً إلى ممارستين ضارتين أخريين هما الزواج بالإكراه وزواج الأطفال. ويشير التحليل إلى أن هاتين الممارستين تحكمهما قواعد اجتماعية مماثلة للقواعد المرتبطة بختان الإناث. وشأنهما شأن هذا الأخير فهما تتأثران بتوقع المكافآت (القبول والاحترام والإعجاب) والعقوبات (العار والاستبعاد والرفض والتوبيخ) التي تقترن بالامتثال أو بعدم الامتثال للقاعدة المقبولة اجتماعياً.

الخلاصة

بدأت الجهود الرامية إلى وضع حد لختان الإناث قبل عقود من الزمن. وعلى الرغم من أن المبادرات قد استرعت الاهتمام الوطني والدولي إلى المسألة، فقد تم تطبيقها في الغالب وكأنها "تحارب" التقاليد المحلية. وقد اعتبرت المجتمعات المحلية هذه التدخلات كتعديات على ثقافتها وقيمها ما دفع بها إلى مقاومة التغيير.

وتدل التجارب الأخيرة في مصر وأثيوبيا وكينيا والسنغال والسودان الموثقة في هذه الدراسة على أن هجر ختان الإناث يكون أكثر احتمالاً واستدامة حين تتناول البرامج الديناميات الاجتماعية المعقدة المرتبطة بالممارسة. ويؤدي فهم هذه الديناميات الاجتماعية وتقديرها إلى تغيير أساليب التعاطي مع ختان الإناث. فبدلاً من إطلاق أحكام سلبية على الأفراد والمجتمعات التي تدعم الممارسة، تقوم البرامج الفعالة بتدعيم القيم المجتمعية وتجعلها واضحةً وتحفز المناقشة حول كيفية الحفاظ على هذه القيم بشكل أفضل عبر إيجاد بدائل للممارسات الضارة. وهذا كفيل بوضع المناقشة المحيطة بختان الإناث ضمن قالب غير تهديدي.

ويثبت تحليل الديناميات الاجتماعية كذلك أن الممارسة الضارة والمنتهكة للحقوق مثل ختان الإناث يمكن أن تتغير بدون تعطيل القيم الاجتماعية الإيجابية الكامنة التي تمثلها. وحيثما يتم تحديد استراتيجيات منسجمة مع فهم هذه الديناميات وحين تطبق بشكل متناسق، يمكن للتقدم نحو التخلي الكامل عن الممارسة أن يتحقق بسرعة.

ويبين تقييم الوثائق والبرامج في الدول الخمس موضوع الدراسة أنه على امتداد فترة محدودة من 10 سنوات أدت التدخلات المنسقة والفعالة إلى تحقيق التخلي عن الممارسة في المناطق المشمولة بالتدخل وسواها وإلى تحول في المواقف إزاء ختان الإناث. وتقوم هذه النجاحات على عمل العديد من الأطراف الفاعلة على مدى سنين عدة حقق جيوباً من النجاح ولكنه أدى بشكل عام إلى تراجع بطيء في معدلات الانتشار. وفي الكثير من الحالات، تعتبر التغييرات الأخيرة مهمةً وتشير إلى أن الأفراد يطرحون علامات الاستفهام حول مزايا هذه الممارسات وأنهم يفضلون، إذا سمحت الظروف بذلك ألا تخضع بناتهم وزوجاتهم وأخواتهم وقريباتهم إلى الختان.

وقد حدثت تغيرات كبيرة في المجتمع أيضاً. فقد تم قياس التقدم المحرز من خلال رصد الالتزامات العلنية بالتخلي عن طريق الاعتراف بالعدد المتزايد من مجموعات الضغط التي تدعو علناً إلى وقف هذه الممارسة ومن خلال مراقبة التغيرات في العقوبات الاجتماعية والتوقعات الاجتماعية ومن خلال الاعتراف بالدرجات المختلفة من التزام الحكومات ومن خلال تقييم مستوى وطبيعة مشاركة وسائل الإعلام. ولا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل تنظيم رصد التدخلات ومن أجل تحديد وقياس أكثر فعالية لتوجهات جهود التخلي واستدامتها.

وعلاوةً على ذلك، هناك حاجة إلى تكثيف وتوسيع نطاق الجهود الهادفة إلى تحقيق التخلي الكامل عن ختان الإناث، مع الأخذ في الاعتبار أن المجموعات التي تمارسه لا تتواجد ضمن حدود البلد الواحد بل تعيش في البلدان المجاورة أو في بلدان الهجرة.

ومن المستحسن التعمق في دراسة دور القواعد الاجتماعية وكيفية تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات من جانب الأفراد والعائلات والمجتمعات المحلية لكي تهتدي بها السياسات والاستراتيجيات ولتوسيع نطاق التدخلات ولجعل هذه الجهود مستدامة.

وتبيّن الأدلة المعروضة في هذه الدراسة أن وضع ختان الإناث في إطار التمييز الجنسي وتحدي الافتراضات والقوالب النمطية القائمة بشأن العلاقات بين الجنسين وهياكل السلطة قد يمهد الطريق للتغيير الاجتماعي. وعندما تكون البرامج شمولية ومجتمعية وتنطوي على النقاش المرتبط بحقوق الإنسان يمكن عندئذ لتحول القواعد والمواثيق الاجتماعية أن يحدث. وهي لا تتناول فقط ممارسة ختان الإناث بل هي قادرة، بحسب ما تشير الأدلة، على أن تشجع وتساهم في التخلي عن الممارسات الضارة الأخرى فتدعم بشكل مباشر تحقيق الأهداف الأوسع المتمثلة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد الفتيات والنساء.

الملاحظات النهائية

مسرد مصطلحات

1 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، Ending Violence against Women and Girls Programming Essentials صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك، مارس / آذار 2010، ص. 87.

2 مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف Changing a Harmful Social Convention: Female genital mutilation/cutting، نشرة *Innocenti Digest* العدد 12، مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2005، ص. 13

3 منظمة الصحة العالمية، "القضاء على ختان الإناث": بيان مشترك بين الوكالات - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، جنيف، مارس/آذار 2008، ص. 4، 23-28.

4 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة Ending Violence against Women and Girls Programming Essentials صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك، مارس/آذار 2010، ص. 88.

5 منظمة الأمم المتحدة للطفولة،Coordinated Strategy to Abandon Female Genital Mutilation/Cutting in One Generation، ملاحظة فنية، اليونيسف، نيويورك، يونيو/حزيران 2007، ص. 14.

6 ميري، سالي إنغل، *Human Rights and Gender Violence: Translating international law into local justice,* University of Chicago Press، شيكاغو، 2006، ص. 27.

7 اللجنة الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية في أثيوبيا، *Old Beyond Imaginings: Ethiopia, harmful traditional practices* اللجنة الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية في أثيوبيا، أديس أبابا، 2003، الصفحات 156-155.

8 ماكي، جيري وجون لوجون Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A new look at the theory *ورقة العمل من مركز "إينوشينتي"* رقم 06-2009، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، مايو/أيار، 2009، ص. 20.

9 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، Coordinated Strategy to Abandon Female Genital Mutilation/Cutting in One Generation، ملاحظة فنية، اليونيسف، نيويورك، يونيو/حزيران 2007، الصفحة الرابعة.

10 مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع اليونيسف، Changing a Harmful Social Convention: Female genital mutilation/cutting، *نشرة Innocenti Digest* العدد 12، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2005، ص 14.

11 ماكي، جيري وجون لوجون، Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A new look at the theory، *ورقة العمل من مركز "إينوشينتي"* رقم 06-2009، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، مايو/أيار 2009، الصفحة 20.

12 المرجع السابق نفسه، الصفحات 9-11.

13 المرجع السابق نفسه، ص. 20.

14 مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف، Changing a Harmful Social Convention: Female genital mutilation/cutting، *نشرة Innocenti Digest* العدد 12، مركز *"إينوشينتي"* للبحوث، فلورنسا، 2005، ص. 13.

الفصل الأول

15 مصادر الأرقام، على التوالي: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالطفل: بطاقة التقرير عن حماية الطفل، رقم 8*، اليونيسف، نيويورك، سبتمبر/أيلول 2009، ص. 12؛ ومنظمة الصحة العالمية، Female Genital Mutilation، صحيفة الوقائع رقم 241، منظمة الصحة العالمية، جنيف، فبراير/ شباط 2010، www.who.int/mediacentre/factsheets/fs241/en، تاريخ الاطلاع 24 مايو/أيار 2010.

16 منظمة الصحة العالمية، "القضاء على ختان الإناث": بيان مشترك بين الوكالات - مفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، جنيف، مارس/آذار 2008، الصفحة 1.

17 الأمم المتحدة، "الطفلة"، تقرير الأمين العام، A/64/315 ، الأمم المتحدة، نيويورك، 21 أغسطس/آب 2009، الفقرة 63، ص. 16

18 جمعية الصحة العالمية، Female Genital Mutilation، القرار WHA61.16، البند رقم 11.8 على جدول الأعمال، 24 مايو/أيار 2008، ص. 2؛ منظمة الصحة العالمية، "القضاء على ختان الإناث": بيان مشترك بين الوكالات - مفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، جنيف، مارس/آذار 2008، ص. 11

الفصل الثاني

19 صدرت بعض هذه الدراسات بصفتها ورقات عمل من مركز "إينوشينتي" وهي متاحة على الإنترنت على الموقع الإلكتروني لمركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف ، <www.unicef-irc.org>.

20 تقوم مجموعة الدول المانحة العاملة على ختان الإناث، منذ 2001 بالجمع بين المنظمات الرئيسية الحكومية والحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الملتزمة بدعم التخلي عن ختان الإناث. أنظر <www.fgm-cdonor.org>، تم الاطلاع عليه في 10 سبتمبر/أيلول 2010.

الفصل الثالث

21 ماكي، جيري Ending Footbinding and Infibulation: A convention account'، *American Sociological Review*، المجلد 61، الرقم 6، ديسمبر/كانون الأول 1996، الصفحات 999-1017؛ مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف،Changing a Harmful Social Convention: Female genital mutilation/cutting نشرة *Innocenti Digest*، العدد 12، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2005، ص. 12 ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، Coordinated Strategy to Abandon Female Genital Mutilation/Cutting in One Generation، ملاحظة فنية، اليونيسف، نيويورك، 2007، ص. 3.

22 ماكي، جيري وجون لوجون، Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A new look at the theory *ورقة العمل* من مركز "إينوشينتي" 06-2009، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، مايو/أيار 2009.

23 إستخدم توماس شيلينغ نماذج نظرية اللعبة ليشرح أصول المواثيق والقواعد والحفاظ عليها. ولقد قام جيري ماكي بتكييف تلك النماذج وتطبيقها على ممارسة عصب القدمين وختان الإناث. أنظر: Schelling, Thomas C., *Strategy of Conflict*, Harvard University Press, Cambridge, 1960; Aydinonat, N. Emrah, *Economics Bulletin*, 'An Interview with Thomas C. Schelling: Interpretation of game theory and the checkerboard model', vol. 2, no. 2, 2005, pp. 1-7; Mackie, Gerry, 'Ending Footbinding and Infibulation: A convention account', *American Sociological Review*, vol. 61, no. 6, December 1996, pp. 999-1017; and United Nations Children's Fund, 'Coordinated Strategy to Abandon Female Genital Mutilation/Cutting in One Generation', ملاحظة فنية، اليونيسف، نيويورك، 2007، الصفحات 13-18، 45-49.

24 ماكي، جيري وجون لوجون، Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A new look at the theory، *ورقة العمل* من مركز "إينوشينتي" 06-2009 *ورقة العمل*، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، مايو/أيار، 2009، ص. 20.

25 المرجع السابق نفسه، ص. 20. أنظر أيضاً: بيكيري، كريستينا، *The Grammar of Society: The nature and dynamics of social norms*, Cambridge University Press, Cambridge, 2006 وماك آدامس ، ريتشارد هـ.، The Origin, Development, and Regulation of Norms', *Michigan Law Review*، المجلد 96، رقم 2، 2007، الصفحات 333-438.

26 تقدم النتائج المستفادة من غامبيا والسنغال بعض الأمثلة التي توضح هذه النقطة. تبيّن البحوث الميدانية لدى المجموعات العرقية المختلطة (الممارسة وغير الممارسة للختان) "أدلة كثيرة على أن حالة الختان قد تتحول إلى مصدر رئيسي من التوتر والنزاع داخل الأسرة، بعد زواج امرأة غير مختونة بشخص ينتمي إلى عائلة نساؤها مختونات. [...] وفي حالات كثيرة، تبقى مهمشة في منزلها الجديد، وتستبعد عن عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة." المصدر: هرنلوند/ يلفا وبتينا شل-دونكان: Contingency, Context, and Change: Negotiating female genital cutting in the Gambia and Senegal', *Africa Today*، المجلد 53، رقم 4، صيف 2007، ص. 52.

27 لايتفوت-كلاين، هاني Prisoners of Ritual: Some contemporary devel-opments in the history of female genital mutilation، بحث قدّم في الندوة الدولية الثانية حول الختان في سان فرانسيسكو، 30 أبريل/نيسان - 3 مايو/أيار 1991 www.fgmnetwork. org/articles/prisonersofritual.php> تم الاطلاع عليه في 1 سبتمبر/أيلول 2010؛ ونور، نوال،Female Genital Cutting: A persisting practice، مقالات نقدية في أمراض النساء والتوليد، المجلد 1، الرقم 3، صيف 2008، الصفحات 135-139 ، <www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2582648> تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر/أيلول، 2010.

28 شيجيه، جاين نجيري، إيان أسكيو، جنيفر ليكو، An Assessment of the Alternative Rites Approach for Encouraging Abandonment of Female Genital Mutilation in Kenya ، *FRONTIERS Final Report*، مجلس السكان، واشنطن العاصمة، سبتمبر/أيلول 2001.

29 دوركينو، إفوا وسيلا إلوورثي، Female Genital Mutilation: Proposals for change، فريق حقوق الأقليات الدولي، لندن، 1992.

30 في حالات التخلي الجماعي الأولى التي سجّلت في مصر والسنغال، جاء الالتزام العلني بإنهاء ختان الإناث فقط بعد إدخال المداولة بشأن حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الابتدائية في البلدين. أنظر، على سبيل المثال: أمل عبد الهادي، *لقد قررنا: كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث*، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1998؛ وقصة Tostan Story: Breakthrough in Senegal: Ending female genital cutting', *Frontiers Report* مجلس السكان، واشنطن العاصمة، 2000 ، وروغو، خاما وتسيهيا سوباي وناهد طوبيا Female Genital Cutting, Women's Health, and Development: The role of the World Bank *ورقة العمل* رقم 122، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2007 ، الصفحتان 11-12

31 ماكي، جيري وجون لوجون، Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A new look at the theory، *ورقة العمل* من مركز *"إينوشينتي"* 06-2009 ، مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، مايو/أيار، 2009، ص. 20.

32 غيلسباي، ديان ومولي ملتشينغ The Transformative Power of Democracy and Human Rights Nonformal Education: The case of Tostan', *Adult Education Quarterly,* 26 مارس/آذار 2010: 10.1177/0741713610363017

33 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 16، 18.

34 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 12-13.

35 ميري، سالي انجل *Human Rights and Gender Violence: Translating international law into local justice*، University of Chicago Press، شيكاغو، 2006، ص. 222.

36 ماكي، جيري وجون لوجون، Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices: A new look at the theory، *ورقة العمل* من مركز *"إينوشينتي"*، 06-2009، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، مايو/أيار، 2009، ص. 27.

37 هناك مزيد من الشرح للمصطلحات المستخدمة في هذا القسم في المسرد الوارد في هذا *التقرير*. أنظر أيضاً: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، Coordinated Strategy to Abandon Female Genital Mutilation/ Cutting in One Generation ملاحظة فنية، اليونيسف، نيويورك، 2007.

38 مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع اليونيسف، Changing a Harmful Social Convention: Female genital mutilation/cutting، نشرة *Innocenti Digest* العدد 12، مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2005، الصفحتان 13، 14، ومنظمة الصحة العالمية "القضاء على ختان الإناث: بيان مشترك بين الوكالات - مفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، جنيف، مارس/آذار 2008، الصفحات 13-16

الفصل الرابع
السنغال

39 نحياي، سليف ومحمد عياد، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي في السنغال 2005* مركز بحوث التنمية البشرية، داكار ، ORC Macro كالفرتون، ماريلاند، أبريل/نيسان 2006، ص. 240.

40 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، Long-Term Evaluation of the Tostan Programme in Senegal: Kolda, Thiès and Fatick Regions، ورقة العمل، قسم الإحصاءات والرصد، شعبة السياسات والممارسات، شعبة حماية الطفل، اليونيسف، نيويورك، سبتمبر/أيلول 2008، الصفحات 46-47، 56 -57.

41 نحياي، سليف ومحمد عياد، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي في السنغال 2005*، مركز بحوث التنمية البشرية، داكار، ORC Macro ، كالفرتون، ماريلاند، أبريل/نيسان 2006، الصفحات 238-240

42 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 238-239.

43 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 237-238.

44 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 258-259.

45 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 243-244.

46 تم استقاء المعلومات الواردة في الأقسام التالية من دراسة بحثية وضعها المكتب القطري لليونيسف في السنغال من أجل تقرير *"إينوشينتي"* هذا: غوميس، دومينيك وماما دو وني، *L'Excision au Sénégal: sens, portée et enseignements tirés de la réponse nationale*, Final Report، اليونيسف، داكار، أغسطس/آب، 2008.

47 ديمي، أليماتا Evaluation de la mise en oeuvre au Sénégal du plan d'action régional pour accélérer l'élimination des mutilations sexuelles féminines en Afrique (تقييم تنفيذ خطة العمل الإقليمية في السنغال من أجل تعجيل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أفريقيا)، تقرير استشاري لمنظمة الصحة الدولية في السنغال، داكار، 22 سبتمبر/أيلول 2003، الصفحتان 15-16.

48 حيوب-دياغني، أستو، *تقييم خطة العمل الوطنية للتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث*، وزارة شؤون الأسرة والتضامن الوطني وروح المبادرة النسائية، داكار، سبتمبر/أيلول 2008 ص. 8. 35.

49 أنظر: غيلسباي، غانون "السنغال: النهاية الكاملة لختان الإناث أصبحت قريبة اليوم"، بيان صحفي من "توستان"، 18 فبراير/شباط 2010. <www.tostan.org/web/module/events/pressID/144/interior.asp>، تم الاطلاع عليه في 2 سبتمبر/أيلول 2010، وملتشينغ، مولي "فرصة جديدة قوية للقضاء على ختان الإناث"، *هافنغتون بوست*، 24 فبراير/شباط 2010.

50 تشمل المنظمات الرئيسية التي تعمل على إنهاء الممارسات الضارة في السنغال: الجمعية السنغالية لرفاه الأسرة؛ الهيئة السنغالية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة الأم والطفل؛ الإجراءات البيئية والتنموية - الإجراءات في كازامانس؛ شبكة سيغيل جيغين (شبكة تمكين المرأة)؛ النساء والمجتمع؛ جماعة النساء البرلمانيات؛ شبكة البرلمانيين المعنية بالسكان والتنمية؛ شبكة الصحفيين المعنية بالسكان والتنمية؛ شبكة الإعلاميين التقليديين؛ و"توستان."

51 إلتزمت اليونيسف بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، بتسريع التخلي عن الممارسات الضارة كجزء من إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية 2007-2011. أنظر: الأمم المتحدة، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2007-2011 ، منظومة الأمم المتحدة في السنغال، 2007، ص. 47.

52 للاطلاع على مناقشة من مناقشات البرنامج التثقيفي لـ"توستان" قبل التقديم الكامل لحقوق الإنسان، أنظر: إيستون، بيتر ، كارن مونكمان و ريبيكا مايلز،Breaking Out of the Egg: Methods of *transformative learning in rural West Afric' in Transformative Learning in Practice: Insights from community, workplace, and higher education* حرره جاك ميزيروف وإدوارد و. تايلور، وجون وايلي وأبناؤه، سان فرانسيسكو، 2009، الصفحات 227-239.

53 غيلسباي، ديان، ومولي ملتشينغ، The Transformative Power of Democracy and Human Rights Nonformal Education: The case of Tostan, *Adult Education Quarterly,* 26 مارس/آذار 2010، رمز التعريف الرقمي: 10.1177/ 0741713610363017.

54 تم تنظيم برنامج "توستان" لتمكين المجتمع على مرحلتين. وتسمى المرحلة الأولى "*كوبي*"، وهي كلمة بلغة المانديغا تعني "إعداد الحقل للزراعة." تستمر هذه المرحلة لمدة سنة وهي تعتمد على التقاليد الشفوية لإثارة النقاش والحوار بشأن القضايا ذات الصلة برفاه المجتمع. أما المرحلة الثانية فتخصص إلى فصول محو الأمية والتدريب الإداري، وتستمر لمدة 18 شهراً وتسمية "*عود*" وهي كلمة فولانية تعني "زرع البذور".and is called *aawd*, a Fulani word meaning 'to plant the seed'.

55 غيلسباي، ديان ومولي ملتشينغ، The Transformative Power of Democracy and Human Rights Nonformal Education: The case of Tostan', *Adult Education Quarterly,* 26 مارس/آذار 2010، رمز التعريف الرقمي: 10.1177/ 0741713610363017.، الصفحتان 15-16.

56 ميري، سالي إنجل *Human Rights and Gender violence*: Translating *international law into local justice*، University of Chicago Press، شيكاغو، 2006، ص 220.

57 غيلسباي، ديان ومولي ملتشينغ The Transformative Power of Democracy and Human Rights Nonformal Education: The case of Tostan, *Adult Education Quarterly,* 26 مارس/آذار 2010 رمز التعريف الرقمي: 10.1177/ 0741713610363017. ص. 16.

58 المرجع السابق نفسه، ص 17.

59 ريفز، جيسيكا Walking Away from the Past: How does an outsider change a culture? From the inside, says activist Molly Melching، *مجلة شيكاغو تريبيون*، 25 نوفمبر/تشرين الثاني، 2007.

60 يضم التنظيم الإداري المحلي للسنغال 14 إقليماً مقسماً بدوره إلى محافظات ومقاطعات. نحياي، سليف ومحمد عياد، *الاستقصاء الوطني حول الملاريا في السنغال 2008-2009* (استقصاء حول مؤشر الملاريا 2008-2009) ، مركز بحوث التنمية البشرية (السنغال) ICF Macro Calvertong، ولاية ماريلاند، يوليو/تموز 2009 ، ص. 1

61 لمزيد من المعلومات حول الفيلم متوفر على موقع توستان الإلكتروني: Film for Social Change: The Diegoune Call to Action، السنغال، 2009، www.tostan.org/web/page/823/sectionid/547/ pagelevel/2/interior.asp> تم الاطلاع عليه في 2 سبتمبر/أيلول 2010.

62 "توستان"، "158 قرية في مقاطعة كونغولي تنضم إلى حركة التخلي عن الممارسات التقليدية الضارة"، بيان صحفي من "توستان"، كونغولي (السنغال)، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ، واللجنة الفرنسية لليونيسف: "الختان: تقديم المعلومات إلى المجتمعات المحلية لمساعدتها على اتخاذ القرارات" (مقابلة مصورة) 4 فبراير/شباط 2010، عدّلت في 5 مارس/آذار 2010.

63 منظمة الأمم المتحدة للطفولة: Long-Term Evaluation of the Tostan Programme in Senegal: Kolda, Thiès and Fatick Regions، شعبة الإحصاءات والرصد، قسم السياسات والممارسات، شعبة حماية الطفل، اليونيسف، نيويورك، سبتمبر/أيلول 2008، ص. 74.

64 غوميس، دومينيك وماما‌دو وني، *L'Excision au Sénégal: sens, portée et enseignements tirés de la réponse nationale*, Final Report، اليونيسف داكار، أغسطس/آب 2008، الصفحتان 18، 19.

65 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 20-21.

66 شل-دنكان، بيتينا وآخرون، Contingency and Change in the Practice of Female Genital Cutting: Dynamics of decision-making in Senegambia، تقرير موجز عن البحوث المدعومة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ منظمة الصحة العالمية / برنامج البنك الدولي الخاص للبحث والتنمية والتدريب في مجال التناسل البشري (من خلال منظمة الصحة العالمية) ومنحة مؤسسة العلوم الوطنية رقم 0313503، 2010.

67 غوميس دومينيك وماما‌دو وني، *L'Excision au Sénégal: sens, portée et enseignements tirés de la réponse nationale*, Final Report، اليونيسف داكار، أغسطس/آب 2008، الصفحتان 20-21.

68 ديوب-دياغني، أستو، *تقييم خطة العمل الوطنية للتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث*، وزارة شؤون الأسرة والتضامن الوطني وروح المبادرة النسائية، داكار، سبتمبر/أيلول 2008.

69 غيلسباي، دايان ومولي ملتشينغ، The Transformative Power of Democracy and Human Rights Nonformal Education: The case of Tostan', *Adult Education Quarterly*, 26 آذار/مارس 2010، رمز التعريف الرقمي: 10.1177/ 0741713610363017، ص. 14.

70 أوبل، جودي "الحوار الهادف إلى تعزيز التغيير من الداخل: نهج يشمل الجدات، مشترك بين الأجيال، من أجل تعزيز صحة الفتيات ورفاههن والقضاء على ختان الإناث، مشروع الجدة، روما، 2010 شباط/ فبراير، ص 6. ينفذ مشروع التنمية الشمولية للفتيات في مقاطعة فيلينغارا في إقليم كولدا من قبل World Vision مع مساعدة تقنية من مشروع الجدة. بدأ هذا المشروع في 2008 وهو يهدف إلى تعزيز تنمية الفتيات والثني عن الممارسات الضارة مثل ختان الإناث والزواج المبكر.

71 أولينغا، جويس وباميلا غودیا،Abandonment of Female Genital Mutilation/Cutting in Kenya, Tanzania and Senegal: Programmatic considerations, World Vision، المكتب الإقليمي في شرق أفريقيا، نيروبي،2009؛ *تقرير تقييم منتصف المدة: المشروع المجتمعي لتعزيز صحة الفتيات ورفاههن والقضاء على ختان الإناث*، World Vision Senegal، داكار، تشرين الأول/أكتوبر 2009

72 أوبل، جودي "الحوار الهادف إلى تعزيز التغيير من الداخل: نهج يشمل الجدات، مشترك بين الأجيال، من أجل تعزيز صحة الفتيات ورفاههن والقضاء على ختان الإناث، مشروع الجدة، روما، 2010 شباط/ فبراير، ص 4.

73 المرجع السابق نفسه، الصفحات 6-7، 21-24.

74 غوميس، دومينيك وماما‌دو وني، *L'Excision au Sénégal: sens, portée et enseignements tirés de la réponse nationale, Final Report*، اليونيسف، داكار، أغسطس/آب، 2008، الصفحتان 20-21.

75 ديوب-دياغني، أستو، *تقييم خطة العمل الوطنية للتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث*، وزارة شؤون الأسرة والتضامن الوطني وروح المبادرة النسائية، داكار، سبتمبر/أيلول 2008 الصفحات 7-8، 31-36. .

مصر

76 سكاين، روزماري Female Genital Mutilation: Legal, cultural and medical issues, McFarland & Company, Jefferson, NC, 2005.

77 الزناتي، فاطمة وآن واي، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمصر 2008* ، وزارة الصحة، الزناتي وشركاؤها وMacro International، القاهرة ، 2009 ص. 201.

78 المرجع السابق نفسه، ص. 201.

79 الزناتي، فاطمة وآن واي، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمصر 2008* ، وزارة الصحة، الزناتي وشركاؤها وMacro International، القاهرة ، 2009 الصفحات 197-208. يقدم الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمصر للعام 2008 للمرة الأولى تقديراً حول ختان الإناث لدى جميع المصريات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة. كانت التقديرات السابقة لهذا الاستقصاء حول انتشار ختان الإناث في هذه الفئة العمرية تستند فقط على المعلومات التي تدلي بها النساء المتزوجات. وبحسب استقصاء العام 2008، فإن معدل انتشار ختان الإناث لدى جميع النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة يبلغ 91 في المائة (95 في المائة بين النساء المتزوجات و81 في المائة بين النساء اللواتي لم يتزوجن قط).

80 المرجع السابق نفسه، ص. 199-201.

81 برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، ص. 16.

82 رفعت، نادية، وأمل عبد الهادي، م*شروع التخلي عن ختان الإناث: التقرير التقييمي الموجز، مجلس السكان*، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان، 2008 الصفحات 6، 7، 15، 16، 21، 24، 52، 54، 59، وبرسوم، غادة وآخرون. تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال إفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، الصفحات. 16، 73.

83 أنظر الأمم المتحدة، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2007-2011، مصر، 28 مارس/آذار 2006، الصفحات 17-19، 30، 40؛ برسوم، غادة وآخرون. *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال إفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، الصفحات 27-31.

84 حظر المرسوم الوزاري السابق رقم (261) الصادر في العام 1996 عن وزارة الصحة والسكان، ممارسة ختان الإناث في جميع المستشفيات (العامة أو الخاصة) أو العيادات أو أي مواقع أخرى على يد الأطباء والممارسين التقليديين. بيد أن نص المرسوم سمح للعاملين في المجال الطبي أن يمارسوا الختان بحالات الضرورة الطبية ما خلق ثغرة سهّلت استمرار هذه الممارسة.

85 أمل عبد الهادي، "نحن قررنا: *كفاح قرية مصرية في القضاء على ختان الإناث*"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان القاهرة، 1998، الصفحتان 11-12.

86 المرجع السابق نفسه، الصفحات 12-16.

87 أمل عبد الهادي، التمكين: *من النظرية إلى الممارسة - تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في مجال القضاء على ختان الإناث* ، Ceopress، القاهرة، 2003، الصفحات 100-109 وأمل عبد الهادي "مجتمع من النساء المتمكنات: قصة دير البرشا"/ الفصل 5 في ختان الإناث: منظورات متعددة الثقافات من تحرير رقية مصطفى أبو شرف، منشورات جامعة فيلادلفيا، فيلادلفيا، 2006، الصفحات 104-124.

88 أطلق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث في العام 2003 كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع 20 شريكاً غير حكوميين وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنذ العام 2006 ، خطة العمل الدولية. وتدعم اليونيسف مشروع دعم التخلي عن ختان الإناث وحماية الأطفال من العنف بالاشتراك مع شركاء حكوميين وغير حكوميين؛ وقد بدأ بصفته برنامجاً للتخلي عن ختان الإناث في العام 2003 تحت رعاية المجلس القومي للطفولة والأمومة. أما في العام 2009 فقد تم دمج التحذلين في برنامج مشترك لدعم وزارة شؤون الأسرة والسكان نحو التخلي عن ختان الإناث في مصر.

89 يستند تقرير "*إينوشينتي*" هذا إلى نتائج التقييمات والوثائق التالية التي أجراها مجلس السكان في العام 2007: برسوم، غادة وآخرون/ *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال إفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008؛ أمين ومنى وفيفيان فؤاد ومجدي حلمي، توثيق نموذج القرية الخالية من ختان الإناث: التقرير الموجز، مجلس السكان، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول 2008، ورفعت، نادية، وأمل عبد الهادي ، *برنامج التخلي عن ختان الإناث: تقرير تقييمي موجز، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا*، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008.

90 إعتباراً من ديسمبر/كانون الأول، 2009 شمل مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث 120 قرية في 10 محافظات. وشمل مشروع دعم التخلي عن ختان الإناث وحماية الأطفال من العنف 18 قرية (85 مجتمعاً محلياً) في أربع محافظات، وشملت خطة العمل الدولية 23 قرية في ست محافظات.

91 لمزيد من المعلومات التفصيلية عن الأنشطة التربوية، أنظر: برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة 3 يونيو/ حزيران 2008، الصفحات 36-45؛ ورفعت، نادية، وأمل عبد الهادي، *برنامج التخلي عن ختان الإناث تقرير التقييم الموجز*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008، الصفحات 31-33.

92 للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن مبادرات المجتمع المحلي والخدمات المجتمعية أنظر: برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، يونيو/حزيران 2008 ، الصفحات 42، 43، 46، 48-49، 143-146؛ ورفعت، نادية وأمل عبد الهادي *برنامج التخلي عن ختان الإناث: التقرير التقييمي الموجز*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008، ص 32.

93 برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، ص. 83.

94 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 84-85؛ رفعت، نادية وأمل عبد الهادي، *برنامج التخلي عن ختان الإناث: التقرير التقييمي الموجز*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008، ص. 39.

95 برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، الصفحات 83-84، 116-120؛ ورفعت، نادية، وأمل عبد الهادي، برنامج التخلي عن ختان الإناث: *تقرير التقييم الموجز*، *مجلس السكان*، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008، الصفحات 26، 33-35.

96 لمزيد من المعلومات، راجع نهج الانحراف الإيجابي في *برنامج التخلي عن ختان الإناث:* رفعت، نادية، وأمل عبد الهادي، *برنامج التخلي عن ختان الإناث، تقرير التقييم الموجز*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008، الصفحات 12-15، 60.

97 برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة 3 يونيو/حزيران 2008 الصفحات 49-52؛ ورفعت، نادية، وأمل عبد الهادي، *برنامج التخلي عن ختان الإناث: تقرير التقييم الموجز*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 24 أبريل/نيسان 2008، ص 38.

98 جمع مجلس السكان بيانات من أجل تقييم أثر مبادرتين للتخلي عن ختان الإناث قبل صيف العام 2007، عندما توفيت فتاتان أثناء خضوعهما للختان على يد أطباء وقبل إصدار التشريع الذي يجرّم ختان الإناث. لذلك فمن المرجح أن التغييرات التي حدثت في مصر حتى الآن هي أكثر أهمية مما تشير إليه البيانات. (برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، ص 61). جميع البيانات الكمية في هذا القسم مستمدة من تقييم منتصف المدة لمشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث (الصفحات 57-82). تم استقاء جميع البيانات النوعية والنتائج والاقتباسات وغيرها من المعلومات من تقييم منتصف المدة لمشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث ومن مشروع التخلي عن ختان الإناث.

99 برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، الصفحتان 95-96.

100 لجنة عمل رفيعة المستوى ترأسها سيدة مصر الأولى مع ممثلين عن وزارتي الصحة والإعلام، والعدل والشؤون الدينية والتعليم والتعليم العالي والتضامن الاجتماعي؛ ورؤساء المؤسسات الإسلامية؛ وممثلين عن الكنيسة الأرثوذكسية ونقابة الأطباء. وقد أدت اللجنة دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ عدد من المبادرات ومنها: البيان الصادر عن نقابة الأطباء المصريين الذي يعيد التأكيد على أن أي شخص يمارس ختان الإناث إنما يخالف القانون المصري لآداب مهنة الطب؛ فترة بث مجانية على القنوات التلفزيونية الوطنية والمحلية وعلى الإذاعة تقدمة وزارة الإعلام للبرامج والإعلانات الخاصة بختان الإناث، وكتيب بعنوان "ختان الإناث ليس من الطقوس الإسلامية" الذي نشرته وزارة الشؤون الدينية، التي أعلنت أن المؤسسات الإسلامية في مصر موحدة ضد هذه الممارسة.

101 برسوم، غادة وآخرون، *تقييم منتصف المدة وتوثيق مشروع القرية النموذجية الخالية من ختان الإناث*، مجلس السكان، مكتب غرب وشمال أفريقيا، القاهرة، 3 يونيو/حزيران 2008، ص. 59.

102 المرجع السابق نفسه، ص. 74.

103 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 60-61.

104 المرجع السابق نفسه، ص. 62. يفيد *الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمصر 2008* كذلك بأن نسبة 97 في المائة من الرجال و96 في المائة من النساء في مصر قد تبلغوا معلومات حول ختان الإناث عبر شاشة التلفزيون (الزناتي، فاطمة وآن واي، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمصر 2008*، وزارة الصحة، الزناتي وشركاؤها وMacro International. القاهرة، 2009، ص 208).

105 المرجع السابق نفسه، الصفحات 62-67.

106 المرجع السابق نفسه، الصفحات 70-71 ، 75-76.

أثيوبيا

107 اللجنة الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية في أثيوبيا، *والاستقصاء الأساسي عن الممارسات التقليدية الضارة في أثيوبيا*، أديس أبابا، سبتمبر/أيلول 1998، الصفحات 16-18.

108 وكالة الإحصاء المركزية لأثيوبيا وORC Macro *الاستقصاء الديموغرافي والصحي لأثيوبيا للعام 2005*، ORC Macro، كالفرتون، ولاية ماريلاند، سبتمبر/أيلول 2006، الصفحات 252-254.

109 للحصول على مزيد من المعلومات عن البيانات المفصلة، أنظر أيضاً: وكالة الإحصاء المركزية لأثيوبيا وORC Macro و*الاستقصاء الديموغرافي والصحي لأثيوبيا للعام 2005*، ORC Macro، كالفرتون، ولاية ماريلاند، سبتمبر/أيلول، 2006. ص. 225.

110 تراجع مستوى الممارسة بين الفتيات من 52 في المائة في العام 2000 إلى 38 في المائة في العام 2005 ، وفقاً للاستقصاء الديموغرافي والصحي لأثيوبيا 2005.

111 تنص المادة 16 من دستور أثيوبيا : "يحق لكل شخص بالحماية من أي ضرر جسدي." وتذكر المادة 35، الفقرة 4 أنه "يجب على الدولة أن تطبق حق المرأة في القضاء على تأثيرات الأعراف الضارة. وتُحظر القوانين والأعراف والممارسات المضرة والتي تسبب أذى جسدياً أو عقلياً ".

112 أنظر "القانون الجنائي لجمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية" الإعلان رقم 414/2004، المواد 565، 566، 567، 569.

113 تعود جميع البيانات والنتائج والاقتباسات وغيرها من المعلومات المقدمة في المقاطع التالية إلى: داغني، هايلي غابريال Ethiopia: Social dynamics of abandonment of harmful practices – Experiences in four locations

ورقة العمل من مركز "إينوشينتي" رقم 07-2009، مركز "إينوشينتي" للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2010. قامت *ورقة العمل* "إينوشينتي" هذه بجمع المعلومات المستمدة من دراستين أجراهما في العامين 2006 و2008 الأستاذ هايلي غابريال داغني الذي عمل بتعاون وثيق مع المكتب القطري لليونيسف في أثيوبيا والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد جمعت البيانات في عدد من المقاطعات في أربعة مواقع مختلفة. وقد أجريت مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات المعمقة بين طائفة متنوعة من أصحاب الشأن، بما في ذلك الشيوخ والشباب والرجال والنساء وأعضاء المجتمع والمنظمات المجتمعية وأفراد العشائر ووسطاء الحوار والفتيات غير المختونات وموظفو المنظمات غير الحكومية، والمدرسون والطلاب ومسؤولون من الحكومة وزعماء دينيون. وقد أُعدت استبيانات مغلقة وأُخضعت إلى التجريب المسبق وأُجريت باللغات المحلية على يد جامعي البيانات المتمرسين، وبخاصة الشباب الذين يملكون معرفة معينة بالمناطق.

114 لجنة تعداد السكان التابعة لجمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية *وملخص وتقرير إحصائي لتعداد السكان والإسكان للعام 2007* حجم السكان بحسب العمر والجنس، أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2008، ص. 63.

115 معلومات حول التحدل الذي أنجز في مقاطعة بيلمانادنسا مستمدة من: داغني، هايلي غابريال A Study on Community Dialogue Leading towards Abandoning of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Early Marriage and Marriage by Abduction, Conducted in Yilmanadensa Woreda/ Amhara, Gewane/Afar and Wolayta Zone (منشور داخلي)، اليونيسف، أثيوبيا، أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2006.

116 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 26، 27.

117 المرجع السابق نفسه، الصفحة 26.

118 لجنة تعداد السكان التابعة لجمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية *موجز والتقرير الإحصائي لتعداد السكان والإسكان للعام 2007 - حجم السكان بحسب العمر والجنس، أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2008*، ص 77.

119 معلومات عن التحدل في منطقة وولايتا مستمدة من : داغني، هايلي غابريال، A Study on Community Dialogue Leading towards Abandoning of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Early Marriage and Marriage by Abduction, Conducted in Yilmanadensa Woreda/ Amhara, Gewane/Afar and Wolayta Zone (منشور داخلي)، اليونيسف، أثيوبيا، أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2006.

120 المرجع السابق نفسه، ص. 43.

121 بيانات تتعلق بالرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-59 سنة والنساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15-49 سنة.المصدر: Macro International Inc.، *أطلس أثيوبيا للمؤشرات الديموغرافية والصحية الرئيسية، 2005*، Macro International Inc، كالفرتون، ماريلاند سبتمبر/أيلول 2008، ص 3.

122 وكالة الإحصاء المركزية لأثيوبيا وORC Macro *والاستقصاء الديموغرافي والصحي لأثيوبيا للعام 2005*، ORC Macro، كالفرتون، ولاية ماريلاند، سبتمبر/أيلول 2006، الصفحتان 252، 253.

123 المعلومات عن التحدل في غيوان مستمدة من: داغني، هايلي غابريال، A Study on Community Dialogue Leading towards Abandoning of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Early Marriage and Marriage by Abduction, Conducted in Yilmanadensa Woreda/ Amhara, Gewane/Afar and Wolayta Zone (منشور داخلي)، اليونيسف أثيوبيا، أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2006.

124 جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، لجنة تعداد السكان، *التقرير الموجز والإحصائي لتعداد السكان والإسكان 2007* - حجم السكان بحسب العمر والجنس، صندوق الأمم المتحدة للسكان أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2008، ص 59.

125 داغني، هايلي غابريال، A Study on Community Dialogue Leading towards Abandoning of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Early Marriage and Marriage by Abduction, Conducted in Yilmanadensa Woreda/ Amhara, Gewane/Afar and Wolayta Zone (منشور داخلي)، اليونيسف أثيوبيا، أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2006، ص. 64.

126 جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، لجنة تعداد السكان *التقرير الموجز والإحصائي لتعداد السكان والمساكن للعام 2007* - حجم السكان بحسب العمر والجنس أديس أبابا، ديسمبر/كانون الأول 2008، الصفحة 76.

127 معلومات عن التحدل في منطقة كمباتا تمبارو مستمدة من: داغني، هايلي غابريال،A Study on Social Dynamics Leading to Abandonment of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Kambatta and Tembaro Zone. Kembatti Menti Gezzima – Toppe Project (منشور داخلي)، اليونيسف أثيوبيا، أكتوبر/تشرين الأول 2008.

128 أنظر: KMG أثيوبيا، أديس أبابا، <www.kmgselfhelp.org>، تم الاطلاع عليه في 6 سبتمبر/أيلول 2010.

129 داغني، هايلي غابريال، A Study on Social Dynamics Leading to Abandonment of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Kambatta and Tembaro Zone, Kembatti Menti Gezzima – Toppe Project (منشور داخلي)، اليونيسف أثيوبيا، أديس أبابا، أكتوبر/تشرين الأول 2008 ، ص 21.

130 إسم أداة النقاش المجتمعية هذه هو تعزيز قدرات المجتمع من خلال الحديث المجتمعي وهو مقتبس عن برنامج تعزيز القدرات المجتمعية الذي وضع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. لمزيد من المعلومات التفصيلية حول هذه الأداة أنظر: غواي مصطفى وآخرون، *Community Capacity Enhancement Handbook* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2005.

131 داغني، هايلي غابريال، Ethiopia: Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices – Experiences in four locations *ورقة العمل* من مركز *"إينوشينتي"* رقم 07-2009، مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2010، الصفحات 19-21. يشرح الأستاذ داغني في بحثه إن الفوغا هم من الخرافين الذين لطالما استبعدوا وتعرضوا للتمييز من قبل بقية المجتمع: "والفوغا لا يختلطون اجتماعياً أو يتزاوجون مع المجموعات الأخرى. وبما أن بعض الفوغا يمارسون الختان فكان من المهم إشراكهم في المناقشات حول الممارسات التقليدية الضارة ".

132 داغني، هايلي غابريال، A Study on Social Dynamics Leading to Abandonment of Harmful Traditional Practices with Special Reference to Female Genital Cutting, Kambatta and Tembaro Zone, Kembatti Menti Gezzima – Toppe Project (منشور داخلي) اليونيسف أثيوبيا، أديس أبابا، أكتوبر/تشرين الأول 2008، الصفحتان 22-23.

133 المرجع السابق نفسه، الصفحات 25-34.

134 المرجع السابق نفسه، الصفحات 34-36.

135 المرجع السابق نفسه، ص. 42.

136 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 40-41.

137 المرجع السابق نفسه، الصفحات 41-45.

كينيا

138 إيفيليا هامفرس وآخرون، Contributing towards Efforts to Abandon Female Genital Mutilation/Cutting in Kenya: A situation analysis مجلس السكان، نيروبي، يونيو/حزيران 2007، ص 5.

139 المكتب الوطني للإحصاء في كينيا و ICF Macro، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي في كينيا 2008-09* ، المكتب الوطني للإحصاء في كينيا وICF Macro، كالفرتون، ماريلاند، 2010، ص.266.

140 أنظر، على سبيل المثال: اللجنة المعنية بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقرير الفترة السابعة للدول الأطراف، كينيا، CEDAW/C/KEN/7، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جنيف، 24 مارس/آذار 2010، الفقرة. 48، ص. 14.

141 المكتب الوطني للإحصاء في كينيا وICF Macro ، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي في كينيا 2008-09* ، المكتب الوطني للإحصاء في كينيا كالفرتون، ماريلاند، 2010 الصفحات 264-268.

142 مصدر البيانات للعام 2003: المكتب المركزي للإحصاء ، وزارة الصحة وORC Macro، الاستقصاء الديموغرافي والصحي لكينيا 2003، المكتب المركزي للإحصاء ، وزارة الصحة [كينيا]، و ORC Macro كالفرتون، ماريلاند، 2004، ص. 250. مصدر البيانات للفترة 2009-2008: المكتب الوطني للإحصاء في كينيا و ICF Macro، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي في كينيا 2008-09*، ص. 264.

143 ناتسولاس، ثيودور، The Politicization of the Ban of Female Circumcision and the Rise of the Independent School Movement in Kenya: The KCA, the missions and government, 1929-1932'، *Journal of Asian and African Studies*، المجلد 33، العدد 2، أبريل/نيسان، 1998، الصفحات 137-158.

144 *Facing Mount Kenya: The tribal life of the Gikuyu, Vintage Books*، نيويورك، 1965 ص. 130.

145 المرجع السابق نفسه، ص. 128.

146 إيفيليا هامفرس وآخرون، 'Contributing towards Efforts to Abandon of Female Genital Mutilation/Cutting in Kenya: A situation analysis مجلس السكان، نيروبي، يونيو/حزيران 2007، الصفحات 12-18. حدد تحليل الحالة القومية للعام 2007 10 ا استراتيجيات مستخدمة من أجل دعم التخلي عن ختان الإناث: (1) المخاطر الصحية/نهج الممارسات التقليدية الضارة (2) معالجة المضاعفات الصحية لختان الإناث، (3) تثقيف الممارسين التقليديين لختان الإناث وتقديم دخل بديل لهم (4) طقوس العبور البديلة (5) النهج ديني المنحى (6) النهج القانوني (7) نهج حقوق الإنسان (8) الحوار بين الأجيال (9) تشجيع تعليم الفتيات بما يتعارض مع ختان الإناث و (10) دعم الفتيات الهاربات من الزواج المبكر وختان الإناث

147 شل-دنكان، بيتينا، Between Law, Religion, and Tradition: Contesting female genital cutting in Kenya بحث قدم خلال الاجتماع السنوي للجمعية الأميركية للأنثروبولوجيا، واشنطن العاصمة، 28 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2007، ص 3.

148 *قوانين كينيا، قانون الطفل، 2001، رقم 8 للعام 2001 النسخة المنقحة 2007 (2001)، التي نشرها المجلس الوطني للإبلاغ عن القوانين مع سلطة النائب العام، المادتان 14 و20.*

149 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الدوري السابع للدول الأطراف، كينيا، CEDAW/C/KEN/7، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف، 24 مارس/آذار 2010 ، الفقرات 45-47، الصفحتان 12، 13. في العام 1999، أطلقت وزارة الصحة خطة العمل الوطنية للقضاء على ختان الإناث في كينيا (1999-2019) ومع تعيين وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية بصفتها الطرف المنسق للأنشطة المتعلقة بختان الإناث في كينيا، تم استعراض خطة التعامل مع ختان الإناث من منظور أوسع نطاقاً وأكثر ارتكازاً على الحقوق.

150 اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الدوري السابع للدول الأطراف، كينيا، CEDAW/C/KEN/7، مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف 24 مارس/آذار 2010، الفقرة 47، ص. 13؛ وماتينج، إستر موروجي "كلمة الوزير خلال التصريحات العلنية عن"التخلي عن ختان الإناث "من قبل مجلس نجوري نشيكي لمشايخ ميرو"، حكومة كينيا، وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والتنمية الاجتماعية، نيروبي، 29 أغسطس/آب 2009.

151 إتحاد المحاميات، *الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: إستعراض لتنفيذ قانون الطفل: الدروس المستفادة من مقاطعتي سامبورو وغاريسا، إتحاد المحاميات*، كينيا، نيروبي، 2009، الصفحتان 23-22.

152 شيجيه، جاين نجيري، إيان أسكيو، جنيفر ليكو
An Assessment of the Alternative Rites Approach for Encouraging Abandonment of Female Genital Mutilation in Kenya', *FRONTIERS Final Report*، مجلس السكان، واشنطن العاصمة، سبتمبر/أيلول 2001، ص 44-42.

153 خاساخالا، آن Final Report for a Study on Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices Relating to Alternative Rite of Passage (ARP) and Intergenerational Dialogue (IGD) as Strategies Aimed at Eliminating Female Genital Mutilation/Cutting (FGM/C) in Kenya (منشور داخلي)، قدم إلى المكتب القطري لليونيسف في كينيا وإلى مركز *"إينوشينتي"* للبحوث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2008.

154 إيتكر النهج المتمحور على القيم البروفسور موثغارد هنكلمان-تاو، مدير مركز العلوم النسائية العملية المنحى ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في: Hinkelmann-Toewe, Muthgard, 'Women's Power in Africa: From appreciating women's value to the creation of value – The economic implications of the Value- Centered Approach', [CONSENSUS] *KONSENS*، العددان 1 و2، 2007.

155 تم استقاء المعلومات المذكورة في القسم المتعلقة بمشروع فولدا-موسوشو من: خاساخالا، آن: Final Report for a Study on Social Dynamics of Abandonment of Harmful Practices Relating to Alternative Rite of Passage (ARP) and Intergenerational Dialogue (IGD) as Strategies Aimed at Eliminating Female Genital Mutilation/Cutting (FGM/C) in Kenya (منشور داخلي)، قدم إلى المكتب القطري لليونيسف في كينيا وإلى مركز *"إينوشينتي"* للبحوث ، فلورنسا، 2008، الصفحات 18-22. وقد قدمت الوثائق الإضافية بشكل رئيسي ريتفا سيمرز، رئيسة VividCom وأولريكه ماشكي، المدير التنفيذي لمركز العلوم النسائية العلمية المنحى، جامعة فولدا للعُلومُ النَّطْبيقيَّة. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لمشروع فولدا-موسوشو: www.fulda-mosocho-project.com >

156 وضع هذا البرنامج مركز العلوم النسائية العلمية المنحى وقد اعترف به المسؤول عن التعليم في المقاطعة كبرنامج لمواصلة التعليم. وقد ابتكر المركز نوعين من البرامج التعليمية التي تستند إلى النهج المتمحور على القيم: برنامج رسمي لمواصلة التعليم للمهنيين (في هذه الحالة، للمعلمين والعاملين الاجتماعيين)، وبرنامج للتعليم غير الرسمي

157 تنفذ جميع المبادرات التعليمية باللغة الإنجليزية (اللغة الرسمية في كينيا) أو بلغة الغوسيي عند الضرورة يقدم الدروس مدير مشروع من الجنسية الألمانية، وعادة ما يكون خبيراً في العلوم التربوية وحائزاً على تأهيل في النهج المتمحور على القيم ويدعمه موظفون ومتطوعون كينيون.

158 هنكلمان-تاو، موثغارد، Women in Kenya: Cultural structures and special characteristics of the Luo, Kisii and Kuria and their effects

on the lives and developmental prospects of women, reflected 1987 ،and analysed from the viewpoint of these very women
مقالة نشرت في *One World for All Women: Innovative approaches to development work*، غوتنغن، 1994.

السودان

159 إن المعلومات الواردة في هذا القسم عن السودان مستقاة من بحث قطري أجري من أجل هذا *التقرير الصادر عن مركز "إينوشينتي"*: أحمد، سميرة، س. الحبشي، وب. ف. نيلوند، Sudan: An in-depth analysis of the social dynamics of abandonment of FGM/C *ورقة العمل* من مركز *"إينوشينتي"*، رقم 2009-08، *مركز "إينوشنتي" للبحوث* التابع لليونيسف فلورنسا، 2008. حررت هذه الدراسة القطرية بالاعتماد على مصادر متنوعة، بما في ذلك التقارير الحكومية وتقارير الشركاء في التنمية والدراسات الاستقصائية الوطنية والتقييمات والتقديرات التي أجريت خلال الفترة 2001-2006.

160 حكومة الوحدة الوطنية السودانية وحكومة جنوب السودان، إستقصاء الصحة الأسرية للسودان 2006، والمكتب المركزي للإحصاء/جنوب السودان لجنة التعداد السكاني والإحصاء والتقييم، السودان، 2006، الصفحات 188-196. جمع استقصاء الصحة الأسرية للسودان في العام 2006 معلومات عن وضع كل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين صفر وما فوق الـ50 عاماً واللواتي يعشن داخل الأسرة وبلغ معدل الانتشار الإجمالي لختان الإناث ضمن هذه الفئة العمرية التي هي الأوسع في السودان الـ69 في المائة. لغايات المقارنة مع استطلاعات سابقة ووفقاً للمؤشرات القياسية اليونيسف، فقد أعيد حساب معدل الانتشار النهائي لختان الإناث لدى النساء بين 15 و49 سنة وتبين أنه يبلغ 89 في المائة.

161 دائرة الإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط الوطني، *الاستقصاء الديموغرافي والصحي للسودان 1989-1990* معهد تنمية الموارد/ Macro International Inc.، كولومبيا، ماريلاند، مايو/أيار 1991، الصفحات 117-130.

162 يضع المجلس القومي للطفولة السياسات ويدعو إلى حماية حقوق الطفل وهو يعمل على مستوى الدولة من خلال مجالسه الحكومية الخاصة برعاية الطفل.

163 يشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعام 2009-2012 ختان الإناث بوصفه جزءاً لا يتجزأ من حملته وبرامجه المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء. أما وكالات الأمم المتحدة المعنية فهي اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة *وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، السودان، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2009-2012* الخرطوم/جوبا، 2008، الصفحات 25، 50).

164 في المرحلة الأولية من عمليات "إنتشار" خضع موظفوها للتدريب من قبل "توستان" (تم توثيق تجربة "توستان" في القسم المتعلق بالسنغال في هذا المنشور، الفصل 4). وقد اختارت "إنتشار" إسمها اقتداء بـ"توستان" التي تعني "النشر والمشاركة" وأيضاً "التقدم والاختراق" في لغة الولوف، وهي اللغة الأكثر انتشاراً في السنغال.

165 غرونيام، إلين .GM in Sudan: *Knowledge, Attitudes and Practices. Qualitative research on female genital mutilation/cutting (FGM/C) in West Kardofan and Kassala States* اليونيسف، الخرطوم، 2004.

الفصل الخامس

166 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والتقدم من أجل الأطفال: *تقرير حول حماية الطفل، العدد 8*، اليونيسف، نيويورك، سبتمبر/أيلول 2009، ص 14.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.
إن محتويات هذا المنشور من مسؤولية مركز "*إينوشينتي*" للبحوث التابع لليونيسف وحده، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتبار بأنها تعكس آراء الاتحاد الأوروبي.

UNICEF Innocenti Research Centre
Piazza SS. Annunziata, 12
50122 Florence, Italy
Tel: (39) 055 20 330
Fax: (39) 055 2033 220
florence@unicef.org
www.unicef-irc.org

ردمك : 978-88-65220-00-9
IRC stock no.: 629U

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
مايو/أيار 2011